

التقرير السنوي التاسع

للسنة المالية (2019 - 2020)

دولة الكويت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حضرة صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت
حفظه الله ورعاه

هَيْبَةُ رَأْسِهِ أَقْبَلَ الْمَلِكَ



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت
حفظه الله ورعاه



سمو الشيخ
صباح خالد الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء - دولة الكويت
حفظه الله ورعاه

9	كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة
13	الباب الأول: هيئة أسواق المال... الرؤية والرسالة والأهداف
15	- التأسيس
16	- الأهداف الأساسية
17	- الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية
18	- الهيكل التنظيمي للهيئة
19	الباب الثاني: أداء مجلس مفوضي الهيئة و أعمال أمانة السر
21	أ - مهام ومسؤوليات هيئة أسواق المال
22	ب - مهام مجلس مفوضي الهيئة وتشكيله
23	ج - اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة
23	د - أمانة سر مجلس المفوضين
25	الباب الثالث: المجال الإستراتيجي
27	أ - التخطيط الإستراتيجي
27	ب - المشاريع الإستراتيجية
33	الباب الرابع: إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين
35	أ - المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
36	ب - مجلس التأديب
37	ج - لجنة الشكاوى والتظلمات
38	د - مكتب التدقيق الداخلي
38	هـ - مكتب الرقابة المالية
39	و - مكتب المستشارين
41	الباب الخامس: إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها
43	الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني
43	أ - الجانب التشريعي واللائحي
45	ب - الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق
48	الفصل الثاني: المجال التنظيمي
48	أ - تنظيم الأسواق
49	ب - التراخيص والتسجيل
53	ج - أنظمة الاستثمار الجماعي
55	د - تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر
57	هـ - تمويل وحوكمة الشركات
64	و - الاندماج والاستحواذ

67

الفصل الثالث: المجال الرقابي

67

أ - الرقابة المكتبية

68

ب - الرقابة الميدانية

69

ج - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

69

د - الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق

72

هـ - الإفصاح والشفافية

74

الفصل الرابع: المجال التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي

74

أ - المجال التوعوي

87

ب - مجال العلاقات العامة والإعلام

90

ج - مجال التعاون العربي والدولي المشترك

99

الباب السادس: تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

101

أ - المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

103

ب - مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

104

ج - التنظيم والتحديث التقني

105

د - تطوير الأداء وإدارة المخاطر

107

الباب السابع: الرؤى والتطلعات المستقبلية

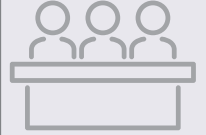
113

الباب الثامن: البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2020/ 2019

139

الباب التاسع: بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

مجلس مفوضي هيئة أسواق المال



هَيْبَةُ رَأْسِهِ أَقْبَلَ الْمَلِئِكَةَ



السيد/ عثمان إبراهيم عثمان العيسى
نائب رئيس مجلس المفوضين



السيد/ أ.د. أحمد عبد الرحمن محمد عبد الله الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال - المدير التنفيذي



السيد/ عبد العزيز فهد عبد العزيز المرزوق
عضو مجلس المفوضين



السيد/ عبد المحسن حسن عبد الله المزدي
عضو مجلس المفوضين



السيد/ أحمد علي القاضي
عضو مجلس المفوضين
(سبتمبر 2019)



السيد / خليفة عبد الله ضاحي العجيل
عضو مجلس المفوضين
(سبتمبر 2018 - أغسطس 2019)

هَيْبَةُ رَأْسِهِ أَقْبَلَ الْمَلِكَ

كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة



هَيْبَةُ رَاسِ الْإِسْلَامِ
أَقْرَبُ الْمَمَالِكِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي أن أقدم للمهتمين بالشأن الاقتصادي عموماً والمعنيين بخدمات الهيئة وأنشطتها بصورة أكثر تحديداً التقرير السنوي عن السنة المالية (2020/2019)، والذي يقدم عرضاً لأبرز ماتم خلال تلك السنة من مهام وأعمال في شتى مجالات عمل الهيئة (التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية، التعاون الإقليمي والدولي، بيئة العمل الداخلية، وأعمال المجالس واللجان)، إضافةً إلى البيانات المالية المدققة عن تلك السنة وإيجازاً لأبرز توجهاتها لقادم السنوات، وأود التوجيه إلى الأهمية الخاصة التي توليها الهيئة للتخطيط الاستراتيجي في مجالات عملها، وحرصها على إتساق توجهاتها الاستراتيجية مع التوجهات التنموية الحكومية من ناحية، و المعايير الدولية المطبقة من ناحية أخرى، وهذا مادفعها لبناء خطتها الاستراتيجية الحالية استناداً إلى ثلاثة مرتكزات تسعى بصورة حثيثة لتحقيقها:

➤ الرؤية الاستراتيجية لدولة الكويت في التحول إلى مركز مالي رائد

➤ أهداف الهيئة المحددة في قانون إنشائها

➤ التوافق مع المبادئ الرئيسية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)

ويمكن القول بأنها قد قطعت أشواطاً هامة في مسارات تلك المرتكزات، وهذا ما يتجسد واقعاً في مشاريع الهيئة المدرجة في الخطط التنموية الحكومية وتوافقاً مع المعايير الدولية لترجمة ترقيات متتالية لبورصة الكويت وتحسناً ملحوظاً في ترتيب الدولة وفق مؤشرات عالمية عدة ومشاركة فاعلة للهيئة في المنظمات الدولية ذات الصلة.

كما يمكن القول بأن تطورات تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية للهيئة سواء المتصلة منها بمنظومة أسواق المال كمشروع تطوير منظومة السوق، ومشروع الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، ومشروع معايير كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، ومشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، أو تلك التي تتخطى أطر تلك المنظومة لتمس واقعنا الاقتصادي والاجتماعي كالمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، قد أفضت بمجملها إلى أحداث هامة تؤثر لما تم تحقيقه بالفعل في مسار المرتكزات الاستراتيجية آنفة الذكر، وأكتفي بالإشارة إلى ثلاثة منها شهدتها السنة المالية المنصرمة، أول تلك الأحداث شهده شهر أكتوبر من عام 2019 وتمثل في تحسن ترتيب دولة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال إلى المرتبة (51) بدلاً من المرتبة (72) وفقاً لتقرير مجموعة البنك الدولي وهو مؤشر على نجاعة الإصلاحات المنفذة خلال العامين الماضيين في مؤشرات عديدة لاسيما مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية ومن المتوقع لهذا الأمر أن يترك تداعيات إيجابية على صعيد تعزيز مقومات جاذبية البيئة الاستثمارية المحلية وتحسين كفاءتها، مع الإشارة هنا إلى تضافر جهود الهيئة مع غيرها من الجهات الحكومية في تحقيق هذا الإنجاز.



كلمة رئيس مجلس مفوضي الهيئة

أما ثاني تلك الأحداث، فقد شهد شهر ديسمبر من عام 2019 مع إعلان مؤسسة MSCI عن قرارها بترقية دولة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة اعتباراً من مايو 2020 لتستكمل الكويت بذلك تصنيفها كسوق ناشئة لدى المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها (MSCI، S&P DJI، FTSE Russell) ولاتخفى بطبيعة الحال أهمية إنجاز كهذا في تعزيز مكانة السوق الكويتي على خارطة الاستثمار العالمي وجذب الاستثمارات الخارجية الفردية والمؤسسية و تعزيز ثقة المستثمرين فيه.

أما ثالث تلك الأحداث، فشده شهر ديسمبر أيضاً و تمثل في انتهاء إجراءات تخصيص أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بنجاح لافت لأول وأهم توجه نحو مشاريع الخصخصة في تاريخ دولة الكويت لتصبح بذلك البورصة الوحيدة في الشرق الأوسط المملوكة للقطاع الخاص، الأمر الذي يعزز مكانة هذا القطاع ويمنحه فرصة إدارة دفة واحدٍ من أهم مرافقنا الاقتصادية.

تلك الأحداث تؤثر بصورة جلية لإسهامات الهيئة في الخطط التنموية الوطنية الطموحة التي تتضمنها رؤية الكويت (2035) من ناحية، ودعمًا لتوجهات الإصلاح المالي والإداري الحكومية من ناحية أخرى.

إضافةً لما سبق، ثمة توجهات هامة أخرى تسعى الهيئة لتنفيذها خلال السنوات المتبقية من إستراتيجيتها الراهنة من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات من المتوقع أن تترك أثراً بالغاً في تعزيز التوجهات التنموية الحكومية عموماً، وعلى صعيد تحسين البيئة الاستثمارية المحلية والارتقاء بمقومات جاذبيتها بصورة خاصة، بعض تلك المبادرات يتناول جوانب عمل الهيئة لاسيما التشريعية والتنظيمية تعرضها أبواب التقرير بصورة مفصلة، وأكتفي بالإشارة إلى مشاريع جديدة من المزمع إطلاقها فيما تبقى من سنوات الإستراتيجية الحالية كمشروع "وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية FinTech، ومشروع "تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال"، إضافةً إلى إطلاق "برنامج الهيئة للتحويل الرقمي" الهادف لتطوير نموذج عملها التشغيلي والارتقاء بكفاءة عملها المؤسسي والذي يندرج في إطار سياسة التحويل الرقمي للعمليات والخدمات الحكومية التي تضمنتها الخطة الإنمائية للدولة، إضافةً إلى مبادرات أخرى وصلت إلى مراحل إعدادها النهائية مع ختام السنة المالية موضوع تقريرنا السنوي المائل أكتفي بالإشارة إلى اثنتين منها هما: تعزيز توجهات الإدراج النوعي، وتنويع وتطوير الأدوات الاستثمارية.

فعلى صعيد الإدراج النوعي تابعت الهيئة ملف إدراج الشركات المؤسسة كشركات مساهمة عامة وكذلك الشركات المنضوية تحت مظلة قوانين هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بعد استكمال المتطلبات التشريعية والتنظيمية اللازمة لذلك، ولعل الإدراج القريب المتوقع لأسهم شركة شمال الزور للطاقة والمياه في بورصة الكويت للأوراق المالية يمثل أول الغيث في هذا الإطار وهو الإدراج الأول من نوعه لشركة تم انشاؤها تحت المظلة سابقة الذكر.

أما على صعيد التوجه الثاني المتعلق بتنويع الأدوات الإستثمارية فقد استكملت الهيئة بشأنها أيضاً البنية التحتية والتنظيمية المطلوبة، ولعل إدراج أول صندوق عقاري مدر للدخل (متداول) يمثل نقطة البداية في هذا الإطار.

ولا يمكن استعراض السنة المالية المنقضية دون التطرق لما شهدته الربع الأخير منها من حدث إستثنائي شمل دول العالم قاطبةً بلا استثناء، تمثل في جائحة فيروس كورونا التي تركت تداعياتها على واقع تلك الدول في شتى مجالاته لاسيما الاقتصادية والاجتماعية والصحية، الأمر الذي استلزم اتخاذ تدابير احترازية للحد من تفشي هذا الفيروس ومواجهة تداعياته، وقد اتخذت حكومة دولة الكويت كما دول العالم الأخرى العديد من تلك الإجراءات كتعطيل العمل (احترازياً) لدى جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة، وفرض حظر كلي في مراحل معينة وحظر جزئي في مراحل أخرى.

هذه الإجراءات وإن تسببت بتوقف بعض أعمال الهيئة خلال تلك الفترة إلا أنها لم تمنعها من مواصلة تنفيذ مهامها الضرورية وتسيير المهم من أعمالها لاسيما ما ارتبط منها بنشاط التداول في البورصة اعتماداً على استخدام وسائل تقنية حديثة وحدها أدنى ممكن من الكادر الوظيفي، حيث شهدت تلك الفترة قيام الهيئة بمهام تشريعية وتنظيمية وتوعوية عدة، كما اتخذت إجراءات أخرى فرضها واقع الحال كتأجيل تقديم البيانات المالية، وتأجيل انعقاد الجمعيات العامة للشركات التي انتهت سنتها المالية بتاريخ 2019/12/13 ولم تعقد جمعياتها حينها، وإتاحة إمكانية عقدتها حضورياً وفق الضوابط الاحترازية أو من خلال نظام الشركة الكويتية للمقاصة

بإدارة الجمعيات العامة عن بعد e AGM، كما قامت بجهودٍ عدة لضمان استقرار السوق وحماية متعامليه كإنجاز منظومة صانع السوق وتنظيم العلاقة بين مكوناته ومنح تراخيص عدة لصناعة السوق وتمكينه من التعامل بأسهم الخزينة وطرق تفعيل المحفظة الوطنية، كما حرصت على تفعيل المهام الرقابية المتصلة بنشاط التداول، إضافةً إلى قيامها بحملات توعية تناولت القضايا السابقة إضافة إلى قضايا الإفصاح والاستشارات الاستثمارية وسلوكيات التداول المخالفة وتقديم البلاغات والشكاوى، وذلك بهدف الحد قدر المستطاع من الممارسات المخالفة في الظروف الراهنة.

وعلى صعيد التقرير السنوي، أود الإشارة إلى توجه الهيئة لتطوير آلية إعدادده وفق منهجية تعتمد الإيجاز والمباشرة في عرض البيانات التي تعرض المهام المنفذة خلال السنة المالية التي يتناولها التقرير وتحظى باهتمام جمهور المعنيين بأنشطة الهيئة في ذات الوقت، ولعل التقرير المائل يحمل بوادر التعديلات المستهدفة والذي أترك له استعراض ماتم تنفيذه من مهام وماسيتم العمل على تنفيذه في المرحلة المقبلة.

ولا يفوتني قبل ختام كلمتي أن أتوجه بتقديرٍ خاص للسيد / خليفة عبد الله العجيل عضو مجلس المفوضين السابق الذي غادر الهيئة في أغسطس من عام 2019 لخدمة وطننا في موقعٍ آخر بعد أن أسهم بصورة فاعلة في نجاحات الهيئة المتحققة خلال السنوات القليلة الماضية وجهوده المميزة في إنجاح مشروع خصخصة بورصة الكويت للأوراق المالية منذ بداية العمل به بالتعاون مع مجموعة من اللجان وفرق العمل. متمنين له دوام التوفيق لخدمة وطننا الغالي، كما أتوجه بشكرٍ خاص للإخوة أعضاء مجالس المفوضين السابقين مقدراً جهودهم المبذولة والتي كان لها أبرز الأثر في إرساء المرتكزات الرئيسية للنهوض بواقع أنشطة الأوراق المالية المحلية والتأسيس لهيئة أسواق المال وفق معايير تلبي الطموحات التنموية المحلية وتحاكي المعايير العالمية المطبقة، والتي مهدت بصورة فعلية لإرساء مرتكزات النجاح الحالي، كما لا يفوتني الإشادة بجهود شركائنا في منظومة أسواق المال في إنجاح توجهات تعاوننا المشترك، كما أتوجه بشكرٍ مماثل لكافة المعنيين بخدمات الهيئة والمهتمين بأنشطة الأوراق المالية على وجه العموم.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس مفوضي الهيئة وكافة منتسبينا بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي عهده الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح خالد الحمد الصباح على رعايتهم الدائمة لهيئة أسواق المال ودعمهم المتواصل لجهودها، مؤكداً حرص الهيئة على مواصلة العمل بنهج توجيهاتهم الحكيمة سائلاً المولى عز وجل أن يسدد خطانا لما فيه كل الخير والتقدم لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

أ. د أحمد عبد الرحمن المحم

رئيس مجلس المفوضين - المدير التنفيذي

الباب الأول

هيئة أسواق المال.. الرؤية والرسالة والأهداف

- التأسيس
- الأهداف الأساسية
- الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية
- الهيكل التنظيمي للهيئة



التأسيس

القانون 7 / 2010

- قانون إنشاء الهيئة
- صدر بتاريخ 21 فبراير 2010
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010

القانون 108 / 2014

- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 23 يوليو 2014
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أغسطس 2014



القانون 22 / 2015

- تعديل بعض أحكام القانون 2010/7
- صدر بتاريخ 4 مايو 2015
- نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 مايو 2015

المادة 2 من القانون 7 / 2010

تنشأ هيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة تسمى (هيئة أسواق المال).

المادة 1-1 من الكتاب الثاني لائحة التنفيذية

تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويشرف عليها الوزير المختص. ويكون للهيئة حق التقاضي وإبرام العقود وحق تملك الأموال العقارية والمنقولة وإجراء سائر التصرفات القانونية من أجل تحقيق أهدافها.

الأهداف الأساسية للهيئة



الرؤية، الرسالة، القيم المؤسسية

الرسالة

تعزيز النظام الإشرافي و
الرقابي ليكون داعماً لأسواق
مالٍ جاذبة وتنافسية في دولة
الكويت قائمة على مبدأ العدالة
والشفافية والنزاهة وتواكب
أفضل الممارسات الدولية

الرؤية

الريادة في تطوير
أسواق مال جاذبة
وداعمة للاقتصاد
الوطني

القيم المؤسسية

النزاهة

الالتزام بالأمانة
والاستقامة
وأخلاقيات المهنة

العدل

العدالة والمساواة في تطبيق
القوانين واللوائح على كافة
الجهات الخاضعة لرقابة
الهيئة دون تحيز أو تمييز

المسؤولية

التعهد بتحمل مسؤولية
تطبيق القانون واللوائح
المنظمة لعمل أسواق
المال



الشراكة

العمل بروح الفريق والشراكة
مع الجهات الرقابية الأخرى،
ومع المرخص لهم من
الهيئة.

الكفاءة

الاستغلال الأمثل لموارد
الهيئة المتاحة

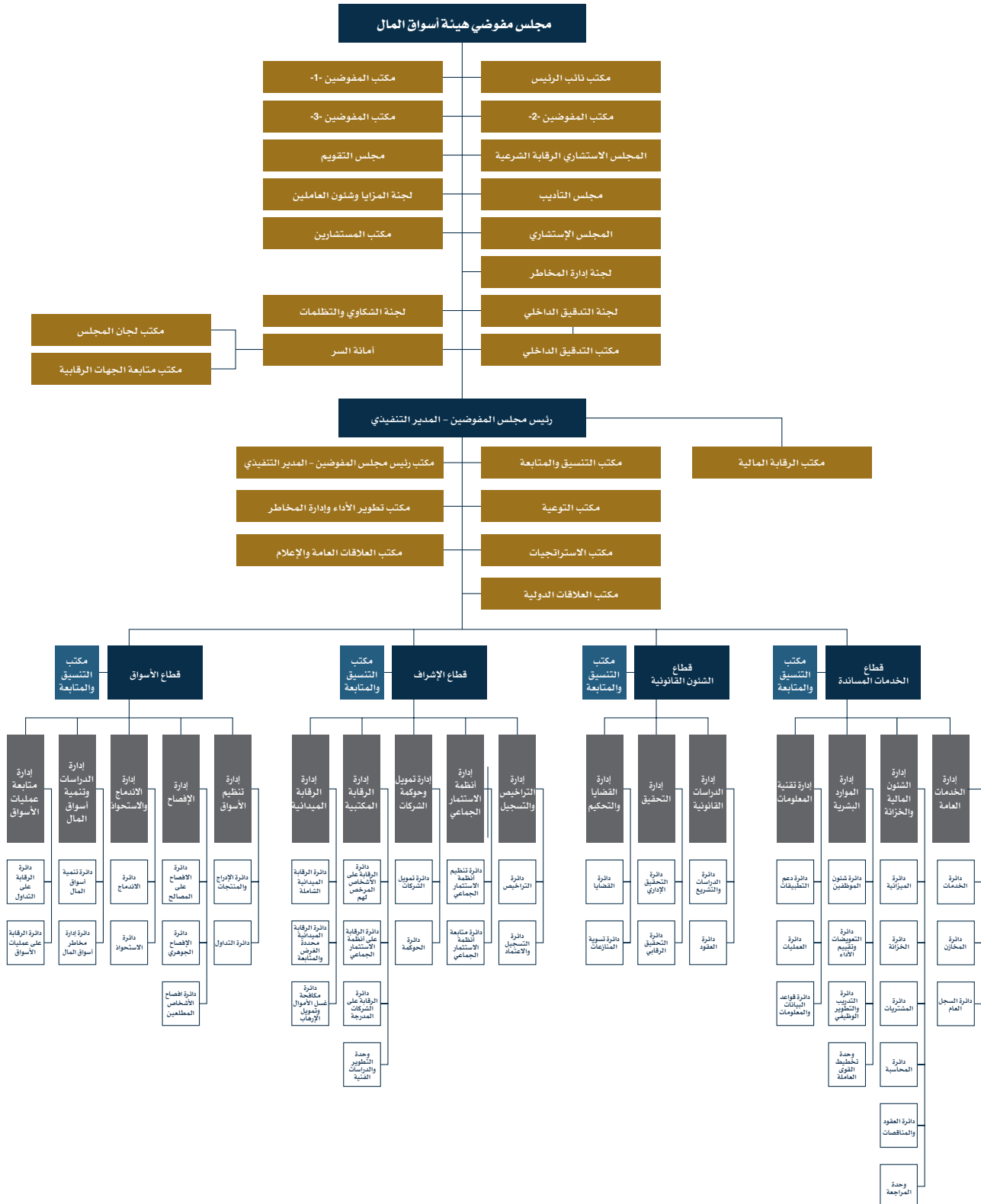
التميز

الالتزام بالقيام بدورنا
بدرجة عالية من
الإتقان والحرفية

الشفافية

تكفل الهيئة حق المجتمع
في المعرفة وفق القانون
والقواعد المنظمة لعمل
الهيئة

الهيكل التنظيمي للهيئة



الباب الثاني

أداء مجلس المفوضين وأعمال أمانة السر

- أ - مهام ومسؤوليات هيئة أسواق المال
- ب - مهام مجلس مفوضي الهيئة وتشكيله
- ج - اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة
- د - أمانة سر مجلس المفوضين



أ - مهام ومسؤوليات هيئة أسواق المال:



ب - مهام مجلس مفوضي الهيئة و تشكيله

يتولى المجلس المهام المسندة إليه وفق الاختصاصات الواردة في المادتين (4) و (5) من قانون إنشاء الهيئة وذلك سعياً لتحقيق الأهداف التي أنشئت الهيئة من أجلها، وقد تم تشكيل مجلس مفوضي الهيئة الحالي بناء على المرسوم رقم (235) لسنة 2018 الصادر بتاريخ 2018/8/15 والمنشور بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في عددها رقم (1406) الصادر بتاريخ 2018/8/19، وعلى الاستدراك المنشور في ملحق العدد رقم (1408) من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) الصادر بتاريخ 2018/9/5، وذلك على النحو التالي:

السيد
عضواً
خليفة عبد الله العجيل

السيد
رئيساً
أ.د. أحمد عبد الرحمن المحم

السيد
عضواً
عبد العزيز فهد المرزوق

السيد
نائباً للرئيس
عثمان إبراهيم العيسى

السيد
عضواً
عبد المحسن حسن المزيدي

وقد خلا منصب السيد المفوض / خليفة عبد الله العجيل بالاستقالة، وذلك لصدر المرسوم الأميري رقم (187) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/8/4 والخاص بتعيينه رئيساً لجهاز المراقبين الماليين اعتباراً من تاريخ 2019/8/18، وقد تم اختيار السيد المفوض / أحمد علي القاضي لمنصب عضو مجلس مفوضي الهيئة بدلاً من السيد / خليفة عبد الله العجيل وفق المرسوم الأميري رقم (219) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/9/1.

اجتماعات مجلس مفوضي هيئة أسواق المال:

اجتماعات تشاورية

6

موضوعاً

18

اجتماعاً

47

اجتماعاً عادياً

41

موضوعاً

416

قراراً

414

تنظيمية (خارجية - داخلية)

تشريعية

تحقيق- نيابة عامة - مجلس التأديب - لجنة الشكاوى والتظلمات - المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

جهات خارجية

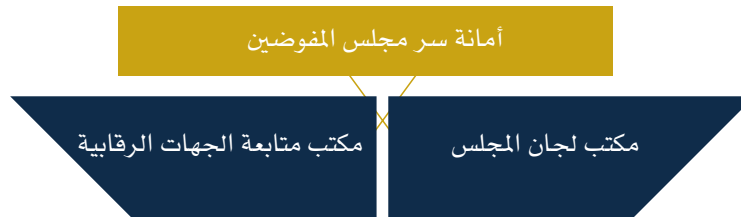
ج - اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي الهيئة

يبلغ عدد اللجان المنبثقة عن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (3) لجان دائمة، توكل إليها جملة من المهام تعد من صميم اختصاصات مجلس المفوضين المنصوص عليها بالقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، الشكل التالي يعرض لاجتماعات هذه اللجان خلال السنة المالية الأخيرة:



د - أمانة سر مجلس المفوضين

تتلخص المهام العامة لأمانة سر مجلس المفوضين في التحضير والتنسيق لاجتماعات مجلس مفوضي الهيئة واللجان المنبثقة منه وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك، وتسجيل وتوثيق وأرشفة المناقشات وما يصدر من توصيات أو توجيهات أو تكليفات أو قرارات، وإبلاغ الجهات المعنية بما يلزم من ذلك، ومتابعة تنفيذه، وتنظيم وإدارة قواعد البيانات المتعلقة بأعمال المجلس ولجانه، من حيث حفظها وتجميعها وتصنيفها وتحليلها، وإعداد البيانات والتقارير اللازمة، ومتابعة تنظيم التعاون مع الجهات الرقابية، وتطوير آلياته، وذلك في إطار من القوانين واللوائح والقواعد واجبة التطبيق وتوجيهات مجلس المفوضين، وتتكون أمانة سر مجلس المفوضين من ثلاث وحدات إدارية على النحو التالي:



■ مكتب لجان المجلس

يختص هذا المكتب بالإشراف المباشر على أعمال اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس المفوضين وغيرها من اللجان المشكلة بموجب قرارات مجلس المفوضين (مجلس التقويم، ولجان: التدقيق الداخلي، المزايا وشؤون العاملين، إدارة المخاطر)، كما يقوم بمتابعة قراراتها وتوصياتها.

■ مكتب متابعة الجهات الرقابية

يقوم هذا المكتب بمهام التنسيق بين الوحدات التنظيمية المعنية داخل الهيئة والجهات الرقابية في الدولة (لاسيما مجلس الأمة وديوان المحاسبة) وذلك وفق إطار عمل منظم يأخذ بعين الاعتبار المدد القانونية والدستورية المحددة في القوانين ذات العلاقة، بما يعكس روح التعاون مع تلك الجهات، ويمكن من تحسين جودة العمل الداخلية، وقد تلقى المكتب خلال السنة المالية الأخيرة (95) طلباً من تلك الجهات قام بدراستها واستيفاء الردود بشأنها، منها (32) طلباً من ديوان المحاسبة و (63) طلباً آخر تراوحت طبيعتها بين أسئلة برلمانية وطلبات جهات رقابية أخرى.

الباب الثالث

المجال الإستراتيجي

- أ - التخطيط الإستراتيجي
- ب - المشاريع الإستراتيجية



اعتمدت الهيئة نهجاً إستراتيجياً يركز إلى فلسفة قوامها شراكة مع الجهات الوطنية داخل منظومة أسواق المال وخارجها، بما يمكنها من المساهمة الفاعلة في تحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية لدولة الكويت والمتمثل في تعزيز كفاءة وتنافسية بيئة الاستثمار والارتقاء بالاقتصاد الكويتي ليكون أحد المراكز المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط، كما حرصت على إيلاء قضايا التخطيط الإستراتيجي أهمية خاصة، الأمر الذي يفسر سعيها الدائم للارتقاء بمنهجية التخطيط لديها وتعزيز كفاءة القائمين بمهامه وتوفير الأساليب والأدوات المناسبة ونقل المعرفة بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في مجالات عمل الهيئة التنظيمية والرقابية.

أ - التخطيط الإستراتيجي

- إعداد الخطة التنفيذية لإستراتيجية الهيئة للأعوام (2021/2018) والتي تتضمن (163) عملاً تطويرياً، وإصدار التقارير الخاصة بتطورات تنفيذ أعمالها و نسب إنجاز تنفيذ أهداف الهيئة الإستراتيجية.
- إسناد مهام متابعة تنفيذ مشاريع الهيئة للوحدة التنظيمية المعنية بالتخطيط الإستراتيجي، وإصدار لائحة إدارة تلك المشاريع وتوفيق أوضاع المشاريع القائمة مع ضوابط تلك اللائحة.
- إعداد الخطة التشغيلية للسنة المالية (2021/2020) وربطها مع دورة إعداد الميزانية السنوية، وإدراج المشاريع الجديدة لتلك السنة وتحديث سجل المشاريع وفقاً لذلك.
- إدراج بعض مشاريع الهيئة ضمن خطة التنمية للدولة للسنة المالية (2021/2020) بعد التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.
- غرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي لدى موظفي الهيئة والقيام بجهود توعوية عدة في هذا الإطار، وتنفيذ برامج تدريبية لتأهيل مدراء المشاريع تركز إلى منهج الدليل المعرفي لإدارة المشاريع الصادر عن معهد PMI.
- تطوير منهجية التخطيط الاستراتيجي، والتقدم بمبادرة التحول الرقمي للهيئة بهدف تطوير نموذج عملها التشغيلي والارتقاء بعملها المؤسسي بالانسجام مع سياسة "التحول الرقمي للعمليات والخدمات الحكومية" ضمن الخطة الإنمائية الثالثة (2025/2020).

ب - المشاريع الإستراتيجية

أولاً: مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل بالتعاون مع معهد CISI

يهدف المشروع إلى الارتقاء بمستوى الكفاءة المهنية والمقدرة الفنية والمعرفة القانونية لشاغلي الوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم. وقد تم تنفيذه بالتعاون مع المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) المتخصص في هذه النوعية من الاختبارات بعد توقيع اتفاقية بين الطرفين بتاريخ 23 أغسطس 2016، ليدخل المشروع حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ 30 سبتمبر 2019 بعد إنجاز برنامج المؤهلات المهنية (يمكن الإطلاع على تفاصيله كاملة في المطبوعة التعريفية بالبرنامج على موقع الهيئة الإلكتروني بعنوان: "برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل: ارتقاء بالكفاءة والمهنية" الصادرة في شهر أبريل من عام 2019).

البرنامج ينفذ وفق مراحل عدة : مبدئية بدأت بتاريخ 2019/10/1، وإلزامية من المزمع أن تبدأ بتاريخ 2020/10/1، بينهما مرحلة فاصلة (خلال الفترة: 2019/10/1 و 2020/10/1).

ويمكن إيجاز أبرز تطورات هذا المشروع خلال السنة المالية (2020/2019) بالآتي:

- إطلاق المشروع رسمياً بتاريخ 2019/04/15.
- تنفيذ برامج توعوية وتدريبية مخصصة للمعنيين بتطبيقه إضافة إلى الجهات التدريبية المعنية بتوفير التدريب اللازم لاختبارات البرنامج.
- استكمال مراحل الإعداد لإطلاق المشروع: (تعديلات تشريعية، تجهيز الأنظمة الداخلية والخدمات الإلكترونية ذات الصلة، إطلاق الصفحة الخاصة بالبرنامج على موقع الهيئة الإلكتروني).
- وضع البرنامج موضع التطبيق اعتباراً من تاريخ 30 سبتمبر 2019 .

المجال الإستراتيجي

- إطلاق اختبار قوانين ولوائح الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية بتاريخ 2020/3/12 على الموقع الإلكتروني الخاص بمعهد CISI حيث يمكن لأي شخص التسجيل للاختبار من خلال هذا الموقع واختيار أحد مراكزه المعتمدة والمنشرة في دول عدة من العالم، والحصول على المادة العلمية التي تتم مراجعتها بصورة سنوية لضمان مواكبتها لأحدث التطورات المتعلقة بقوانين ولوائح الهيئة، وتجدر الإشارة إلى أن جائحة كورونا وتداعياتها دفعت الهيئة لإصدار قرار بتأجيل مواعيد مراحل إطلاق برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل لمدة سنة ميلادية كاملة، حيث تم تأجيل موعد إطلاق مرحلة التطبيق المبدئي إلى شهر سبتمبر 2021، كما تم تأجيل موعد إطلاق مرحلة التطبيق الإلزامي إلى شهر أكتوبر من العام ذاته.



أعضاء اللجنة التوجيهية وفريق العمل للمشروع مع الرئيس التنفيذي لمعهد CISI

ثانياً: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية

مشروع استراتيجي يستهدف تعزيز الثقافة المالية في أوساط اجتماعية مختلفة خارج إطار مستثمري الأوراق المالية، إضافةً للمساهمة في تأهيل الكوادر الوطنية من الأجيال القادمة بما يتفق والتوجهات التنموية للدولة ومتطلبات سوق العمل، وللمشروع توجهات رئيسية ثلاثة: (توعية الطلبة في المراحل التعليمية المتوسطة والثانوية، توعية الطلبة في المرحلة الجامعية، التوعية المجتمعية).

المشروع مستمر، بدأت أولى فعالياته في فبراير من عام 2017، و تشير الإحصائيات الخاصة بما تم تنفيذه من فعالياته حتى موعد إعداد التقرير إلى تنفيذ (200) ورشة عمل في المجال التعليمي التربوي للمرحلتين المتوسطة والثانوية في (57) مدرسة لتأهيل (2969) طالباً و طالبة، إضافة إلى (17) ورشة عمل توعوية في المجال التعليمي الجامعي والقيام بالعديد من الأنشطة التوعوية المجتمعية في إطار الحملات التوعوية المختلفة التي نفذتها الهيئة قبل التوجه إلى إيقاف مختلف فعاليات المشروع مؤقتاً للاعتبارات الخاصة بالتدابير الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا.

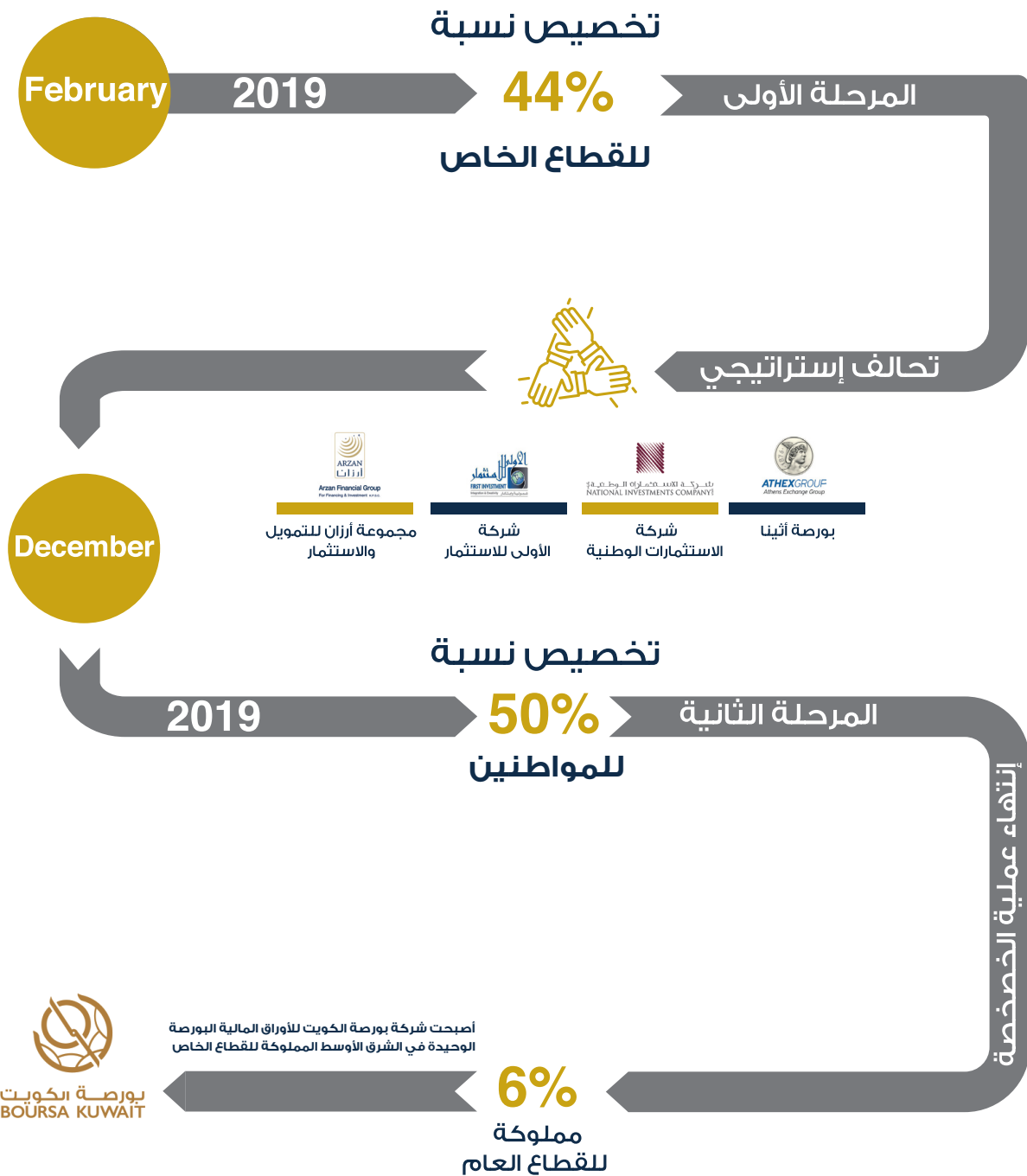


جانب من إحدى فعاليات المشروع الوطني في المجال التعليمي التربوي.

ثالثاً: مشروع خصخصة السوق

تتضمن أعمال هذا المشروع طرح وتخصيص أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وفقاً لنص المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 وذلك من خلال اكتتاب عام للمواطنين واكتتاب خاص للجهات العامة ومزايدة لمشغل عالمي والشركات المسجلة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

مشروع خصخصة السوق



رابعاً: مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال

يهدف هذا المشروع إلى إعداد ووضع تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم للمحافظة على مستويات مناسبة من رأس المال تتناسب مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطتهم، كما تمثل هذه التعليمات إحدى الأدوات الرقابية الفعالة التي تعزز كفاءة أداء الشركات المرخصة للتعامل في الأوراق المالية، وضمان سلامة مراكزها المالية، إضافة إلى مساهمتها في حماية حقوق المستثمرين، وخلق بيئة استثمارية آمنة عن طريق توفير الاحتياطات اللازمة لتأمين المخاطر المتعلقة بأعمال وتعاملات تلك الشركات، وقد تم الانتهاء من إعداد هذه التعليمات وإصدارها خلال شهر نوفمبر من عام 2019 في هيئة كتاب جديد (الكتاب السابع عشر) من كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، كما تم منح الأشخاص المرخص لهم فترة انتقالية تمتد حتى 2020/12/13 لاستيفاء متطلبات الكتاب المذكور.

خامساً: مشروع ترقية بورصة الكويت للأوراق المالية

شهدت السنة المالية (2020/2019) تطورات هامة على صعيد ترقية بورصة الكويت وفقاً لمؤشرات شركة التصنيف العالمية "مورغان ستانلي كابيتال انتر ناشيونال MSCI"، بدأت في يونيو من عام 2019 بإصدارها قرارها بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة إعتباراً من مايو 2020 شريطة استيفاء شرطي: هيكل الحسابات المجمعة، وعمليات تقابل حساب الاستثمار الواحد وذلك قبل نهاية شهر نوفمبر من عام 2019، وهو ماتحقق بالفعل نتيجة قرار الهيئة: رقم (151) لسنة 2019 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 لتطبيق هيكل الحساب المجمع، والقرار رقم (152) لسنة 2019 بشأن اعتماد القواعد اللازمة لتطبيق الحساب المجمع وتقابل عمليات الحساب الواحد. حيث تضمن هذان القراران جملة من التعديلات على اللائحة التنفيذية آتفة الذكر وعلى قواعد كل من شركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، بما يساهم في تسهيل الإجراءات للأطراف المتعاملة في بورصة الأوراق المالية، ويزيد من كفاءة وفعالية منظومة سوق المال الكويتي ويعكس تطلعات الاستثمار الأجنبي سواء المؤسسي أو الفردي، مع الإشارة إلى أن الكويت من أوائل دول المنطقة التي حققت شرط تطبيق هيكل الحسابات المجمعة للمستثمرين الأجانب وفقاً لمعايير مؤسسة التصنيف هذه، أما شهر ديسمبر من عام 2019 فقد شهد قيام MSCI بإصدار قرارها النهائي بترقية بورصة الكويت إعتباراً من مايو 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار الترقية وفق مؤشرات MSCI والذي يعد أكبر المؤشرات العالمية لم يكن الأول في مسار ترقيات مطول سلكته الكويت بنجاح جعل منها مصنفة كسوق ناشئ لدى جميع المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها وذلك بعد ترقيتها ضمن مؤشرات FTSE Russell في عام 2017 ومؤشرات S&P DJI في عام 2018.

أما بالنسبة لانعكاسات تلك الترقيات على واقع أنشطة الأوراق المالية المحلية فهي متعددة، تبدأ بارتفاع حجم الاستثمارات المؤسسية والأجنبية الموجهة إلى بورصة الكويت، وكذلك ارتفاع الطلب على أسهم العديد من الشركات المدرجة، وهذا يؤدي بدوره إلى تحسن في أسعار الأسهم عموماً ونشاطاً للتداول كماً وقيماً وارتفاعاً في القيم السوقية للشركات المدرجة، وتشجيعاً لعمليات الاستحواذ والإدراج في البورصة وتعزيزاً لمستوى الثقة فيها.

ولابد من التأكيد على أن الارتقاء بتصنيف البورصة كانت الأولوية الأولى للهيئة في السنوات التي أعقبت تأسيسها، وما تحقق في هذا الإطار كان نتاج تعاون وتنسيق كامل بين جميع مكونات منظومة سوق المال في دولة الكويت، حيث تولت الهيئة قيادة تلك الجهود بالتعاون مع كل من الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت وشركات الوساطة العاملة في البورصة وجميع الأطراف العاملة بالسوق، إلا أن الطموحات في هذا الإطار لن تقف عند حدود ماتحقق حتى الآن حيث ستستمر الجهود لتحقيق ترقيات أخرى مستهدفة.

وأخيراً، يجدر التنويه إلى أنه وخلال مراحل إعداد التقرير ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا عالمياً وانعكاساتها على قدرة المستثمرين المؤسسيين العالميين لاستكمال أعمالهم المطلوبة قبل التنفيذ الكامل لدخول استثماراتهم، إضافة إلى تأثير تلك التدابير الاحترازية العالمية الخاصة بمواجهة تفشي كورونا على عملية فتح الحسابات بالسرعة التي تضمن تنفيذ دخول جميع المستثمرين المؤسسيين قبل موعد التنفيذ في مايو 2020، فقد أصدرت مؤسسة مورجان ستانلي MSCI قرارها في أبريل 2020 بتأجيل تنفيذ دخول أسهم الشركات الكويتية في مؤشراتنا للأسواق الناشئة (Inclusion Event) من مايو 2020 إلى نوفمبر من العام ذاته، مع تأكيدها على استيفاء دولة الكويت لجميع متطلبات الترقية موضحة أن هناك جملة من العوامل غير المعلومة بفعل الظروف القاسية التي يشهدها العالم نتيجة تفشي وباء (COVID-19) تحتم إعطاء الوقت الكافي للإعداد والتحضير لهذا الحدث قبل التنفيذ، وشددت على أنها تسعى من خلال قرار التأجيل إلى تحقيق التنفيذ الأمثل لعملية دخول الأسهم لمؤشراتنا بما يحقق مصالح المستثمرين العالميين والمحليين على حد سواء.

سادساً: مشروع إنشاء مقر دائم للهيئة

يهدف المشروع لإنشاء مقر دائم للهيئة لخلق بيئة عمل مناسبة لضمان استقرار موظفيها وإتاحة مساحة كافية لاحتواء احتياجات القوى العاملة مستقبلاً وأية خدمات أخرى تحتاجها الهيئة مع توفير مبالغ الإيجار التي تتكبدها الهيئة سنوياً.

سابعاً: مشروع نظام تخطيط الموارد المؤسسية ERP

يهدف هذا المشروع إلى تطوير النظم المالية والإدارية وتطوير البنية المعلوماتية الخاصة بها من خلال تطبيق أحدث الأنظمة الآلية والممارسات الرائدة في سوق العمل بما يساعد على مواكبة آخر التطورات في هذا المجال.

مشاريع الهيئة المدرجة في الخطة الإنمائية الثالثة

سعيًا من الهيئة لأداء الدور المنوط بها في تحقيق التوجهات التنموية الحكومية، فقد عملت مع الجهات المعنية على إدراج ثلاثة من أهم مشاريعها الاستراتيجية ضمن الخطة الإنمائية الثالثة للبلاد (2020/2021-2024/2025)، وهذه المشاريع كانت كالتالي:

■ مشروع تطوير منظومة سوق المال

يعد هذا المشروع أحد أهم مشاريع الهيئة على الإطلاق باعتباره يُعنى بتطوير منظومة أسواق المال كاملة بكافة مكوناتها، إذ يستهدف تطوير البنية التحتية لأسواق المال في دولة الكويت وإحداث تغييرات جذرية فيها، كاستحداث كيانات بنى تحتية جديدة "الوسيط المركزي مثلاً"، مع تطوير عمل الكيانات الحالية وتحسين آليات (التداول، التسوية، التقاص) على نحو يعزز كفاءة وفعالية سوق المال ويقلل من الأخطار النمطية، ويساعد في تهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية اللازمة لتقديم منتجات استثمارية متنوعة وفق أفضل المعايير العالمية و تنمية أسواق المال وتطوير أدواتها الاستثمارية وتوسيع وتنويع قاعدة مستثمريها.

و يتم تطبيق المشروع وفق مراحل عدة، تم تنفيذ الأولى منها في مايو من عام 2017 والثانية في أبريل من عام 2018، كما تم استكمال الجزء الأول من المرحلة الثالثة في يونيو من عام 2019 مع دخول قواعد الإقراض والاقتراض المعتمدة من الهيئة والصادرة عن الشركة الكويتية للمقاصة حيز التنفيذ، ولابد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن ماتم تنفيذه من المشروع أسهم بصورة فاعلة في ترقية الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة وفق مؤشرات العديد من مؤسسات ووكالات التصنيف الدولية.

■ مشروع وضع الإطار التنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية (FinTech)

يندرج هذا المشروع في إطار حرص الهيئة على الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تقديم الخدمات والمنتجات المالية لدورها الفاعل في رفع الكفاءة وخفض التكلفة وتعزيز الشفافية وتطوير الحلول لدعم اتخاذ القرار وتحسين جودة الوصول إلى الخدمات المالية ودرء المخاطر التقنية كالاختراقات السيبرانية، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمخاطر النظامية التي تؤثر على النظام المالي والمخاطر المتعلقة بمتانة البنى التحتية التقنية والمخاطر التشغيلية.

ويهدف المشروع إلى وضع القواعد المنظمة للتقنيات المالية، والإطار التشريعي للخدمات المالية، وذلك وفق أفضل الممارسات العالمية بما يساعد على حماية المتعاملين بأنشطة الأوراق المالية وحفظ حقوقهم، بما يتفق مع نصوص وأهداف مواد قانون الهيئة ذات الصلة، وذلك بعد تحديد مخاطر تلك التقنيات والعقبات التنظيمية والتشريعية المحلية التي تحول دون التوسع في تقديم تلك الخدمات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

■ مشروع تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع أسواق المال

يهدف هذا المشروع إلى تحقيق إحدى مبادرات الهيئة الإستراتيجية المتصلة بتنمية وتطوير قطاع أسواق المال من خلال إنشاء أو المساهمة في إنشاء مؤسسة تعليم وتدريب مهني بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية وبما يخدم القوى العاملة في الكيانات المرخص لها من قبل الهيئة بشكل خاص و جمهور المتعاملين في أسواق المال على وجه العموم.

الباب الرابع

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

- أ - المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية
- ب - مجلس التأديب
- ج - لجنة الشكاوى والتظلمات
- د - مكتب التدقيق الداخلي
- هـ - مكتب الرقابة المالية
- و - مكتب المستشارين



أ - المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية

المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية هو المرجع الرئيسي لكل ما يتعلق بقرارات الهيئة ذات الصلة بالأنشطة المرتبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، أما بالنسبة لتشكيل المجلس للسنة المالية (2020/2019)، فكان وفق التالي:

عضواً	الشيخ أحمد حسين محمد	رئيساً	السيد أ. د. يوسف حسن الشراح
عضواً	السيد د. جراح نايف الفضلي		
عضواً	السيد د. مشاري محمد الفريح		
عضواً	السيد عبد الله محمد العفاسي		

و من أبرز ما قام به المجلس خلال السنة المالية الأخيرة:



وتشير بعض الإحصائيات الخاصة بعمل المجلس منذ تأسيسه إلى عقده (168) اجتماعاً و تقديمه (10) أبحاث و (46) دراسة و إفادة، ومراجعته (11) عقداً و (35) صندوقاً.

ب - مجلس التأديب

مجلس التأديب هو الجهة المعنية بالهيئة بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها بأحكام القانون، ويتشكل من ثلاثة أعضاء برئاسة قاض يندبه مجلس القضاء الأعلى وعضوين من ذوي الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية، وكان تشكيل مجلس التأديب خلال السنة المالية (2020/2019) كالآتي:



أبرز مهام المجلس المنفذة خلال السنة المالية:



ونبين نتائج القرارات المتخذة بالشكل التالي:



بلغت الغرامات المالية التي تم فرضها من قبل المجلس على بعض المخالفين خلال السنة المالية الأخيرة

390,000 د.ك

(ثلاثمائة وتسعون ألف دينار كويتي).

ج - لجنة الشكاوى والتظلمات

هي الجهة المعنية في الهيئة بتلقي الشكاوى والتظلمات من كل ذي مصلحة سواء كان شخصاً طبيعياً أم معنوياً، أما تشكيل لجنة الشكاوى والتظلمات في الهيئة خلال السنة المالية الماضية فكان كالتالي:

السيد
ناشبا للرئيس
وسمي خالد الوسمي

السيد
رئيساً
خلف سليمان الجاسم

السيد
عضواً
رضوان عبد الله جمال

السيد
عضواً
د. حسين جمعة بوعركي

السيد
عضواً
علي عثمان الفنام

السيد
عضواً
يوسف سلطان الماجد

أبرز مهام اللجنة خلال السنة المالية الأخيرة وما عالجتته من شكاوى وتظلمات نوجزها في الجدول التالي:

السنة المالية 2020/2019	
	الشكاوى
27	تم البت فيها
2	قيد البحث
29	الإجمالي
	التظلمات
9	تم البت فيها
1	قيد البحث
10	الإجمالي

عدد اجتماعات اللجنة

60

اجتماعاً

إنجازات المجالس واللجان والمكاتب المنبثقة عن مجلس المفوضين

د - مكتب التدقيق الداخلي

عمل المكتب خلال السنة المالية (2020/2019) على تحقيق مايلي:

مراجعة المعلومات المالية المرحلية والسنوية للهيئة

- عقد مراقب الحسابات الخارجي مع الهيئة للسنة المالية (2020 / 2019)
- اتفاقية تحديد أسعار تذاكر السفر و بوالص الشحن الحكومية لشركة الخطوط الجوية الكويتية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (958) لسنة 2017
- مسودة دليل السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة تقنية المعلومات
- اللائحة الداخلية للجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس المفوضين

تطبيق خطة التدقيق السنوية المعتمدة وإصدار التقارير النهائية بشأنها

القيام بعمليات المتابعة الدورية لتقارير التدقيق الداخلي

مراجعة وإيداء الرأي بشأن قضايا ومسائل داخلية في الهيئة تتصل بمهام التدقيق الداخلي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر

هـ - مكتب الرقابة المالية

تابعت الهيئة جهودها في مجال الرقابة المالية للتأكد من صحة إجراءات عملياتها المالية وتوافقها مع القوانين واللوائح والنظم والتعليمات المالية المعتمدة و سلامة التوجيه المحاسبي قبل إتمام الصرف وإعتماده من خلال مراجعة وتدقيق مستندات تلك العمليات في كافة مجالاتها (إيراد، مصرف، استثمار).

الجدول التالي يقدم أبرز مهام الرقابة المالية المنفذة خلال السنة المالية (2020/2019)، مع الإشارة إلى أن عدد الاجتماعات التي عقدها المعنيون بهذه النوعية من المهام الرقابية قد بلغت (53) اجتماعاً.

السنة المالية (2020/2019)	
نوع الإجراء	
سندات الصرف	1397
سندات توجيه الإيرادات	1131
سندات تسويات القيد المحاسبي	256
الودائع	29
أوامر الشراء	431
العقود	110
المجموع	3354
الإجراءات التصويبية	128
حضور اجتماعات لجان	53
الامتناع	0
مهام أخرى	8

أما الإجراءات التصويبية الخاصة بالملاحظات الـ (128) فقد توزعت كالتالي:

3

أوامر الشراء

15

تسويات القيود المحاسبية

18

العقود

37

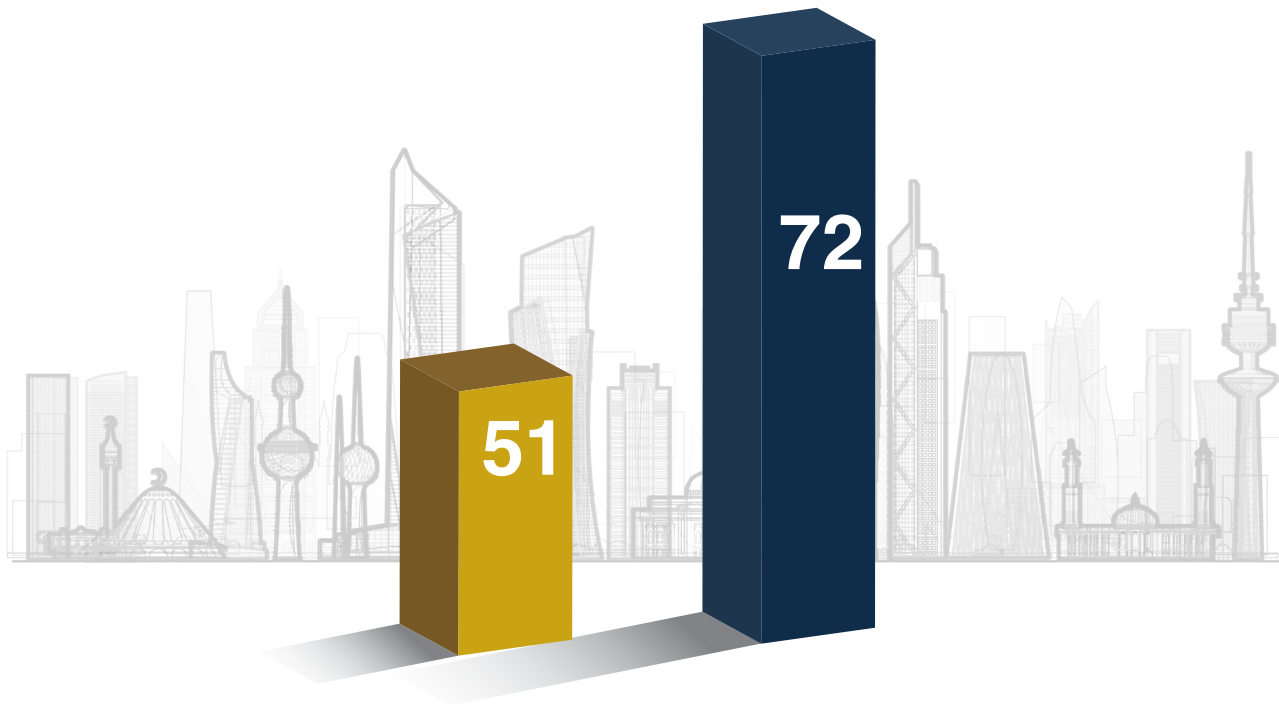
سندات الإيراد

55

سندات الصرف

9 - مكتب المستشارين:

قام مكتب المستشارين خلال السنة المالية (2020/2019) بالمشاركة في أعمال اللجنة التوجيهية للتسيق مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأي إس كيو) ذات الصلة بمراجعة نتائج التقييم الذاتي عن مدى مطابقة قوانين الهيئة ولوائحها وقراراتها وتعليماتها مع مبادئ تلك المنظمة الدولية، حيث زادت نسبة المطابقة عن 83 %، إضافة إلى المشاركة في مهام مشتركة مع العديد من فرق عمل الهيئة، كالفرق الممثل للهيئة في تنفيذ مذكرة التفاهم بين الهيئة وبنك الكويت المركزي الموقعة بين الجهتين في يناير من عام 2018، وكذلك الحال بالنسبة للتعاون مع فريق العمل المنبثق من اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية حيث تم تحسين تصنيف دولة الكويت وفق مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية من الترتيب (72) إلى الترتيب (51) وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 2019/10/31.



وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 2019/10/31

الباب الخامس

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني

- أ - الجانب التشريعي واللائحي
- ب - الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق

الفصل الثاني: المجال التنظيمي

- أ - تنظيم الأسواق
- ب - التراخيص والتسجيل
- ج - أنظمة الاستثمار الجماعي
- د - تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر
- هـ - تمويل وحوكمة الشركات
- و - الاندماج والاستحواذ

الفصل الثالث: المجال الرقابي

- أ - الرقابة المكتبية
- ب - الرقابة الميدانية
- ج - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- د - الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق
- هـ - الإفصاح والشفافية

الفصل الرابع: المجال التوعوي والإعلامي والتعاون العربي والدولي

- أ - المجال التوعوي
- ب - مجال العلاقات العامة والإعلام
- ج - مجال التعاون العربي والدولي



الفصل الأول: المجال التشريعي والقانوني

أ - الجانب التشريعي واللائحي:

إضافةً إلى مجموعة القرارات المرتبطة بتراخيص الأشخاص المرخص لهم، والقرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي، وكذلك القرارات المتعلقة بمراقبة الحسابات المقيدين لدى الهيئة، والقرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والتي بلغت بمجموعها (152) قراراً أصدرتها الهيئة تباعاً خلال السنة المالية (2020/2019)، فقد قامت الهيئة أيضاً بإصدار العديد من القرارات والتعاميم ذات الصلة بمهامها المتعلقة بأنشطة الأوراق المالية من كافة جوانبها التشريعية والتنظيمية والرقابية، نوجز أبرزها بالجدول الآتي:

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
1	47	2019/4/2	تعديل بعض أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.
2	58	2019/4/23	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، الكتب (الأول، الخامس، السابع) وتعديل الملحق الثامن للكتاب الخامس وإضافة الملحقين (الثاني عشر، الثالث عشر) للكتاب الخامس ذاته.
3	59	2019/4/24	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما والمتعلقة بإطلاق الجزء الأول من المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.
4	60	2019/4/24	دخول الجزء الأول من المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق حيز التنفيذ.
5	90	2019/5/26	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتابين: الأول، السابع).
6	96	2019/5/29	تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
7	100	2019/6/18	تعديل الملحق الحادي عشر "التفويض في تداول الأوراق المالية" من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
8	109	2019/6/27	استكمال الجزء الأول من المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.
9	114	2019/7/17	إضافة رسم إلى جدول الرسوم.
10	118	2019/7/23	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتاب الخامس عشر).
11	122	2019/7/29	تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية للشركة الكويتية للمقاصة لدى الهيئة.
12	123	2019/7/29	تعديل بعض أحكام الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
13	128	2019/8/25	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، تعديل الكتابين (الخامس، الحادي عشر) وتعديل الملحق الثاني للكتاب الخامس.
14	129	2019/8/25	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، (تعديل الكتاب الثاني).

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

م	رقم القرار	تاريخه	موضوعه
15	141	2019/9/9	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، (تعديل الكتاب التاسع).
16	145	2019/9/30	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما في إطار تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل. (تعديل الكتابين الأول والخامس من اللائحة والملاحق : الثالث والرابع والخامس والسادس والعاشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر للكتاب الخامس).
17	151	2019/10/24	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما لتطبيق الحساب المجمع، الكتب (الأول، الرابع ، الحادي عشر).
18	152	2019/10/24	اعتماد القواعد اللازمة لتطبيق الحساب المجمع وتقابل عمليات الحساب الواحد .
19	154	2019/10/28	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما (الكتاب الحادي عشر).
20	169	2019/11/18	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، (الكتابين الأول والثاني و إضافة الملاحق: الأول والثاني والثالث للكتاب الثاني).
21	170	2019/11/19	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما في إطار تطبيق تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم.
22	172	2019/11/20	استدراك القرار رقم 154 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
23	175	2019/11/26	تعديل جدول الرسوم والعمولات الخاص بالهيئة.
24	6	2020/1/15	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، (تعديل الملحق الأول للكتاب التاسع)
25	28	2020/3/10	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، (تعديل الكتاب الخامس).
26	30	2020/3/18	البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 2020/3/31

م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
1	5	2019/5/27	تعميم موجه إلى كافة مصفي الصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما بشأن التقرير ربع السنوي عن أعمال التصفية.
2	6	2019/5/27	تعميم موجه إلى كافة الأشخاص المرخص لهم لممارسة أنشطة أوراق مالية فيما عدا صناديق الاستثمار والبنوك المحلية بشأن البيانات المالية المرحلية المراجعة والسنوية المدققة والتقارير المالية.
3	7	2019/6/2	تعميم موجه إلى كافة الأشخاص المرخص لهم من هيئة أسواق المال بشأن الإشعار الصادر عن إدارة خدمات الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) بخصوص النسخة رقم 2.0 الخاصة بمتطلبات نموذج تقرير الفاتكا FATCA XML Shema.
4	8	2019/6/12	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن مؤشرات الاشتباه الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5	9	2019/6/26	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كافٍ توصيات مجموعة العمل المالي.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

م	رقم التعميم	تاريخه	موضوعه
6	10	2019/7/17	تعميم بشأن زيادة رأس المال المصرح به للأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة.
7	11	2019/9/3	تعميم خاص بحظر استخدام الشعار الرسمي لبرنامج المؤهلات المهنية التابع للهيئة.
8	12	2019/9/5	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية بشأن عقد الجمعية العامة السنوية التالية لانتهاج السنة المالية.
9	13	2019/9/15	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن القرار الوزاري رقم (35) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
10	14	2019/10/22	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي.
11	15	2019/12/4	تعميم إلى كافة مصدري الأوراق المالية بشأن إلغاء تعميم الهيئة رقم 2 لسنة 2019.
12	16	2019/12/9	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم الذين تسري عليهم أحكام الكتاب السادس بشأن تقرير المخاطر نصف السنوي المتعلق بالالتزام بأحكام الكتاب السادس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما.
13	17	2019/12/31	تعميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب - الجانب القانوني والقضائي ومهام التحقيق:

■ المجال القانوني:

بلغ إجمالي عدد الموضوعات التي تم إبداء الرأي القانوني بشأنها خلال السنة المالية الأخيرة (1168) رأياً، يعرضها الجدول التالي:

عدد المذكرات التي تم الرد عليها	الموضوع
659	بيان الرأي القانوني بشأن قضايا خاصة بعمل وحدات تنظيمية وفرق عمل ولجان داخل الهيئة
5	استفسارات وسائل التواصل
107	مراجعة عقود واتفاقيات بين الهيئة وجهات أخرى.
9	مراجعة مواد ورش عمل ومحاضرات
226	مراجعة تعليمات أو قرارات أو تعميمات أو نشرات توعوية صادرة عن الهيئة
9	مراجعة قوانين من جهات أخرى عرضت على الهيئة لمراجعتها
42	تظلمات
7	دراسات وبحوث أعدتها إدارة الدراسات القانونية
88	المبادئ القانونية المستخلصة من تطبيق أحكام قانون هيئة أسواق عمل دائرتي العقود والدراسات والتشريع
16	التفسيرات الملزمة
1168	الإجمالي العام لآراء إدارة الدراسات القانونية

أما الأرقام التراكمية لإجمالي المهام القانونية المنفذة منذ عام 2011 وحتى نهاية السنة المالية الأخيرة فقد بلغت (8505) مهمة.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها



153

قضية



130

إجمالي الأحكام
النهائية



1062

إجمالي العدد
التراكمي للقضايا
المسجلة لدى الهيئة

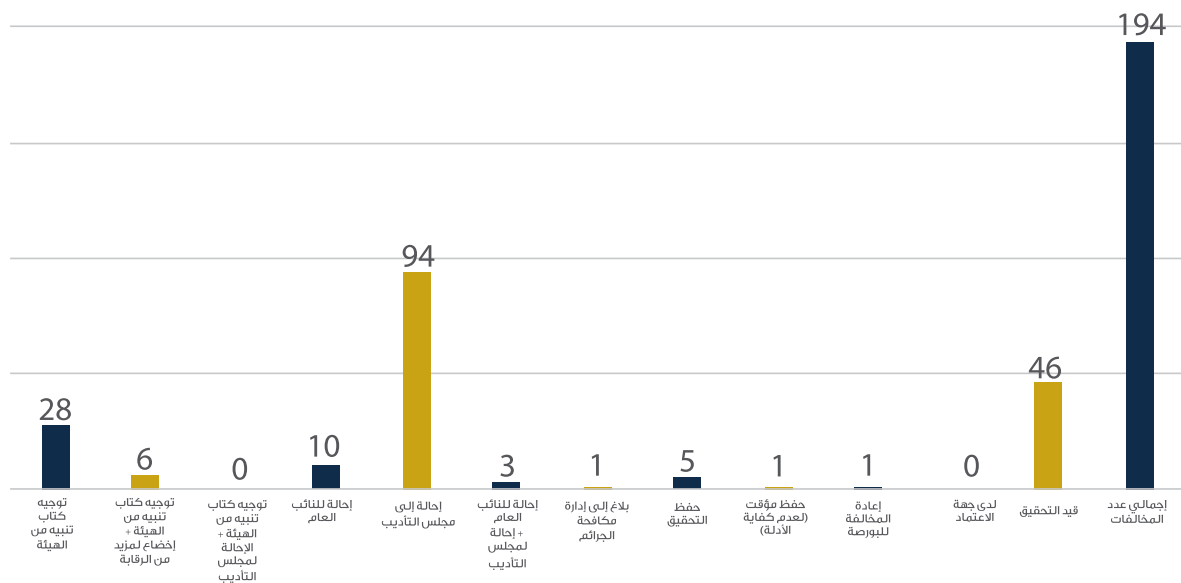
■ مهام القضايا والتحكيم:

بلغ عدد القضايا المسجلة خلال السنة المالية الماضية (153) قضية، كما بلغ إجمالي الأحكام النهائية (130) حكماً، كان من بينها (69) حكماً نهائياً موضوعياً، (83.3%) منها كان لصالح الهيئة، أما أحكام أول درجة فقد بلغ عددها (128) حكماً، من بينها (46) حكماً موضوعياً (86.96%) من الأحكام الابتدائية الموضوعية كانت لصالح الهيئة، وتجدر الإشارة في هذا الصعيد إلى أن العدد التراكمي لإجمالي القضايا المسجلة لدى الهيئة بلغ (1062) قضية، منها (676) قضية متداولة و (386) قضية محفوظة، أما الإحصائيات المتعلقة بتسوية المنازعات خلال السنة المالية (2020/2019) فيعرضها الجدول التالي:

العدد	الملفات	رقم
68	قرارات مجلس التأديب (منفذة)	1
4	قرارات مجلس التأديب (قيد التنفيذ)	2
1	قرارات مجلس التأديب (امتناع عن التنفيذ)	3
0	تنفيذ اداري ومدني	4
1	تنفيذ جنائي (منفذ)	5
4	تنفيذ جنائي (غير منفذ)	6
2	أوامر صلح	7
4	تسجيل محكم	8
2	تسجيل خبير	9
86	اجمالي عدد الملفات	

■ مهام التحقيق:

شهدت السنة المالية (2020/2019) القيام بمهام التحقيق في (194) مخالفة تم التعامل معها وفق الشكل التالي:



إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

أما الجدول والرسم البياني التاليان فيقدمان بياناً بعدد المخالفات وآلية معالجتها للسنة المالية (2020/2019) مقارنةً مع سابقتها:

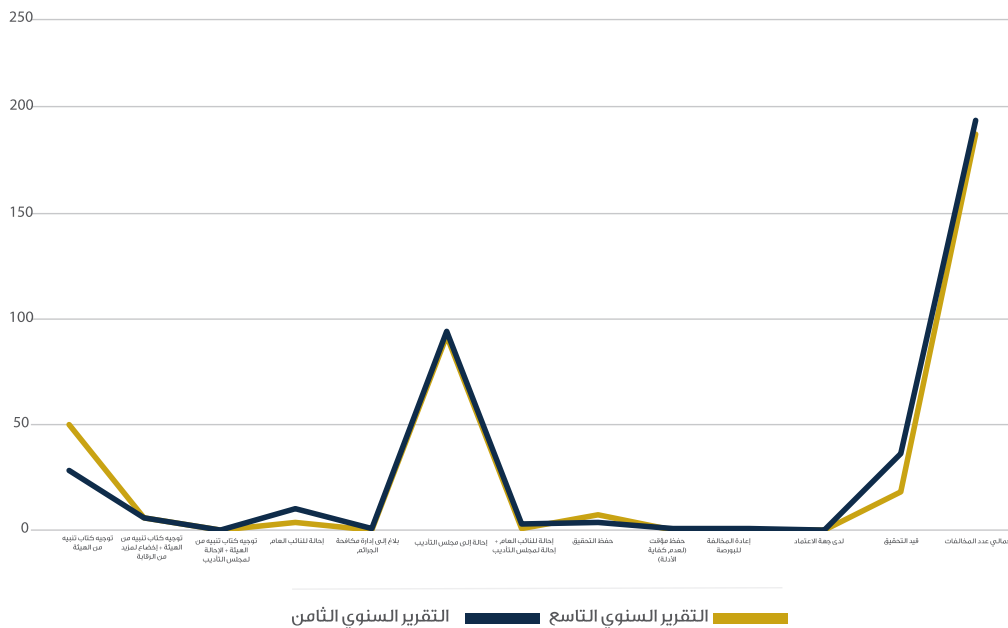
البيان	السنة المالية 2019/2018	النسبة %	السنة المالية 2020/2019	النسبة %	التغير في النسبة ومؤشره
توجيه تنبيه من الهيئة	50	28.1	28	14.4	▼ 13.7 %
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + إخضاع لمزيد من الرقابة	6	3.4	6	3.1	▼ 0.3 %
توجيه كتاب تنبيه من الهيئة + الإحالة لمجلس التأديب	0	0	0	0	-
إحالة للنائب العام	4	2.2	10	5.2	▲ 3.0 %
بلاغ إلى إدارة مكافحة الجرائم	0	0	1	0.5	▲ 0.5 %
إحالة إلى مجلس التأديب	92	51.7	94	48.5	▼ 3.2 %
إحالة للنائب العام + إحالة لمجلس التأديب	1	0.6	3	1.5	▲ 0.9 %
حفظ التحقيق	7	3.9	5	2.6	▼ 1.3 %
حفظ مؤقت (لعدم كفاية الأدلة)	0	0	1	0.5	▲ 0.5 %
إعادة المخالفة للبورصة	0	0	1	0.5	▲ 0.5 %
لدى جهة الاعتماد	0	0	0	0	-
قيد التحقيق	18	10.1	46	23.7	▲ 13.6 %
إجمالي عدد المخالفات	178		194		-

● قد تأخذ المخالفة أكثر من إجراء مما يبرر عدم تطابق الأرقام الإجمالية مع تفاصيلها.

● تم تقديم بلاغين للنائب العام في مخالفة واحدة.

● هذا العدد نتيجة للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

● انخفاض نسبة ومؤشر التغير كتب بالأخضر رغم أرقامه السلبية نظراً لدلالاته الإيجابية والعكس صحيح.



وفي الوقت الذي لم تشهد فيه السنة المالية (2019/2018) أية بلاغات مقدمة للهيئة، شهدت السنة المالية (2020/2019) التقدم بثلاثة بلاغات، أما عدد البلاغات المقدمة من الهيئة للنائب العام (عدم تنفيذ قرارات الهيئة) فقد بلغ (7) بلاغات خلال السنة المالية (2020/2019) وهو ذات عدد البلاغات المقدمة في السنة المالية السابقة لها.

الفصل الثاني : المجال التنظيمي

أ - تنظيم الأسواق:

تم في مجال تنظيم الأسواق اتخاذ جملة إجراءات بعضها تشريعي، وبعضها الآخر تنظيمي تنوع بدوره بين إجراءات خاصة بأنشطة الإدراج والتداول وأخرى خاصة بأنشطة التراخيص والتسجيل وثالثة خاصة بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل، نستعرضها بالتفصيل كما يلي:

أولاً: الجانب التشريعي المتصل بمهام تنظيم الأسواق

الإدراج: تنوعت القرارات والإجراءات المتخذة في هذا المجال وفق الآتي:

قرارات ذات صلة بالإدراج:

- القرارات الخاصة بالانسحاب الاختياري لأسهم شركتي (الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية، الشركة الدولية للمنتجات) من بورصة الكويت للأوراق المالية.
- قرار رفض الانسحاب الاختياري لأسهم شركة التعمير للاستثمار العقاري من بورصة الكويت.
- القرار المتعلق بإلغاء شركة مشرف للتجارة والمقاولات من بورصة الكويت للأوراق المالية ما لم تقم الشركة باستكمال المتطلبات اللازمة من قرار الإلغاء.

قرارات ذات صلة باعتراضات صغار المساهمين:

كالقرار المتعلق بالاعتراضات المقدمة على قرار الجمعية العامة العادية لشركة التعمير للاستثمار العقاري والخاص بالانسحاب الاختياري والطلب من المعارضين- شركة شرق للاستثمار- بيان الأسباب الموضوعية التي تثبت وقوع الإجحاف الواقع على حقوق الأقلية والمستندات الدالة.

قرارات وإجراءات خاصة بحماية المتعاملين في البورصة:

- إصدار قرارات إعادة أسهم بعض الشركات للتداول والإجراءات القانونية المتخذة ضد الشركات المخالفة.
- العمل على تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة للشركات المدرجة في البورصة.
- توجيه شركة البورصة بشأن الرقابة على الشركات المدرجة بما يضمن إحاطة متعاملاتها بحقيقة وضعها المالي والمخاطر الأساسية التي قد تؤثر على استمراريتها.

إجراءات وقرارات تنظيمية ذات صلة بمشروع تطوير السوق:

- القرار رقم م.م.هـ 43-2 لسنة 2019 بشأن الموافقة على اعتماد تعديل قواعد بورصة الكويت الخاصة بسوق المزادات.
- القرار رقم 38-2 لسنة 2019 بشأن تعديل رسوم إدراج نظام استثمار جماعي في جدول الرسوم الخاص بالهيئة.
- التداول: من أبرز القرارات الصادرة في هذا المجال القرارات التالية:
- القرارين (24) و (100) لسنة 2019 بشأن تعديل الملحق رقم (11) من الكتاب الحادي عشر للاتحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010.
- القرارات ذوات الأرقام (59) و (60) و (109) لسنة 2019 بشأن المرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق.
- القرار رقم (112) لسنة 2019 بشأن تشكيل فريق التنظيم والمشاركة في اللقاءات الدولية والحملات التوعيفية بأسواق المال لاستهداف المستثمر الأجنبي في بورصة الكويت.
- القرارين (151) و (152) لسنة 2019 المتصلين بتطبيق الحساب المجمع ، وتقابل عمليات الحساب الواحد .

• قرارات مجلس المفوضين بشأن موضوعات متعددة: (اعتماد قواعد الإفراض و الاقتراض الخاصة بالشركة الكويتية للمقاصة، اعتماد قواعد الأمر المتطابق، تطبيق هيكل الحسابات المجمعة و تقابل عمليات الحساب الواحد، اعتماد رسوم الاشتراكات السنوية للشركات المدرجة، تعديل قواعد البورصة الخاصة بسوق المزايدات، طلب السماح بالتقابل لـ Bank of America Merrill Lynch، فرض قواعد مؤقتة لفواصل تداول الأسهم من أجل تقليل حدة التقلبات في بورصة الأوراق المالية والناجمة من جائحة فيروس كورونا).

• قرارات تنظيمية: تشكيل فرق عمل ولجان والمساهمة في إصدار قرارات أخرى كتلك المتعلقة بإلغاء ومنح تراخيص وإضافة رسوم وكذلك قرارات تتعلق بتطبيق تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، وإجراءات عمل خاصة بالسيطرة الفعلية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية على الشركة الكويتية للمقاصة، وقرارات بشأن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية.

ثانياً: الجوانب التنظيمية ذات الصلة بمهام تنظيم الأسواق

- تطوير بوابة الهيئة الإلكترونية من خلال إضافة خدمة (كي نت) لدفع رسوم الخدمات ذات الصلة.
- إجراء دراسات عدة تتناول موضوعات عدة (طرح أدوات أو منتجات استثمارية جديدة قابلة للإدراج، مقارنة متطلبات الإدراج في عدد من الدول الناشئة، ومقارنة عدد الشركات المدرجة وقيمتها السوقية في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي وبورصة جمهورية مصر العربية).
- المشاركة في فعاليات عدة تستهدف الارتقاء بمهام ذات صلة بتنظيم الأسواق، كان من أبرزها:
 - أعمال لجنة COMCEC وتحديد في منتداها المنعقد بمدينة إسطنبول وعرض دراسة الهيئة الخاصة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقارنة مع الأسواق العالمية لتبني أفضل الممارسات وتطبيقها فيما يخص سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - اجتماعات مع الشركات المالية الأجنبية للترويج عن مشاريع الهيئة وبورصة الكويت في مؤتمر HSBC المقام في دبي.
 - مؤتمر MENAT Securities forum for regulators, exchange and clients.
 - أنشطة توعوية عدة (نستعرضها بشيء من التفصيل في الجانب التوعوي من تقريرنا).
 - توجهات تحديثية عدة أفضت إلى تحقيق ترقية تصنيف بورصة الكويت إلى سوق ناشئة ، لاسيما مشروع تطوير السوق، و دخول سوق الأوراق المالية غير المدرجة حيز التنفيذ بعد اعتماد الهيئة للقواعد المنظمة لذلك، إضافة إلى منح الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية مهلة انتقالية لحفظ سجلات المساهمين الحالية وذلك بناءً على الدراسة المقدمة بشأن البنى التحتية المالية.

ب - التراخيص والتسجيل:

أولاً: المجال التنظيمي والتشريعي:

- تطوير آلية عمل إجراءات البت في طلب الحصول على ترخيص لمزاولة أنشطة الأوراق المالية (عدا نشاطي بورصة الأوراق المالية ووكالة المقاصة).
- تعديل قواعد البورصة ونظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة لدى البورصة بتضمين إجراءات العمل الخاصة بالسيطرة الفعلية.
- تعديل الأحكام الخاصة بمراقبي الحسابات في بعض مواد اللائحة التنفيذية وتطوير الإجراءات الخاصة بهم كإضافة النماذج اللازمة لتقديم بعض الخدمات إليهم إلى كتب اللائحة التنفيذية ذات الصلة.
- إصدار قرارات الوقف والتقييد والإلغاء لترخيص الأشخاص المرخص لهم في حالات محددة تفعيلاً للمادة (67) من قانون إنشاء الهيئة.
- توجيه (8) كتب تنبيه إلى أشخاص مرخص لهم بهدف عدم إحالة المخالفات البسيطة إلى التحقيق والاكتفاء بتوجيه المسؤول عنها إلى تلافيها أو عدم تكرارها.
- إصدار (11) شهادة بيانات عن أشخاص مرخص لهم أو مسجلين لدى الهيئة من واقع سجلاتها.
- التأشير في (85) طلباً لتحديث بيانات الأشخاص المرخص لهم.
- مراجعة (39) تقريراً سنوياً مقدماً من قبل مراقبي الحسابات المقيدين في السجل الخاص لدى الهيئة.
- البت في (4) طلبات لتنظيم أنشطة أوراق مالية، منها طلب واحد للتوقف المؤقت عن ممارسة النشاط و (3) طلبات أخرى للسيطرة الفعلية على شخص مرخص له.
- الاشتراك بمبادرة الحملة التوعوية الخاصة بأنشطة التراخيص وممارسات الاحتيال المالي.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

- المشاركة في فريق تطبيق مبادرة الترخيص البيني (Passporting) لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها بين دول مجلس التعاون.
- إصدار (152) قراراً ذا صلة بأنشطة التراخيص، تنوعت طبيعتها بين (47) قراراً متعلقاً بتراخيص الأشخاص المرخص لهم، و (64) قراراً متعلقاً بأنظمة الاستثمار الجماعي، و (34) قراراً متعلقاً بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، و (1) قراراً خاصاً بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة، و (6) قرارات أخرى، وذلك وفق الجدول التالي:

نوع القرار	العدد
القرارات المرتبطة بتراخيص الأشخاص المرخص لهم	
تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية	15
ترخيص أنشطة أوراق مالية	12
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	2
إلغاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	3
وقف ترخيص أنشطة أوراق مالية	0
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (كلي)	0
انتهاء ترخيص أنشطة أوراق مالية (جزئي)	4
موافقة مبدئية لترخيص أنشطة أوراق مالية	11
القرارات المرتبطة بأنظمة الاستثمار الجماعي	
تجديد نظام استثمار جماعي	26
ترخيص تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	11
ترخيص تأسيس نظام استثمار جماعي	5
موافقة لتأسيس صندوق بهدف استكمال رأس المال	10
إلغاء قرار تأسيس نظام استثمار جماعي لعدم استكمال رأس المال	2
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (إلغاء قيد لانتهاء التصفية)	6
إلغاء ترخيص نظام استثمار جماعي (تصفية)	4
القرارات المرتبطة بمراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة	
قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال	5
إلغاء قيد مراقب حسابات من السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال	1
تجديد قيد مراقب حسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال	28
القرارات المرتبطة بمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي المسجلين لدى الهيئة	
إلغاء تسجيل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال	1
قرارات أخرى	
قرارات أخرى ذات طبيعة خاصة (القرارات: 58، 107، 114، 145، 190 لسنة 2019)	5
آليات عمل	1

ثانياً: المبادرات:

تم العمل على مبادرات عدة على صعيد أنشطة التراخيص والتسجيل، من أهمها:

- مبادرة إصدار قواعد وضوابط التراخيص للأشخاص المرخص لهم وفقاً لنوع النشاط محل الترخيص (نشاط وكالة التصنيف الائتماني)، وتطوير الضوابط لنشاطي (مستشار الاستثمار ، تقويم الأصول) وأي نشاط قد يطرأ، وتتضمن المرحلة الأولى من هذه المبادرة دراسة ضوابط وتشريعات هيئات أسواق المال العالمية والإقليمية ومعالجتها بما يتناسب مع دولة الكويت، وإعادة هيكلة بعض الأنشطة.
- دراسة نشاط الوساطة في دولة الكويت والتنظيمات والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي والدول على مستوى عالمي وجاري التنسيق مع الجهات الرقابية لتنظيم مجال الرقابة على الشركات العاملة بنشاط الوساطة في دولة الكويت.

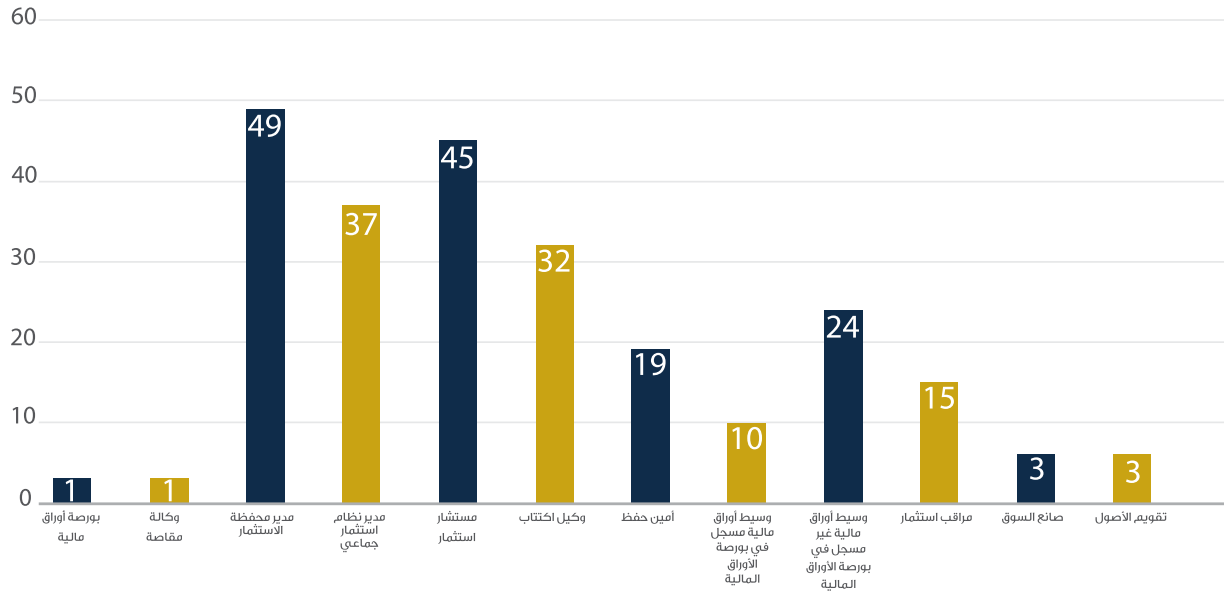
ثالثاً: الأشخاص المرخص لهم

بلغ إجمالي عدد الأشخاص المرخص لهم في نهاية السنة المالية (2020/2019) (79)* شخصاً مرخصاً له كما بلغ إجمالي أنشطة الأوراق المالية المرخص بها (239) نشاطاً تتوزع وفقاً لطبيعتها كما في الجدول والرسم البياني التاليين:

النسبة من إجمالي أنشطة الأوراق المالية	أعداد الأنشطة المرخصة	طبيعة أنشطة الأوراق المالية
0.4 %	1	بورصة أوراق مالية
0.4 %	1	وكالة مقاصة
20.5 %	49	مدير محفظة الاستثمار
15.5 %	37	مدير نظام استثمار جماعي
18.8 %	45	مستشار استثمار
13.4 %	32	وكيل اكتتاب
7.9 %	19	أمين حفظ
1.3 %	3	صانع السوق
4.2 %	10	وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية
10.0 %	24	وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية
6.3 %	15	مراقب استثمار
1.3 %	3	تقويم الأصول
100 %	239	الإجمالي

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

أنشطة الأوراق المالية المرخصة



هذا، وتشير البيانات الإجمالية للأشخاص المرخص لهم (معدا البنوك) عن الفترة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31 إلى الآتي:

الجهة	العدد	إجمالي الموجودات (د.ك)	إجمالي المطلوبات (د.ك)	إجمالي حقوق المساهمين (د.ك)
وسيط مسجل في بورصة الكويت	10	142,179,367	8,198,441	133,980,926
شركات استثمار ❖ ❖	62	4,485,393,819	1,609,076,048	2,876,317,771
الإجمالي	72	4,627,573,186	1,617,274,489	3,010,298,697

ملاحظات:

❖ يبلغ العدد الإجمالي للأشخاص المرخص لهم (80) شخصاً يتوزع إلى (10 شركات وساطة) و (8 بنوك) و (62 شركة استثمار) وقد تم ذكر العدد (79) في الفقرة (ثالثاً) كإجمالي لأعداد الأشخاص المرخص لهم باعتبار أن هناك شركة استثمار قيد التصفية.
❖ شركات الاستثمار تشمل جميع الأشخاص المرخص لهم ما عدا شركات الوساطة المسجلة في بورصة الكويت والبنوك المرخصة من الهيئة.

رابعاً: المناصب والوظائف واجبة التسجيل

إضافة إلى إطلاق الهيئة مشروعها للاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل ووضع أولى مراحل «برنامج المؤهلات المهنية» موضع التطبيق اعتباراً من تاريخ 2019/10/1، والذي يعد أحد أهم مشاريعها الإستراتيجية لما يستهدفه من إحداث تغييرات جذرية في آليات عمل أطراف عدة في منظومة أسواق المال، والذي نستعرضه في جانب آخر من التقرير، فقد قامت الهيئة بالبت بـ (1406) طلب ترشح وتسجيل وإلغاء لكل من المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم يوضحها الشكل التالي:



خامساً: مهام أخرى:

- تنظيم و مراجعة الإجراءات المتصلة بمهام التراخيص وما يتخللها من تعديلات تشريعية بهدف تنظيم سير العمل وسرعة الإنجاز وتطوير قواعد وأحكام التراخيص والتسجيل في اللائحة التنفيذية.
- تطوير الخدمات ذات الصلة بالتراخيص المقدمة إلكترونياً بطرح نماذج جديدة في بوابة الهيئة الإلكترونية كطلبات الترشح للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم وفق قواعد الكفاءة والنزاهة، إضافة إلى خدمات تسجيل تلك

المناصب والوظائف وإلغائها وتجديدها ، وكذلك تقديم طلبات تسجيل مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي وطلبات قيد وتجديد قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة، والذي من شأنه تطوير تنظيم عمل دائرة التسجيل والاعتماد بميكنة إجراءات عملها.

ج - أنظمة الاستثمار الجماعي:

أولاً: المجال التنظيمي والتشريعي والتوعوي:

بالإضافة إلى تنظيم برنامج توعوي خاص بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية (تضمن 23 ورشة)، هدف لتوعية الشركات المرخصة وغير المرخصة بالضوابط الخاصة بتلك الأنظمة بما يساعد على تجنب قيامهم بأي سلوك قد يؤدي للوقوع في فعل يخالف أحكام القانون واللائحة والتعليمات والتعاميم الصادرة من الهيئة، فقد تنوعت المهام المنفذة في هذا المجال بين إصدار ضوابط تشريعية ومشاركات وفق الآتي:

■ الجانب التشريعي:

- إصدار قواعد جديدة وضوابط استثمار تنظم أعمال تأسيس الصناديق العقارية المدرة للدخل (المتداولة) بهدف توفير منتج استثماري جديد بمزايا عدة (فرصة استثمارية في الأصول العقارية ذات الدخل الدوري، توافر السيولة من خلال إمكانية بيع أو شراء الوحدات في البورصة، درجة عالية من الإفصاح والشفافية ودرجة منخفضة نسبياً من المخاطر).
- إصدار تعميم إلى كافة مصفي الصناديق الذين تسري عليهم أحكام الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية بشأن التقرير ربع السنوي عن أعمال التصفية.

■ المشاركات:

- المشاركة في فريق تطبيق مبادرة الترخيص البيني (Passporting) لصناديق الاستثمار والخدمات التابعة لها بين دول مجلس التعاون وذلك لإعداد دراسة تفصيلية لتطبيق مشروع الترخيص البيني (Passporting) لصناديق الاستثمار بين دول مجلس التعاون وآلية تطبيقه في دولة الكويت.
- المشاركة في أعمال ثلاث من اللجان الثلاثية المعنية من قبل المحكمة بموجب المأمورية في تأدية مهام الاطلاع على أوراق الدعاوى المنظورة في المحكمة وما تضمنته من مستندات وتقديم تقرير بذلك أمام المحكمة للفصل في تلك الدعاوى.

ثانياً: دراسة طلبات خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي والبت في معظمها:

تلقت الهيئة خلال السنة المالية (2020/2019) (71) طلباً متعلقاً بأنظمة الاستثمار الجماعي، تم البت في (69) منها في حين لا يزال (2) منها قيد الدراسة، الجدول التالي يعرض واقع تلك الطلبات وتنفيذها وفقاً لطبيعتها:

رقم	طبيعة الطلبات	طلبات موافق عليها	طلبات قيد الدراسة	الاجمالي
1	تأسيس صناديق محلية	7	1	8
2	تجديد تراخيص صناديق محلية	26	-	26
3	إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة	6	-	6
4	متابعة أعمال تصفية الصناديق المحلية	3	-	3
5	حالات تصفية صناديق استثمارية محلية	3	-	3
6	عزل وتعيين مصفي صناديق استثمارية محلية	4	-	4
7	تعيين مدير بديل لصناديق استثمارية محلية	4	-	4
8	تأسيس نظام استثمار جماعي تعاقدى محلي	4	-	4
9	تسويق وحدات أنظمة استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت	11	1	12
10	متابعة أعمال تصفية أنظمة استثمار جماعي أخرى	1	-	1
	الإجمالي	69	2	71

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

ثالثاً: مهام أخرى ذات صلة:

- دراسة والموافقة على (42) طلباً لتعديل الأنظمة الأساسية للصناديق المحلية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية.
- متابعة وحضور عدد (87) جمعية لحملة وحدات الصناديق المحلية واعتماد قراراتها.
- دراسة وإصدار (13) مهلة لرفع رأس مال الصناديق عن 5,000,000 د.ك.

رابعاً: إحصائيات تراكمية:

الأرقام الإجمالية الخاصة ببعض أنظمة الاستثمار الجماعي ومهامها منذ بدئها وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير مقارنةً بسابقتها تشير إلى الآتي:

تأسيس صناديق داخل دولة الكويت				
عدد الصناديق				نوع الصندوق
اكتتاب خاص		اكتتاب عام		
2020/2019	2019/2018	2020/2019	2019/2018	البيان/السنة المالية
2	2	7	5	الاستثمار في الأوراق المالية
-	-	9	8	أسواق النقد
3	3	-	-	الملكية الخاصة
6	5	3	3	عقاري
2	1	3	2	أدوات الدين
-	-	3	3	قابض
-	-	1	-	عقاري مدر للدخل (متداول)
13	11	26	21	الإجمالي
الطلبات الأخرى				
العدد		نوع الطلب		
2020/2019	2019/2018	البيان/السنة المالية		
4	-	تأسيس نظام استثمار جماعي تعاقدى داخل دولة الكويت		
41	35	إلغاء قيد الصناديق المحلية من سجل الهيئة		
9	5	تعيين مدير بديل للصناديق المحلية		
69	58	تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت		
4	-	عزل وتعيين مصفي للصناديق المحلية		
194	152	تعديل الأنظمة الأساسية للصناديق الاستثمارية أو عقود أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية المحلية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)		
77	51	طلبات تجديد ترخيص الصناديق المحلية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)		
495	408	متابعة وحضور جمعيات حملة وحدات الصناديق واعتماد قرارات الجمعية ابتداء من السنة المالية (2017/2016)		

نوع نظام الاستثمار (كما هو بتاريخ 2020/3/31)	العدد (كما هو بتاريخ 2020/3/31)	صافي قيمة الأصول (د.ك) في الفترة المالية المنتهية في 2019/12/31
صندوق أوراق مالية	34	1,046,281,254
صندوق عقاري	6	176,939,314
صندوق أدوات الدين	5	33,445,551
صندوق أسواق النقد	8	761,882,304
صندوق ملكية خاصة	4	30,358,694
صندوق قابض	2	15,549,085
صندوق عقاري مدر للدخل REIT	1	23,787,014
نظام استثمار جماعي تعاقد	1	6,458,369
الإجمالي	61	2,094,701,585

د - تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر:

قامت الهيئة في هذا المجال خلال السنة المالية (2020/2019) بالمشاركة في اجتماعات ومؤتمرات خارجية ذات صلة، إضافة إلى المشاركة في أنشطة توعوية عدة نستعرضها في جانب آخر من التقرير، كما قامت بإعداد وتحديث العديد من الدراسات والتقارير، نوجزها في الجدول التالي:

طبيعة المهمة المنفذة	رقم	موضوع الدراسة أو التقرير
إعداد دراسات	1	مقارنة أفضل الممارسات الإقليمية والدولية المتعلقة بآلية تداول موظفي الجهات الرقابية المثيلة.
	2	مقارنة رسوم بعض خدمات الهيئة (الإدراج، التراخيص والتسجيل، الاندماج والاستحواذ، وإصدار أوراق مالية) مع مثيلاتها لدى بعض الجهات الرقابية الإقليمية والعالمية.
	3	قيمة التداول اليومية المستهدفة في بورصة الكويت للأوراق المالية وفقاً لمعايير عدة.
	4	مؤشر سرعة دوران السهم كمقياس لتحديد قيمة التداول المستهدفة في بورصة الكويت.
تحديث دراسات	5	استحداث مؤشر وزني للشركات الإسلامية، وبيان أهمية توافر مؤشر مرجعي لقياس أداء الصناديق والمحافظ الإسلامية، والشركات الإسلامية المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية والصناديق الإسلامية المرخصة من الهيئة.
	1	تكوين الاحتياطات النقدية لهيئة أسواق المال لمواجهة الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية تنفيذاً للمادة 21 من قانون هيئة أسواق المال رقم 2010/7 وتعديلاته، حيث تم اعتماد قيمة الاحتياطات المذكورة في الدراسة من قبل مجلس الوزراء الموقر.
	2	تنافسية أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن العام 2018، والتي خلصت إلى ترتيب تلك الأسواق وفقاً لمعايير عدة (أهم التشريعات المتعلقة بتنافسية أسواق المال، معايير أداء السوق، معايير اقتصادية، أهم الأحداث والإنجازات المتحققة خلال عام 2018).
	3	تصنيف كفاءة الشركات المرخص لها من قبل الهيئة بمزاولة أنشطة الأوراق المالية وفقاً لآخر بيانات صادرة عن العام 2018، تم من خلالها تصنيف الشركات المدرجة في البورصة إلى خمس فئات وذلك بناءً على قراءة سبعة عشر مؤشراً تم اختيارها وتوزيعها على أربع مجموعات مختلفة
	4	مؤشرات الرصد المبكر (Early Warning Indicators) وفقاً لآخر بيانات صادرة عن العام 2018، بهدف تتبع حركة أهم المتغيرات الاقتصادية والمالية المؤثرة على نشاط الأوراق المالية في دولة الكويت. وقد شملت المنظومة عشرين مؤشراً، صنفت تحت ثلاث فئات من المؤشرات ترتبط بكل من (الاقتصاد الكلي، المراكز المالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، نشاط بورصة الكويت الأوراق المالية). هذا، وقد تم استحداث مؤشر قياسي عام يبين محصلة التغيرات في قيم المؤشرات القياسية الرئيسية الثلاثة السابقة والمؤثرة على نشاط الأوراق المالية. إضافة إلى ذلك، تم مقارنة المؤشرات المستحدثة خلال العام 2018 مع مثيلاتها لعام 2017.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

طبيعة المهمة المنفذة	٣	موضوع الدراسة أو التقرير
إعداد تقارير	1	المراجعة نصف السنوية لمؤشر (FTSE) للأسواق الناشئة - الشركات الكويتية، تطرق هذا التقرير إلى القيمة السوقية للشركات الكويتية المنضمة لهذا المؤشر ووزنها، وكذلك وزن الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والمنضمة لهذا المؤشر وقيمها السوقية.
	2	تقرير ربع سنوي لأحدث التطورات التي شهدتها أسواق المال وذلك لتضمينه في النشرة الإخبارية للجنة الـ (AMERC) المنبثقة من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).
	3	مؤشر السوق الرئيسي 50 والتي قامت شركة بورصة الكويت باستحداثه كمؤشر منفصل يهتم بأكثر الشركات سيولة في السوق الرئيسي، حيث تم التطرق إلى طريقة احتساب المؤشر والشركات المدرجة ضمنه.
	4	تقارير دورية أسبوعية وربع سنوية حول أداء بورصة الكويت للأوراق المالية من حيث حركة المؤشرات الرئيسية والقيم السوقية للشركات المدرجة وكميات وقيم التداول وحركة أسعار أسهم الشركات.
	5	تقريرين شهرياً حول نظام الضمان المالي المدار من قبل الشركة الكويتية للمقاصة وملخص التداولات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.
	6	تقرير سنوي يعنى بمتابعة تداولات أسواق المال في دولة الكويت وفقاً لآخر بيانات صادرة عن العام 2019 وعدد من المؤشرات المرتبطة بالأخطار النمطية التي يتم متابعتها وفقاً للتوصيات الواردة من أهم المنظمات العالمية.
	7	تقرير خاص بالإجراءات الاحترازية لأسواق المال العالمية التي تعرضت لفيروس كورونا المستجد وانعكاساتها على أسواق المال في دولة الكويت.
	8	تقرير حول المراجعة نصف السنوية لمؤشر (FTSE) للأسواق الناشئة - الشركات الكويتية، تطرق هذا التقرير إلى القيمة السوقية للشركات الكويتية المنضمة لهذا المؤشر ووزنها، وكذلك وزن الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والمنضمة لهذا المؤشر وقيمها السوقية.
دراسة وإبداء الرأي بشأن موضوعات مختلفة	1	رهن المحافظ الاستثمارية بما يتوافق مع القانون رقم (7) لسنة 2010 وتقديم التوصية بشأنه.
	2	مقترح تعديل الوحدات السعرية وفاصل تداول الأسهم المقدم من شركة بورصة الكويت.
	3	طلب شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تعديل قواعد البورصة الخاصة بسوق المزادات وإضافة قواعد تتعلق بدور إدارة علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة في السوق الأول، وتقديم التوصية بشأنهما.
	4	الدراسة المقارنة المتعلقة بمدى مطابقة الشروط والمعايير التي تضمنتها اتفاقية نقل المعلومات الأوروبية مع القوانين الكويتية واللوائح وخاصة قانون الهيئة ولائحته التنفيذية وكذلك قواعد البورصة، وإجراء اللازم لاستيفاء متطلبات الاتفاقية (حماية نقل معلومات الأشخاص)، وإجراء التعديلات التشريعية المطلوبة.
	5	مواضيع واستفسارات واستكمال الاستبيانات الواردة من بعض الجهات الرقابية الإقليمية المثيلة والمنظمات الدولية كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

الإحصائيات الخاصة بالتقارير ذات الصلة بتنمية الأسواق وإدارة المخاطر خلال السنوات الخمس الأخيرة تشير للآتي:

نوع التقرير	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
1 التقارير الأسبوعية	25	50	50	50	9	184
2 التقارير الشهرية	0	0	18	24	2	44
3 التقارير ربع سنوية	0	0	2	4	8	14
4 التقارير نصف سنوية	0	0	0	1	0	1
5 التقارير السنوية	0	0	3	5	1	9

هـ - تمويل وحوكمة الشركات:

أولاً: تمويل الشركات:

■ زيادة رأس المال:

منحت الهيئة موافقتها على زيادة رأس المال

1 | شركة واحدة غير مدرجة وغير مرخصة

11 | شركة مدرجة وغير مرخصة

5 | شركات مدرجة ومرخصة

17
شركة

■ الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على زيادة رأس مالها:

رقم	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	135,985,308	142,784,573	5 %	أسهم منحة
2	الشركة الوطنية العقارية	136,142,510.200	149,756,761.200	10 %	أسهم منحة
3	شركة كي جي ال لوجستيك	73,509,313.100	77,184,778.700	5 %	أسهم منحة
4	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	27,748,666.300	29,136,099.600	5 %	أسهم منحة
5	شركة ريم العقارية	10,450,000.000	10,972,500.000	5 %	أسهم منحة
6	شركة هيومن سوفت القابضة	12,223,680.000	13,446,048.000	10 %	أسهم منحة
7	شركة مجموعة أسس القابضة	10,000,000.000	10,500,000.000	5 %	أسهم منحة
8	البنك الأهلي المتحد	206,273,119.800	216,586,775.700	5 %	أسهم منحة
9	بنك الكويت الدولي	107,881,973.800	113,276,072.400	5 %	أسهم منحة
10	شركة أجيال العقارية الترفيهية	18,522,000.000	19,448,100.000	5 %	أسهم منحة
11	شركة إعادة التأمين الكويتية	18,889,200.000	20,400,336.000	8 %	أسهم منحة

■ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت الموافقة على زيادة رأس مالها:

رقم	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة الزيادة في رأس المال (%)	نوع الزيادة
1	شركة بيت الأوراق المالية	45,000,000.000	55,500,000.000	23.33 %	زيادة نقدية
2	بنك الكويت الوطني	652,398,588.700	685,018,518.100	5 %	أسهم منحة
3	بنك بوبيان	288,407,946.000	302,828,343.300	5 %	أسهم منحة
4	بيت التمويل الكويتي	697,648,920.200	767,413,812.200	10 %	أسهم منحة
5	بنك وربة	150,000,000	157,500,000	5 %	أسهم منحة

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

■ تخفيض رأس المال:

منحت الهيئة موافقتها على تخفيض رأس المال

1 | شركة واحدة غير مدرجة وغير مرخصة

5 | شركات مدرجة وغير مرخصة

2 | شركات مدرجة ومرخصة

8
شركات

■ الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على تخفيض رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال (%)
1	شركة الاستشارات المالية الدولية	72,000,000	26,673,255	63 %
2	شركة السكب الكويتية	15,388,423	7,232,559	53 %
3	شركة دانة الصفاة الغذائية	12,167,773	10,928,269	10.2 %
4	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	57,882,878	28,941,439	50 %
5	شركة ياكو الطبية	18,191,250	1,711,989	90.6 %

■ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على تخفيض رأس مالها:

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)	نسبة التخفيض في رأس المال (%)
1	شركة الاستثمارات الوطنية	87,621,335	79,786,210	8.9 %
2	شركة أصول للاستثمار	18,870,504	15,710,050	16.7 %

■ إعادة هيكلة رأس المال:

منحت الهيئة الموافقة لشركة وحيدة كانت مرخصة ومدرجة

م	اسم الشركة	رأس المال قبل التعديل (د.ك.)	رأس المال بعد التعديل (د.ك.)
1	شركة كامكو للاستثمار	26,330,175	34,233,263

■ نشرات الاكتتاب:

منحت الهيئة موافقتها على نشرة الاكتتاب

3 | شركات غير مدرجة وغير مرخصة

5 | شركات مدرجة وغير مرخصة

5 | شركات مدرجة ومرخصة

13
شركة

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

■ الشركات المدرجة والمرخصة التي أعطيت موافقة على نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	بنك بوبيان	نشرة خاصة بالاكتتاب في زيادة رأس المال
2	بنك برقان	نشرة خاصة بالاكتتاب في صكوك دائمة بقيمة لا تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي.
3	شركة المركز المالي الكويتي - نشرة الاكتتاب الخاص لشركة مركز ديفلوبمنت 3	نشرة خاصة بالاكتتاب في زيادة رأس المال
4	بنك وربة	نشرة خاصة بالاكتتاب في صكوك بقيمة لا تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي
5	"NBK Tier 1 Financing (2) Limited"	نشرة خاصة بالاكتتاب في سندات دين بقيمة لا تتجاوز 1 مليار دولار أمريكي

■ الشركات المدرجة وغير المرخصة التي أعطيت موافقة على نشرة الاكتتاب:

م	اسم الشركة	نوع نشرة الاكتتاب
1	شركة وربة كابيتال القابضة	نشرة خاصة بالاكتتاب في زيادة رأس المال
2	بنك الكويت الدولي	نشرة الاكتتاب الخاصة في صكوك دائمة بقيمة لا تتجاوز 300 مليون دولار أمريكي
3	شركة مشاريع الكويت القابضة	أسهم عادية
4	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	نشرة خاصة بالاكتتاب في سندات دين بقيمة لا تتجاوز 15 مليون دينار كويتي
5	شركة مجموعة الصناعات الوطنية	نشرة الاكتتاب التكميلية في سندات دين مجموعة الصناعات الوطنية

■ (شراء / بيع) أسهم الخزينة:

أما على صعيد طلبات الشركات الخاصة بالموافقة على (شراء / بيع) أسهم الخزينة، والتي عادة ما تمتد مدة صلاحيتها لستة أشهر من تاريخ منح الموافقة ونسبة الشراء أو البيع لا تتجاوز 10 % من رأس مال الشركة، فقد منحت الهيئة خلال السنة المالية (2020/2019) (128) موافقة خاصة بذلك للشركات التالية:

م	اسم الشركة	التاريخ
1	شركة كامكو للاستثمار	2019/4/2
2	الشركة الوطنية العقارية	2019/4/2
3	شركة الأمان للاستثمار	2019/4/2
4	شركة نور للاستثمار المالي	2019/4/9
5	شركة التخصيص القابضة	2019/4/9
6	شركة عقارات الكويت	2019/4/9
7	شركة مشاريع الكويت القابضة	2019/4/14
8	شركة هيومن سوفت القابضة	2019/4/16
9	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2019/4/17
10	شركة أسمنت الكويت	2019/4/17
11	الشركة الأهلية للتأمين	2019/4/18
12	شركة الأرجان العالمية العقارية	2019/4/18
13	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2019/4/25
14	شركة كي جي ال لوجستيك	2019/4/25
15	الشركة التجارية العقارية	2019/4/28
16	شركة الاستثمارات الوطنية	2019/4/29
17	الشركة الكويتية للمنتزهات	2019/5/5

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الرقم	اسم الشركة	التاريخ
18	شركة التمدين الاستثمارية	2019/5/5
19	شركة طيران الجزيرة	2019/5/8
20	شركة التسهيلات التجارية	2019/5/9
21	شركة السينما الكويتية الوطنية	2019/5/19
22	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2019/5/21
23	شركة الصالحية العقارية	2019/5/21
24	شركة التمدين العقارية	2019/5/22
25	شركة إعادة التأمين الكويتية	2019/5/22
26	شركة مشاعر القابضة	2019/5/23
27	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2019/5/26
28	شركة الاستشارات المالية الدولية	2019/5/27
29	شركة مجموعة أسس القابضة	2019/5/27
30	شركة نقل وتجارة المواشي	2019/6/2
31	الشركة العربية العقارية	2019/6/3
32	مجموعة الصناعات الوطنية	2019/6/12
33	شركة منازل القابضة	2019/6/13
34	شركة بيان للاستثمار	2019/6/13
35	شركة مجموعة الخليج للتأمين	2019/6/19
36	شركة أعيان العقارية	2019/6/19
37	شركة المباني	2019/7/2
38	شركة الشعبية الصناعية	2019/7/3
39	الشركة الأولى للاستثمار	2019/7/3
40	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2019/7/4
41	شركة مبرد القابضة	2019/7/10
42	شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	2019/7/10
43	شركة اسيكو للصناعات	2019/7/11
44	الشركة الوطنية للتنظيف	2019/7/14
45	شركة ميزان القابضة	2019/7/15
46	شركة مجموعة كوت الغذائية	2019/7/15
47	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	2019/7/17
48	شركة أصول للاستثمار	2019/7/21
49	شركة ريم العقارية	2019/7/21
50	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2019/7/23
51	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2019/7/28
52	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2019/7/30
53	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2019/7/31
54	شركة مجموعة عربي القابضة	2019/8/5
55	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2019/8/7

الرقم	اسم الشركة	التاريخ
56	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2019/8/14
57	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2019/8/27
58	المركز المالي الكويتي	2019/8/28
59	شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	2019/9/3
60	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2019/9/8
61	شركة حيات للاتصالات	2019/9/10
62	شركة مجموعة أرزان للتمويل والاستثمار	2019/9/12
63	شركة كامكو للاستثمار	2019/9/22
64	الشركة الوطنية العقارية	2019/9/30
65	شركة عقارات الكويت	2019/10/2
66	شركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة	2019/10/2
67	شركة أسمنت الكويت	2019/10/2
68	شركة مشاريع الكويت القابضة	2019/10/6
69	شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية	2019/10/6
70	شركة التخصيص القابضة	2019/10/6
71	شركة نور للاستثمار المالي	2019/10/6
72	شركة الأمان للاستثمار	2019/10/8
73	شركة الصناعات الوطنية	2019/10/13
74	شركة الأهلية للتأمين	2019/10/15
75	شركة الأرجان العالمية العقارية	2019/10/15
76	شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية	2019/10/20
77	شركة كي جي ال لوجستيك	2019/10/20
78	شركة هيومن سوفت القابضة	2019/10/21
79	الشركة التجارية العقارية	2019/10/24
80	شركة الاستثمارات الوطنية	2019/10/24
81	شركة التسهيلات التجارية	2019/10/27
82	الشركة المتكاملة القابضة	2019/10/28
83	شركة التمدين الاستثمارية	2019/10/28
84	شركة أجيال العقارية الترفيهية	2019/11/7
85	الشركة الكويتية للمنتزهات	2019/11/11
86	شركة إعادة التأمين الكويتية	2019/11/11
87	شركة عقار للاستثمارات العقارية	2019/11/12
88	شركة الصالحية العقارية	2019/11/13
89	شركة مشاعر القابضة	2019/11/14
90	شركة السينما الكويتية الوطنية	2019/11/14
91	شركة التمدين العقارية	2019/11/17
92	شركة بيان للاستثمار	2019/11/21
93	شركة المجموعة المشتركة للمقاولات	2019/11/21
94	شركة مجموعة أسس القابضة	2019/11/21

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الترتيب	اسم الشركة	التاريخ
95	شركة التكنولوجيا الحديثة لتعبئة مياه الشرب	2019/11/28
96	شركة مجموعة الصناعات الوطنية	2019/12/5
97	الشركة العربية العقارية	2019/12/5
98	شركة المباني	2019/12/11
99	شركة أعيان العقارية	2019/12/15
100	شركة الشعبية الصناعية	2019/12/16
101	شركة السور لتسويق الوقود	2019/12/26
102	الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود	2019/12/26
103	شركة الاستشارات المالية الدولية	2019/12/29
104	الشركة الأولى للاستثمار	2020/1/5
105	شركة بوبيان للبتروكيماويات	2020/1/8
106	شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري	2020/1/14
107	شركة ميزان القابضة	2020/1/19
108	الشركة الوطنية للتنظيف	2020/1/19
109	شركة مبرد القابضة	2020/1/26
110	شركة السكب الكويتية	2020/1/26
111	شركة أصول للاستثمار	2020/1/26
112	شركة مزايا القابضة	2020/1/27
113	شركة رابطة الكويت والخليج للنقل	2020/1/27
114	شركة إيفا للفنادق والمنجعات	2020/1/29
115	شركة اسيكو للصناعات	2020/1/29
116	شركة مجموعة عربي القابضة	2020/1/30
117	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	2020/2/4
118	شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	2020/2/10
119	الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	2020/2/10
120	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2020/2/10
121	شركة إنجازات للتنمية العقارية	2020/2/11
122	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	2020/2/24
123	المركز المالي الكويتي	2020/3/5
124	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	2020/3/9
125	شركة المجموعة التعليمية القابضة	2020/3/9
126	شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي	2020/3/26
127	شركة بيت الأوراق المالية	2020/3/26
128	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	2020/3/31

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الموافقات الخاصة بإصدار أدوات الدين:

بلغت القيمة الاسمية لأدوات الدين التي منحت الهيئة الموافقات على إصدارها خلال السنة المالية الماضية نحو 2,499,092,000 ديناراً كويتياً تراوحت بين سندات دين أو صكوك أو سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم وفق الآتي:

رقم	الجهة المصدرة (أو الملزمة)	نوع الورقة المالية	قيمة الإصدار (د.ك)
1	بنك برقان	سندات دين	150,000,000
2	بنك برقان	سندات دين	151,585,000
3	بنك الكويت الدولي	صكوك	90,951,000
4	شركة مشاريع الكويت القابضة	صكوك	909,510,000
5	بنك وربة	صكوك	151,585,000
6	شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	سندات دين	30,000,000
7	شركة مركز سلطان للمواد الغذائية	سندات قابلة للتحويل إلى أسهم	15,000,000
8	بنك بوبيان	صكوك	242,536,000
9	بنك الكويت الوطني	صكوك	303,170,000
10	شركة إيكويت للبتروكيماويات	صكوك	454,755,000
إجمالي الموافقات			2,499,092,000

لتبلغ بذلك القيمة الإجمالية التراكمية لموافقات الهيئة الخاصة بإصدار أدوات الدين وحدها (دون الموافقات الخاصة بتسويق أدوات الدين داخل دولة الكويت) منذ تأسيس الهيئة ولنهاية السنة المالية (2020/2019)



6,081,687,000 د.ك

سنة مليارات واحد وثمانون مليوناً وستمائة وسبع وثمانون ألف دينار كويتي

ثانياً: حوكمة الشركات:

تسعى الهيئة إلى إرساء الممارسات السليمة للحوكمة، وذلك من خلال متابعة الشركات المعنية بتطبيق الحوكمة، و نشر ثقافة حوكمة الشركات بشتى الوسائل التوعوية المتاحة، هذا، وقد شهدت السنة المالية الأخيرة في هذا الإطار تنفيذ الآتي:

- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد مجلس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC Board Directors Institute) في أغسطس من عام 2019 بهدف تعزيز مقومات التعاون بين الطرفين و تبادل المعلومات والثقافة ذات الصلة بحوكمة الشركات وفعالية مجلس الإدارة .
- توقيع مذكرة تفاهم مع "معهد حوكمة" التابع لسلطة مركز دبي المالي العالمي في أكتوبر من عام 2019 لتعزيز ممارسات الحوكمة بشكل فعلي لدى الشركات المدرجة في دولة الكويت، ورفع درجة الوعي بأهميتها لدى تلك الشركات بشكل خاص وبين سائر مؤسسات الدولة بشكل عام.
- تنفيذ ندوة توعوية حوارية متخصصة في يناير 2020 حملت عنوان "دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين" بمشاركة كل من الرئيس التنفيذي لمعهد حوكمة مركز دبي المالي العالمي، وعضو مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط رئيس فرع الكويت.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

- إعداد ورقة بشأن آخر المستجدات المتعلقة بحوكمة الشركات وتطبيقاتها وذلك ضمن مشاورات المادة الرابعة التي قام بها صندوق النقد الدولي في يناير 2020.
- المشاركة في المشاورات المتعلقة بالأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال، و استيفاء ملاحظات البنك الدولي بشأن مؤشر حماية حقوق الأقلية، الأمر الذي استلزم إجراء تعديلات وإضافات في بعض مواد الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة رقم (7) لسنة 2010.
- استلام تقرير الحوكمة المطلوب من الشركات الخاضعة للكتاب الخامس عشر للسنة الثالثة واستكمال متطلباته عن طريق النظام المعتمد لدى الهيئة إلكترونياً (eGovernance) وعبر بوابتها الإلكترونية ابتداءً من 2019/6/30 و دراسة هذه التقارير والتعامل معها وتحليل نتائجها، هذا، وقد بلغ عدد التقارير المستلمة خلال المهلة القانونية (191) تقريراً من إجمالي الشركات المعنية بتطبيق تلك التعليمات، أي بمعدل التزام بلغت نسبته 99.5 %.
- شهد عام 2019 استلام تقارير الحوكمة التي يتم تلاوتها من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة في الجمعية العامة، كما تمت دراستها وتحليل نتائجها.

و - الاندماج والاستحواذ:

نوجز أبرز المهام المنفذة على صعيد نشاط الاندماج والاستحواذ خلال السنة المالية (2020/2019) بالآتي.



■ عمليات الاندماج والاستحواذ

رقم	عملية الاندماج أو الاستحواذ	إجمالي قيمة الصفقة (د.ك)
1	عملية الاندماج بطريق الضم بين شركة كامكو للاستثمار وشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل).	10,484,431
2	عملية الاندماج بطريق الضم بين بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار.	10,500,000
3	الانتهاء من عملية الاستحواذ الإلزامي المقدم من شركة الذكير للتجارة العامة والمقاولات على جميع أسهم شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك).	❖
	الإجمالي	20,984,431

❖ لم يتم تجميع أية أسهم خلال عملية الاستحواذ المذكورة.

■ الإجراءات التشريعية والتنظيمية:

- إصدار قرارات عدة تتصل بتعديل أحكام بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة تتصل بمهام الاندماج والاستحواذ (القرارات: 47 لسنة 2019، 59 لسنة 2019، 141 لسنة 2019، 172 لسنة 2019)، إضافة إلى القرار رقم (6) لسنة 2020 بشأن إعادة إصدار الملحق رقم (1) "من الكتاب التاسع لللائحة التنفيذية وكذلك تعديل أحكام المادة 3-5-2 من الكتاب التاسع ذاته".
- تنظيم وإبداء الرأي الفني بشأن "عرض الشراء لنسبة لا تقل عن 5 % ولا تزيد على 30 % من أسهم شركة مدرجة (Tender Offer)" المذكور في قواعد البورصة.
- دراسة وإبداء الرأي بشأن قضايا عدة: (قواعد الشركة الكويتية للمقاصة للإقراض والاقتراض، قانون مراقبي الحسابات، مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس).

■ المشاركة في استكمال استبيانات:

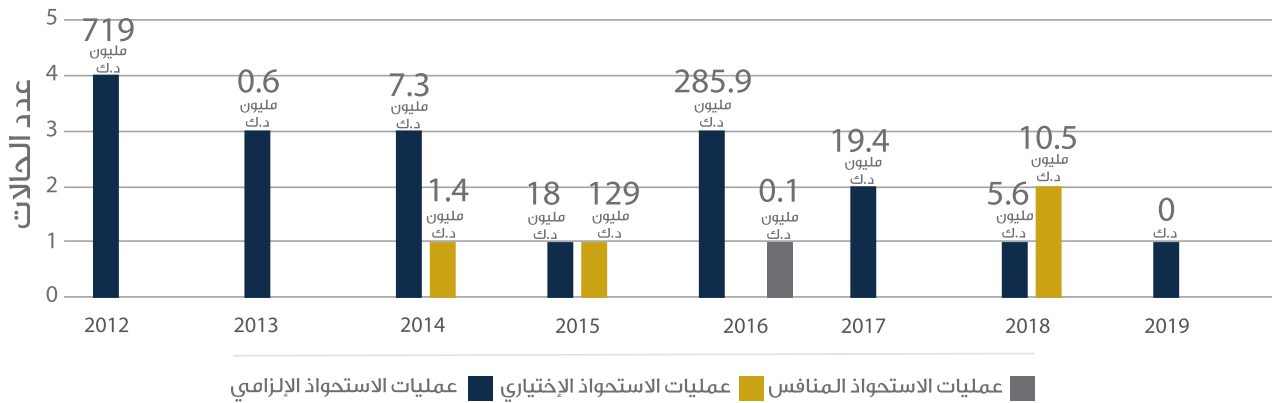
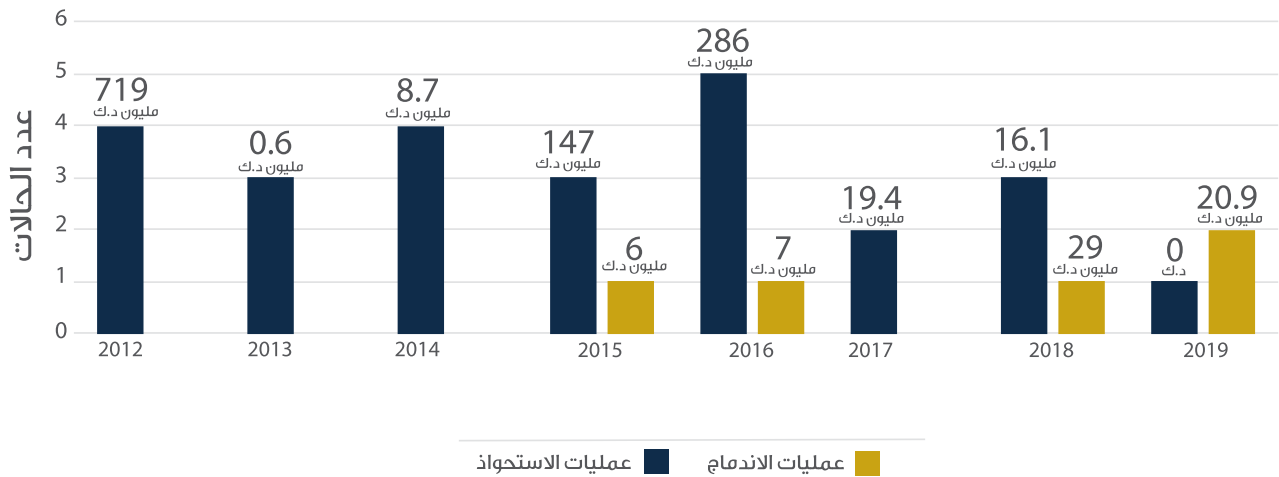
- استبيان البنك الدولي بشأن حماية المستثمرين الأقلية.
- استبيان اللجنة التابعة لمنظمة الـ IOSCO (C3) بعنوان: "Digitalization – regulator questionnaire fatal flaw check and introduction text firms questionnaire".
- استبيان اللجنة التابعة لمنظمة الـ IOSCO (C3) بعنوان: "Request feedback on Key considerations for regulating crypto-asset trading platforms".
- استبيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- استبيان اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة (الكومسيك).

■ الأرقام التراكمية لأنشطة الاندماج والاستحواذ:

تفاصيل عمليات الاستحواذ والاندماج المنفذة منذ عام 2012 يتضمنها الجدول والرسم البياني التاليان:

رقم	السنة	نوع عملية الاستحواذ أو الاندماج	عدد	قيمة الصفقات (د.ك)
1	2012	استحواذ إلزامي	4	719,024,999.0
2	2013	استحواذ إلزامي	3	584,643.44
3	2014	استحواذ إلزامي	3	7,274,269.0
		استحواذ إختياري	1	1,413,480.0
4	2015	استحواذ إلزامي	1	18,379,827.0
		استحواذ إختياري	1	128,860,518.0
		اندماج بطريق الضم	1	6,404,237.70
5	2016	استحواذ إلزامي	3	285,725,816.0
		اندماج بطريق الضم	1	7,315,000.0
		استحواذ منافس	1	90,256.0
6	2017	استحواذ إلزامي	2	19,387,059.0
7	2018	استحواذ إلزامي	1	5,550,746.996
		استحواذ إختياري	2	10,524,999.80
		اندماج بطريق الضم	1	29,065,835.7
8	2019	اندماج بطريق الضم	2	20,984,431.0
9	2020	استحواذ إلزامي	1	❖
الإجمالي		-	28	1,260,586,118.67

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها



الفصل الثالث : المجال الرقابي

أ - الرقابة المكتبية :

■ دراسة البيانات المالية:

الجدول التالي يوجز البيانات المالية التي تمت دراستها خلال السنة المالية (2020/2019):

٣	نوع الجهة	عدد الجهات التي تمت دراسة بياناتها	نوع البيان الذي تمت دراسته	عدد البيانات التي تمت دراستها
1	شركات مرخص لها (شركات مدرجة وغير مدرجة وشركات وساطة)	64	بيان مالي مرحلي وسنوي	144
2	شركات مدرجة و غير مرخص لها	135	بيان مالي سنوي	140
3	صناديق استثمارية قائمة	38	بيان مالي سنوي	45
4	صناديق استثمارية تحت التصفية	36	بيان مالي مرحلي	36
5	شركات الوساطة المسجلة في السوق	10	تقارير معيار السيولة	24
	الإجمالي	283	-	389

■ الجانب التشريعي الرقابي:

- إصدار الكتاب السابع عشر من كتب اللائحة التنفيذية بشأن تعليمات كفاية رأس المال.
- إصدار التعاميم : (6) لسنة 2019 و (16) لسنة 2019 وكذلك الإعلان التذكيري الموجه إلى جميع الشركات المدرجة بتاريخ 6 مايو 2019 بشأن صدور القرار رقم (59) لسنة 2019 .

■ رصد الملاحظات والمخالفات ومعالجتها:

الإجراء	الجهة المعنية بالملاحظة أو المخالفة			المجموع
	شركات مدرجة غير مرخصة	أشخاص مرخص لهم	أنظمة استثمار جماعي	
إحالة إلى الوحدة التنظيمية المختصة داخل الهيئة	97	21	4	122
إرسال كتاب تنبيه للشركة	111	9	-	120
مخاطبة وزارة التجارة والصناعة	1	1	-	2
مخاطبة بنك الكويت المركزي	-	1	-	1
الإجمالي	209	32	4	245

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

■ إعداد تقارير:

إضافة إلى تقديم الدعم الفني للطلبات والاستفسارات الواردة ذات الصلة (27 طلباً واستفساراً) ، فقد تم العمل على تقارير عدة، كالتقرير والعرض المرئي الخاصين بالإجابة عن استفسارات بعثة صندوق النقد الدولي والتقارير نصف السنوية الشاملة عن أعمال الرقابة المكتبية و التقارير الشهرية للأشخاص المرخص لهم وأنظمة الاستثمار الجماعي، وكذلك تقارير المخاطر.

■ مهام أخرى:

- متابعة حالات التعثر للأشخاص المرخص لهم ضمن دراسة البيانات.
- تطوير نموذج دراسة خاص بدراسة مخاطر الأشخاص المرخص لهم.
- استحداث نموذج دراسة للصناديق المدرة للدخل REITs.
- تطوير دراسة بشأن تقييم متانة الوضع المالي للأشخاص المرخص لهم.
- إعداد دراسة شاملة حول معوقات الالتزام بتعليمات تقييم الأصول العقارية وفقاً للملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر من اللائحة، وإعداد التوصيات بهذا الشأن.
- تقديم مقترح بشأن الرقابة على الشركات المدرجة تضمن العمل على توجيه البورصة بشأن قضايا عدة (اتباع آلية لتحديد الشركات ذات الخسائر المتراكمة التي تجاوزت نسبتها 50 % و 75 % من رأس مالها، التأكيد على كل الشركات المدرجة بضرورة إرفاق تقرير مراقب الحسابات - الموقع من مراقب حسابات الشركة - عند إفصاحها عن البيانات المالية المرحلية المراجعة والبيانات المالية السنوية المدققة، وذلك وفق النموذج المعد لهذا الغرض من البورصة، الالتزام بما جاء بالمادة 1-4-5 من الكتاب الرابع (بورصات الأوراق المالية ووكالات المقاصة).

■ المشاريع:

- مشروع تعليمات كفاية رأس المال: إصدار التعليمات ووضعها موضع التطبيق وذلك اعتباراً من تاريخ 2019/11/19.
- مشروع احتضان وتبني التقنيات المالية في المجالات المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية والهادف لتوفير إطار تنظيمي متكامل للتقنيات المالية لدى الهيئة.
- مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة الـ XBRL: والذي يتيح إمكانية متابعة الإفصاحات خلال المرحلة التجريبية الحالية والرد على الاستفسارات الواردة بشأنه.

ب - الرقابة الميدانية:

تختلف مهام الرقابة الميدانية باختلاف أنواعها بين تفتيش ميداني شامل، وآخر محدد الغرض، وثالث متصل بمهام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويمكن إيجاز أبرز ماتم تحقيقه في إطار هذه النوعية المهام الرقابية بالآتي:

- اعتماد خطة عمل الرقابة الميدانية للسنة المالية (2020/2021) وذلك من خلال عينة مختارة من شركات الاستثمار وشركات الوساطة المالية و مراقبي الحسابات ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.
- إحالة الملاحظات المرصودة على بعض الأشخاص الخاضعين لرقابة الهيئة إلى الجهات المختصة لإجراء اللازم بشأنها، والرد على الاستفسارات الواردة.
- تنفيذ إجراءات تنظيمية وتشريعية عدة، كتحديث دليل التفتيش الميداني، وتطوير آليات تصنيف كل من (شركات الاستثمار، شركات الوساطة المالية، مراقبي الحسابات، المدققين الشرعيين).

وتشير بيانات مهام الرقابة الميدانية المنفذة خلال السنة المالية (2020/2019) إلى الآتي:



إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

ج - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تم في إطار هذه النوعية من المهام الرقابية المشاركة مع جهات وطنية خارجية لتنفيذ مهام مشتركة، إعداد التقرير السنوي الخاص بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل أسلحة الدمار الشامل (2016/2019)، والمشاركة أيضاً في أعمال الفريق الفني المنبثق من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم إصدار (5) تعاميم إلى كافة الأشخاص المرخص لهم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشير الإحصاءات الخاصة بمهام التفتيش الميداني ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى القيام بـ (10) جولات تفتيشية خلال السنة المالية (2019/2020) كانت وفق التالي:

٣٥	اسم الشركة	ملاحظات محالة للتدقيق	ملاحظات غير جسيمة	ملاحظات محالة للوحدات المعنية
1	شركة بيت الاستثمار العالمي - جلوبل	4	0	0
2	الشركة الكويتية للاستثمار	0	5	0
3	شركة نور للاستثمار المالي	0	0	0
4	شركة بيلارز للاستثمار المالي	0	0	0
5	شركة إن سي أم للاستثمار	2	3	0
6	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	3	0	0
7	شركة المصالح الاستثمارية	0	0	0
8	3 جولات تفتيش ميداني على ثلاث شركات كانت لاتزال قيد التنفيذ وقت إعداد التقرير ولم تنته أعمالها كما لم تتضح الملاحظات المرصودة بشأنها في ذلك الوقت.	0	0	0
	اجمالي الملاحظات	9	8	0

د - الإجراءات الرقابية المتعلقة بمتابعة عمليات الأسواق:

■ إبداء الرأي الرقابي والفني بشأن موضوعات عدة:

- ماورد من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشأن شبهة المخالفات أو الحالات المرصودة والمتصلة بهذه النوعية من المهام الرقابية.
- الاستفسارات الخارجية ذات الصلة والبالغ عددها (34) استفساراً، إضافة للشكاوى والتظلمات التي تم تلقيها.
- استيفاء المتطلبات الفنية المتعلقة بالقضايا والبلاغات الواردة من النيابة العامة والتي بلغ عددها (3) حالات.

■ رصد المخالفات والملاحظات:

تم رصد (17) مخالفة على صعيد المخالفات لأحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وتنوعت طبيعتها وفق التالي:



إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

كما تم في الإطار ذاته، القيام برصد الملاحظات التي تدرج في إطار تخصصات أخرى، ومتابعتها وإجراء اللازم بشأنها وفق التالي:

- مهام التفتيش الميداني على الأشخاص المرخص لهم وكذلك تلك المتعلقة بمجالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.
- نتائج فحص التداولات المنفذة في بورصة الكويت للأوراق المالية والمرتبطة بعمليات الاستحواذ.
- الملاحظات المتعلقة بجوانب الإفصاح المتصلة بالتداولات المنفذة في بورصة الكويت للأوراق المالية سواء تداولات الأشخاص المطلعين والأشخاص المستفيدين أو التداولات غير الاعتيادية أو الإفصاح الجوهرية.
- تعاملات الشركات المدرجة في البورصة بأسهمها (أسهم خزينة) والتحقق من استيفاء هذه التعاملات للموافقات اللازمة قبل إتمامها.
- شبهة مخالفات في آلية التعامل بأسهم الخزينة والمرتبطة بمهام تمويل وحوكمة الشركات.
- حالات التخلف عن سداد الالتزامات المترتبة على التداول في بورصة الأوراق المالية.
- الشائعات المؤثرة في عمليات التداول اليومية في البورصة.

■ تطوير القواعد والنظم والآليات الرقابية:

- استكمال مبادرة ربط الهيئة بالنظام الآلي الخاص بالتفويض في تداول الأوراق المالية والعائد إلى الشركة الكويتية للمقاصة.
- دراسة و تنفيذ مقترح تطوير مكونات بعض تنبيهات النظام الرقابي الآلي (SMARTS) وذلك لزيادة جودة وكفاءة التنبيهات لعملية الرصد الرقابي.
- إنشاء و تفعيل نظام آلي خاص بالتقارير الدورية الخاصة بقواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية لدى مدراء تلك المحافظ الاستثمارية بهدف تطوير آلية تلقي تلك التقارير.
- تفعيل العمل بالنظام الإحصائي المستحدث والمتعلق بالبيانات الخاصة للمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية لدى مدراءها.

■ المبادرات:

- التقدم بمقترح تطوير آلية اختبار نظام الرقابة الآلي سمارت (SMARTS) عند ورود تحديث في النظام الرقابي من خلال إضافة أوراق اختبارات ونماذج يتم اتباعها عند كل اختبار.
- مقترح إعداد ووضع تصور شامل لمعالجة حسابات تداول الأشخاص الطبيعيين المتوفيين ووضع أفضل الحلول على مستوى حسابات التداول المباشرة وغير المباشرة لدى وكالة المقاصة والأشخاص المرخص لهم.
- التقدم بمقترح إدخال إضافات على مستند الضمانات المالية لمعالجة الجوانب الخاصة بفرض جزاءات مالية أو تأديبية في حال عدم التزام الوسيط أو أمين الحفظ بالإجراءات المنصوص عليها في مستند الضمانات المالية.
- التقدم بمقترح إلى الشركة الكويتية للمقاصة لمعالجة آثار حالات انكشاف الأوراق المالية.
- استحداث نشرة دورية إحصائية تتعلق بالمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية بهدف توفيرها لجمهور المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية.

■ المشاركات:

- إصدار القرار (90) لسنة 2019 المتعلق بإضافة الفصل الثامن (حالات التعثر) للكتاب السابع من كتب اللائحة التنفيذية.
- المقترحات المقدمة من جهات عدة تتصل بقضايا متنوعة، كالإقتراحات المقدمة من كل من: (شركة المركز المالي الكويتي، شركة البورصة، الشركة الكويتية للمقاصة).

- حالات قيام وكالة المقاصة بإخطار كل من شركة البورصة والهيئة بوقف نشاط حساب تداول لأحد العملاء بسبب مخالفة قواعد المقاصة، والمرتبطة بالقرارين (151) و (152) لسنة 2019 والمتعلقين بتنظيم الحساب المجمع للأجانب.
- عقدا الاندماج بطريق الضم بين كلٍ من: (شركة كامكو للاستثمار وشركة بيت الاستثمار العالمي) و (شركة بيت الأوراق المالية وشركة الأمان للاستثمار).
- التعاملات التي تتم على أسهم الشركات المدرجة الراغبة بالإنسحاب من الإدراج في بورصة الكويت.
- القواعد الإسترشادية لمبادرات الخطة الإستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- الجوانب التنظيمية المرتبطة برهن المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية، وكذلك الجوانب المرتبطة بإجراءات إيقاف نشاط أحد الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، وكذلك إجراءات الهيئة المتصلة بتجنب حالات تعارض المصالح الممكن حدوثها عند إدراج شركة بورصة الكويت للأوراق المالية في البورصة.
- مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل وبالتحديد الجوانب المرتبطة بأحكام الكتب (السابع ، الثامن، الرابع عشر) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 .
- معالجة ممارسة بعض الأشخاص في تقديم خدمات نشاط مستشار الإستثمار دون الحصول على ترخيص من هيئة أسواق المال.
- مشروع تنفيذ الحسابات الفرعية وتطوير أنظمة الرقابة المنبثق من برنامج تطوير منظومة سوق المال.
- فريق العمل الخاص بالمشتقات المالية.
- مسودة قواعد البورصة (Rule Book) الواردة من شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.
- تزويد الوحدة التنظيمية المختصة بالبيانات الخاصة بالأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية في الجوانب المرتبطة بهذه النوعية من المهام الرقابية.
- دراسة آلية معالجة ظاهرة تقديم التوصيات بشأن الأوراق المالية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.
- دراسة مراجعة ترخيص أنشطة إحدى الشركات المرخص لها من الهيئة بشكل موسع.
- نموذج اعرف عميلك الموحد لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- إعداد تقارير متابعة مؤشرات قياس الأداء.
- الإفادات والمعلومات بشأن الاستبيانات الواردة إلى الهيئة من منظمة الأيسكو (IOSCO) في الجوانب المرتبطة بأعمال متابعة عمليات الأسواق.

■ إعداد تقارير:

تنوعت طبيعة تلك التقارير بين تقارير دورية بنتائج أعمال الرقابة، وتقارير رقابية دورية تتعلق بتداولات موظفي الجهات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال. إضافة إلى التقرير السنوي حول التزام مراقب حسابات الأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار وفقاً لما جاء في الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010، كما تم في الإطار ذاته استحداث تقارير رقابية تتعلق بالتداولات التي تتطلب مزيداً من إجراءات الفحص والتدقيق والتي لا تسفر عن تحقق مخالفة (نموذج فحص رقابي).

■ أنشطة تدريبية وتوعوية:

تم خلال السنة المالية تنفيذ أنشطة عدة تعنى بقضايا تدريبية وتوعوية خاصة بهذه المهام الرقابية، نعرض لها في الجانب التوعوي من التقرير.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

هـ - الإفصاح والشفافية:

إعداد استبيانات وتقارير عدة، كتلك الخاصة بكل من (المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO): IOSCO Self-Assessment Program، "Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purpose"، البنك الدولي (Doing Business 2020 – Protecting Minority Investors)، استبيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول أهم المستجدات و التطورات في الأسواق المالية بدول المجلس.

- الاجتماع مع البنك الدولي لبحث بعض النقاط الواردة في تقريره ومتابعة التوصيات في خطة العمل المقدمة من قبله.

- تطوير نظام الكشف عن الشائعات والأخبار المتداولة من خلال الصحف أو وسائل التواصل الاجتماعي.

- الرد على الاستفسارات الواردة ذات الصلة بقضايا الإفصاح.

أما بالنسبة للمهام المنفذة في مجال الإفصاح موزعة بمجالاته الرئيسية الثلاث (الإفصاح الجوهري، الإفصاح عن المصالح، وإفصاح الأشخاص المطلعين) فنعرض لها وفق التالي:

■ في مجال الإفصاح الجوهري:

الجدول التالي يقدم مقارنةً لجهود الهيئة على صعيد التزام الشركات في القيام بواجباتها في مجال الإفصاح الجوهري وفقاً للأحكام والقواعد واجبة التطبيق خلال السنة المالية (2020/2019):

٢٥	المهمة	السنة المالية (2020/2019)
1	رصد ومتابعة إعلانات في بورصة الكويت	6074
2	حالات تستوجب إعادة الإفصاح نتيجة متابعة الإعلانات اليومية في بورصة الكويت.	42
3	حالات المعلومات الجوهرية التي تستوجب تعقياً من الشركة المدرجة نتيجة المتابعة اليومية للصحف ووسائل الإعلام	89
4	حالات الإحالة للتحقيق لشبهة مخالفة للكتاب (10) من اللائحة التنفيذية	18
5	متابعة قيام البورصة بواجباتها بشأن حالات التداول غير الاعتيادي في بورصة الكويت. المادة (4-5) الفصل الرابع - الكتاب العاشر	178
6	متابعة عمليات إيقاف تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت مؤقتاً لحالات ذات صلة بالإفصاح الجوهري	6
7	ملاحظات خاصة بالإفصاح الجوهري تم رصدها ضمن مهام التفتيش الميداني	9

■ في مجال الإفصاح عن المصالح:

شهدت السنة المالية الأخيرة كما سابقتها متابعة التزام موظفي الهيئة بالتصريح السنوي عن التغيرات التي تطرأ على ملكياتهم، ومراجعة العديد من طلبات بيع أوراق مالية مقدمة من بعضهم، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها، وكذلك استلام نماذج التصاريح الخاصة بالموظفين الجدد، كما شهدت القيام بجهود مشتركة مع وحدات تنظيمية أخرى داخل الهيئة، إضافة إلى مهام أخرى تم تنفيذها خلال السنة المالية (2020/2019) يتضمنها الجدول التالي:

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

المهمة	السنة المالية (2020/2019)	٣٥
استلام ومراجعة كتب إفصاح عن المصالح من أشخاص طبيعيين واعتباريين.	557	1
إفصاح سنوي لشركات مدرجة	191	2
استفسارات من شركات خاصة بأحكام الإفصاح عن المصالح	4	3
حالات إحالة للتحقيق لشبهة مخالفة تتعلق بالإفصاح عن المصالح	3	4
حالات إفصاح للشخص المسيطر ذات صلة بأحكام المادة رقم (3-6) من الفصل الثالث للكتاب التاسع لللائحة بشأن نسبة البيع أو الشراء المسموح بها للمسيطر على أسهم شركة مدرجة حيث تم إحالتها للجهة المختصة.	21	5

■ في مجال إفصاحات الأشخاص المطلعين:

نوجز أبرز ماتم تنفيذه في إطار هذه النوعية من المهام خلال السنة المالية الأخيرة بالآتي:

المهمة	السنة المالية (2020/2019)	٣٥
استلام كتب تحديث لقوائم الأشخاص المطلعين من الشركات المدرجة .	983	1
استلام إفصاحات وفقاً لنموذج «إفصاح الشخص المطلع لدى الشركة المدرجة بعد التعامل في الأوراق المالية للشركة المدرجة أو الشركة "الأم" . (المادة 3-6-1 الفصل الثالث من الكتاب العاشر من كتب اللائحة)	261	2
استلام ومراجعة إفصاحات وفقاً لنموذج «الإفصاح عن الأسهم المدرجة للشخص المطلع وأبنائه القصر المشمولين بولايته في الشركة المدرجة المطلع عليها سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر » من الأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة في بورصة الكويت. (المادة 3-6-1 الفصل الثالث من الكتاب العاشر من كتب اللائحة)	133	3
الإجابة عن استفسارات وطلبات متعلقة بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين تخص الشركات المدرجة	15	4
حالات الإحالة للتحقيق لشبهات مخالفة تتعلق بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين لدى الشركات المدرجة	11	5
إصدار كتب توجيه للالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة بالمواد الخاصة بتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين	34	6

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

الفصل الرابع : المجال التوعوي والإعلامي

أ - المجال التوعوي:

● فعاليات توعوية مؤجلة وأخرى غير مبرمجة:

بدايةً، لا بد من الإشارة إلى إرجاء تنفيذ العديد من الفعاليات الجماهيرية الخارجية والداخلية المقررة خلال الربع الأخير من السنة المالية (2020/2019) للاعتبارات الخاصة بالطرف الدولي المتعلق بتفشي فيروس كورونا والتزاماً بالتوجهات الحكومية بإلغاء التجمعات والفعاليات الجماهيرية في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة هذا الفيروس والحد من انتشاره حرصاً على سلامة الجميع، ومن أبرز تلك الفعاليات: المؤتمر السنوي الخامس للهيئة بعنوان "دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح المالي"، والذي كان من المزمع تنفيذه في الثامن من مارس من عام 2020، وفعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، وكذلك الحال بالنسبة لورش العمل التوعوية.

إلا أن تلك الظروف لم تمنع الهيئة من القيام بالعديد من مهامها لاسيما تلك المتصلة بحماية المتعاملين والمحافظة على استقرار السوق المالي، الأمر الذي استلزم القيام بجهود توعوية مرافقة لتلك المهام حيث تم تنفيذ حملات توعوية إعلامية مكثفة غير مبرمجة مسبقاً تناولت موضوعات عدة، كان من أبرزها (الاستشارات الاستثمارية، سلوكيات التداول المخالفة، الإفصاح عن المعلومات الجوهرية، حماية حقوق المتعاملين، الجمعيات العمومية، صانع السوق، البلاغات والشكاوى).

أولاً: الفعاليات التوعوية الجماهيرية

تنوعت هذه الفعاليات وفقاً لشرائعها المستهدفة (مستثمرين وأشخاص مرخص لهم ومعنيين بخدمات الهيئة، شرائح مجتمعية مختلفة، موظفي الهيئة) كما تنوعت وفقاً لطبيعتها (ندوات، برامج، ورش عمل، محاضرات)، بصورة عامة شهدت السنة المالية موضوع التقرير تنفيذ (40) فعالية توزعت وفق الآتي:

● (24) فعالية للمستثمرين والأشخاص المرخص لهم والمعنيين بخدمات الهيئة، تتوزع على النحو التالي:



● (7) ورش عمل داخلية.

● (9) ورش عمل تربوية وجامعية في إطار (المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية).

■ الفعاليات التوعوية الخاصة بالمستثمرين والأشخاص المرخص لهم والمعنيين بخدمات الهيئة

م	طبيعة البرامج	عدد ورش البرنامج	موضوع النشاط	الجهة المعنية	تاريخ النشاط
ندوات توعوية					
1	ندوة توعوية	1	مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	اللجنة التوجيهية للمشروع	2019/4/15
2	ندوة توعوية	1	مؤشرات الأسواق والاستثمار غير النشط	إدارة تنظيم الأسواق وممثلو S&P Dow Jones و EFG Herms	2019/4/29
3	ندوة حوارية متخصصة	1	دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين	دائرة الحوكمة	2020/1/21

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

م	طبيعة البرامج	عدد ورش البرنامج	موضوع النشاط	الجهة المعنية	تاريخ النشاط
برامج توعوية					
1	برنامج توعوي	10	المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل	اللجنة التوجيهية للمشروع وفريق عمله وممثلي CISI	2019/4/25-21
2	برنامج توعوي	4	المتطلبات الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للشركات المدرجة غير المرخص لها	إدارة الرقابة المكتبية	2019/7/2-1
3	برنامج توعوي	2	تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم	رئيس فريق المشروع وممثلو مستشار المشروع Ernst & Young	2019/12/19-18
ورش العمل					
1	ورشة عمل	1	تعاملات الوسيط المسجل مع عملائه	إدارة متابعة عمليات الأسواق	2019/4/22
2	ورشة عمل	1	النظام الآلي لتقارير المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية من خلال البوابة الإلكترونية	إدارة متابعة عمليات الأسواق	2019/10/28
3	ورشة عمل	1	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الرقابة الميدانية	2019/11/26
4	ورشة عمل	1	تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما في إطار تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	إدارة التراخيص والتسجيل	2019/12/3
5	ورشة عمل	1	تطوير سوق الصكوك في دولة الكويت	ممثلو قطاع الإشراف والمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية	2019/12/10

■ الندوات التوعوية

● الندوة التعريفية الخاصة بمشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل:

أقيمت هذه الندوة في فندق فور سيزون في أعقاب مؤتمر صحفي تناول الموضوع ذاته، وتضمنت كلمة للسيد رئيس مجلس مفوضي الهيئة، أشار فيها إلى أهمية هذا المشروع نظراً لتركيزه على العنصر البشري كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت تقديم نبذة تعريفية عن المشروع ومراحل تطبيقه قدمها رئيس اللجنة التوجيهية للمشروع، وكذلك عرض مرئي عن كل من برنامج المؤهلات المهنية ومعهد CISI.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها



جانب من الندوة التعريفية ببرنامج الاختبارات التأهيلية – إبريل 2019

• ندوة "مؤشرات الأسواق والاستثمار غير النشط":

أقيمت هذه الفعالية التوعوية في فندق جي دبليو ماريوت في مدينة الكويت بمشاركة ممثلي كل من الهيئة ومؤسسة التصنيف S&P Dow Jones وهدفت لتعريف الأشخاص المرخص لهم بمؤشرات أسواق المال ومدى تأثير حركة التداولات في تنشيط الاستثمار في السوق في ظل النمو الملحوظ في مجال الاستثمار غير النشط على المستويين العالمي والمحلي، أعقبها حلقة نقاشية شارك فيها إضافة لممثلي الجهتين السابقتين ممثلو EFG Hermes وشركة بورصة الكويت نوقشت فيها موضوعات الفوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار غير النشط.



جانب من الفعالية التوعوية الخاصة بمؤشرات الأسواق والاستثمار غير النشط – إبريل 2019

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

• الندوة التوعوية الحوارية "دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين"

عقدت هذه الندوة في قاعة المؤتمرات الكائنة في غرفة تجارة وصناعة الكويت، وهدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية دور أمين السر في دعم دور مجلس إدارة الشركة وتعزيز فعاليته، ودور الوحدات التنظيمية المكلفة بمهام "علاقات المستثمرين" لدى الشركات، وقد شارك في هذه الندوة ممثلون عن الهيئة ومجموعة من منتسبيها إضافة إلى مشاركة ممثلين لجهات عدة محلية وإقليمية (معهد حوكمة مركز دبي المالي العالمي، مجلس إدارة جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط، رئيس فرع الكويت، ممثلون عن الشركات المعنية بتطبيق قواعد الهيئة ذات الصلة بحوكمة الشركات تراوحت تخصصاتهم بين أعضاء مجالس إدارة وكبار التنفيذيين وأمناء السر).



جانب من الندوة الحوارية التخصصية - يناير 2020

■ البرامج التوعوية:

• برنامج "المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل":

تم تنفيذ هذا البرنامج في مقر الهيئة بمشاركة مسؤولي المشروع وممثلي معهد CISI، وتضمن عشر ورش عمل توعوية، بمشاركة (174) شخصاً يمثلون (79) جهة معنية بموضوعه، وبحث موضوعات عدة من أهمها: (التعريف بالبرنامج وأهدافه، وآلية تطبيقه، سياسة الإعفاء من المؤهلات المهنية، إجراءات التسجيل للوظيفة واجبة التسجيل، التدريب لاجتياز اختبارات البرنامج).



جانب من البرنامج التوعوي الخاص بمشروع المؤهلات المهنية - إبريل 2019

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

• برنامج "المتطلبات الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للشركات المدرجة غير المرخص لها":

تضمن البرنامج تقديم أربع ورش عمل توعوية للشركات المدرجة في البورصة « غير المرخص لها »، والبالغ عددها (128) شركة، هدف للتعريف بأهداف الرقابة على تلك الشركات والتزاماتها المتصلة بـ (المعايير المعتمدة في إنجاز المهام ، مواد اللائحة التنفيذية ذات الصلة، الإفصاحات).

• برنامج (تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم):

تم تنفيذ هذا البرنامج في مقر شركة البورصة من قبل رئيس فريق عمل المشروع و ممثلي مستشار المشروع Ernst & Young ، وتضمن ورشتي عمل توعويتين قدمت كل منهما باللغتين العربية والإنجليزية، استهدف تمكين المعنيين بتطبيق تلك التعليمات من الإحاطة بها وإلمامهم بكيفية استيفاء متطلبات نماذج تلك التعليمات.



جانب من البرنامج التوعوي: تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم – ديسمبر 2019.

■ ورش العمل التوعوية:

• ورشة "تعاملات الوسيط المسجل مع عملائه":

عقدت هذه الورشة في مقر شركة بورصة الكويت بمشاركة المعنيين بموضوعها وتناولت الموضوعات التالية: (التعريف بدور وسيط أوراق مالية مسجل، علاقة الوسيط المسجل مع العميل، وسائل تلقي الأوامر من العملاء، متطلبات عامة حول وسائل تلقي الأوامر، التعامل مع المحادثات الهاتفية).

• ورشة "النظام الآلي لتقارير المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية":

أقيمت هذه الورشة في مقر شركة بورصة الكويت، وهدفت للتعريف بهذا النظام و أهدافه المتمثلة في: تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة، وسهولة تقديم التقارير، وتقليل الدورة المستندية، والمحافظة على سرية المعلومات، ورفع كفاءة العمل في بيئة إلكترونية.

• ورشة "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب":

أقيمت هذه الورشة في مقر شركة بورصة الكويت، و تناولت محاور عدة: (تعريف فئة الأشخاص السياسيين ذوي المخاطر العالية والمدة الزمنية الخاصة بتصنيف هذه الفئة، الأشخاص الاعتباريون غير المقيمين، التعديلات التي تمت على بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة ذات الصلة، مقارنة بين الآليتين "السابقة والجديدة" للتعامل مع قرارات لجنة وزارة الخارجية ذات العلاقة).



جانب من ورشة العمل الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – نوفمبر 2019

- ورشة "تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما في إطار تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل":

نفذت هذه الورشة التوعوية في مقر شركة بورصة الكويت وتناولت المحاور التالية (برنامج المؤهلات المهنية وآلية تطبيقه بمراحله المختلفة، التعديلات التي تمت وفقاً للقرار رقم (145) لسنة 2019، الخدمات ذات الصلة بمهام التراخيص والتسجيل الخاصة بالأشخاص المسجلين والتي يتم تقديمها عبر بوابة الهيئة الإلكترونية، وآلية الحصول عليها).

- ورشة "تطوير سوق الصكوك في دولة الكويت":

ورشة خارجية تم تنفيذها بالتعاون مع مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في قاعة الثريا الكائنة في فندق جي دبليو ماريوت بمشاركة ممثلي العديد من الجهات الحكومية والشركات المملوكة لها والشركات التي قامت بإصدار الصكوك وبعض علماء الشريعة، وتناولت الموضوعات التالية: (التعريف بالمنظومة التشريعية للصكوك في دولة الكويت، تجارب محلية لإصدارات الصكوك، إمكانات الصكوك في تلبية الاحتياجات التمويلية).



جانب من ورشة تطوير الصكوك – فندق جي دبليو ماريوت – ديسمبر 2019

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

■ الفعاليات التوعوية الداخلية:

شهدت السنة المالية (2020/2019) تنفيذ الفعاليات التوعوية الداخلية التي نعرض لها بإيجاز بعد أن نستعرضها في الجدول التالي:

٣	طبيعة النشاط	عدد ورش البرنامج	موضوع النشاط	الوحدة المعنية	تاريخ النشاط
برامج توعوية					
1	برنامج توعوي	2	الخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الإستراتيجي	مكتب الاستراتيجيات	2019/12/25-24
ورش العمل					
1	ورشة عمل	1	تطوير السوق وآخر مستجداته	إدارة تنظيم الأسواق	2019/10/27
2	ورشة عمل	1	دور هيئة أسواق المال وعلاقتها مع الهيئات والمنظمات الدولية	مكتب العلاقات الدولية	2019/11/19
3	ورشة عمل	1	الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون هيئة أسواق المال	إدارة التحقيق	2019/11/24
4	ورشة عمل	1	دور مكتب العلاقات العامة والإعلام ومركز التواصل الحكومي	مكتب العلاقات العامة والإعلام	2019/12/8
5	ورشة عمل	1	تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	فريق عمل المشروع	2020/1/30

● البرنامج التوعوي الخاص بـ "الخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي":

تضمن هذا البرنامج ورشتي عمل توعويتين استهدفتا توعية موظفي الهيئة بالخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي، بدءاً بالإطار العام لاستراتيجية الهيئة ومراحل إعدادها، وصولاً للخطط التشغيلية والتنفيذية وعناصر كلٍ منهما وأهدافها وأدوار ومسؤوليات مختلف قطاعات الهيئة في تنفيذها.



البرنامج التوعوي الداخلي "الخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي" - ديسمبر 2019.

■ ورش العمل التوعوية الداخلية:

• ورشة "تطوير السوق وآخر مستجداته":

هدفت هذه الورشة إلى تعريف موظفي الهيئة بمشروع تطوير السوق بمراحله الأربع حيث بدأت بتقديم عرض شامل لواقع أنشطة الأوراق المالية منذ تأسيس سوق الكويت للأوراق المالية عام 1983، مروراً بتأسيس الشركة الكويتية للمقاصة عام 1987، وصولاً لتأسيس الهيئة في عام 2010 والتطورات التي شهدتها واقع أسواق المال في دولة الكويت منذ ذلك العام.

• ورشة عمل "دور هيئة أسواق المال وعلاقتها مع الهيئات والمنظمات الدولية":

هدفت الورشة لتعريف موظفي الهيئة بعلاقاتها الخارجية مع الهيئات والمنظمات الدولية والتي تأخذ أشكالاً عدة، كالتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، و المشاركة في اجتماعات وفعاليات فرق العمل واللجان الدولية، كما قدمت الورشة تفصيلاً لعضوية الهيئة في المنظمات الدولية ولجانها المختلفة، كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ولجانها AMERC, GEMC, C2 and C3، وكذلك مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)، ومنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة GCC.

• ورشة العمل الخاصة بموضوع "الجرائم والعقوبات الخاصة بقانون هيئة أسواق المال":

خصصت هذه الورشة لبحث موضوع "الجرائم والعقوبات بقانون الهيئة"، استهدفت توعية موظفي الهيئة بتلك الجرائم وأبرز أنواعها كالجرائم المتعلقة بكل من: الاطلاع على المعلومات الداخلية واستغلالها، إفشاء الأسرار، إخفاء المعلومات واجبة الإفصاح، التلاعب بتداولات الأوراق المالية، التشجيع على شراء أو بيع الورقة المالية مقابل الحصول على مصلحة غير معلنة.

• ورشة العمل الخاصة بموضوع "دور مكتب العلاقات العامة والإعلام ومركز التواصل الحكومي":

استهدفت الورشة تعريف موظفي الهيئة بدور مكتب العلاقات العامة والإعلام ومهامه، لاسيما على صعيد تنفيذ مختلف المهام ذات الصلة بالموقع الإلكتروني للهيئة وقنوات الاتصال والتواصل معها، والإشراف على حسابات الهيئة على وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى علاقة الهيئة مع وسائل الإعلام المختلفة والتعريف بمركز التواصل الحكومي ومستهدفاته وآليات تعامل الهيئة معه والتوصيات الخاصة بهذا الشأن، كما عرضت الورشة بالتفصيل للسياسة الإعلامية للهيئة وأهدافها ونتائجها.



جانب من ورشة العمل الداخلية: دور مكتب العلاقات العامة والإعلام ومركز التواصل الحكومي - ديسمبر 2019.

• ورشة العمل الخاصة بموضوع "تطبيق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل":

استهدفت الورشة توعية موظفي الهيئة بتطورات تطبيق المشروع الذي دخلت مرحلته الأولى (برنامج المؤهلات المهنية) حيز التطبيق مع صدور قرار الهيئة رقم (145) لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/9/30، كما تناولت مرحلتين تطبيق المشروع المبدئية والإلزامية، وأهم التعديلات التشريعية التي تمت على بعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة ذات الصلة به.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

ثانياً: فعاليات توعوية تخصصية للوحدات التنظيمية:

على صعيد الجهود التوعوية أيضاً، تجدر الإشارة إلى قيام بعض إدارات الهيئة بتنفيذ أنشطة توعوية بالإضافة إلى الأنشطة التوعوية المبرمجة التي يتولى مكتب التوعية تنفيذها، يمكن الإشارة إلى أبرزها بالآتي:

■ برامج خاصة بمنتسبي برنامج الهيئة السادس لحديثي التخرج:

قدمتها جهات عدة في الهيئة (إدارة تنمية أسواق المال وإدارة المخاطر، إدارة الاندماج والاستحواذ، إدارة متابعة عمليات الأسواق، إدارة الرقابة الميدانية،....الخ)

■ أنشطة تدريبية وتوعوية عدة لإدارة متابعة عمليات الأسواق

تضمنت هذه الأنشطة (رسائل توعوية، ورشة عمل مخصصة للوسطاء المسجلين في البورصة، ورشة عمل مخصصة لمدراء المحافظ الاستثمارية، (5) ورش عمل تدريبية للأشخاص المرخص لهم لنشاط مدير محفظة الاستثمار للتعامل مع النظام الآلي المستحدث لتزويد الهيئة بالتقارير الدورية للمحافظ الاستثمارية للأوراق المالية، زيارة ميدانية لهيئة سوق المال في المملكة العربية السعودية لاستطلاع تجربتها في مجال تتبع حسابات التداول الإلكترونية من خلال هوية (IP)، المشاركة في المؤتمر الحادي عشر لشركة نازداك (NASDAQ) والخاص بمستخدمي نظام الرقابة الآلي وذلك للتعرف على أحدث التقنيات في مجال الرقابة.

■ أنشطة تدريبية وتوعوية خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي:

تضمنت هذه الأنشطة تنفيذ (23) ورشة لتوعية الشركات المرخصة وغير المرخصة بالضوابط الخاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية نظمها إدارة أنظمة الاستثمار الجماعي.

■ أنشطة تدريبية وتوعوية خاصة بمهام الرقابة المكتبية:

تضمنت هذه الأنشطة (5) ورش عمل توعوية لإدارة الرقابة المكتبية، واحدة خارجية للشركات المدرجة غير المرخصة و (4) ورش خاصة بتعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، واحدة منها خارجية و (3) ورش داخلية لموظفي الإدارة.

ثالثاً: المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية:

تنوعت فعاليات المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية خلال السنة المالية (2020/2019) كما في الأعوام السابقة بين فعاليات جامعية وأخرى تربوية في إطار برامج التعاون مع جمعية إنجاز الكويتية، كما شهد الإعداد لفعاليات تستهدف شرائح مجتمعية أخرى في إطار الحملات التوعوية.

■ ورش العمل التوعوية الجامعية:

اقتصرت الفعاليات التوعوية الجامعية خلال السنة المالية (2020/2019) على ورشة واحدة، تناولت موضوع "تطوير السوق وترقيته ضمن مؤشرات أسواق المال" أقيمت في الأول من مايو في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وتنوعت محاورها بين التعريف بالهيئة وأهدافها، والتعريف بالأطراف المعنية في منظومة أسواق المال ودور كل منها ومسؤولياته، تطورات أسواق المال في الكويت منذ إنشاء الهيئة، وأخيراً ترقية دولة الكويت إلى مصاف الأسواق الناشئة من قبل أرقى مؤسسات التصنيف العالمية: S&P Dow Jones، MSCI، FTSE Russell.



جانب من ورشة "تطوير السوق وترقيته ضمن مؤشرات أسواق المال" في كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.

■ البرامج التوعوية التدريبية:

تم يوم الاثنين الموافق 2019/10/21، توقيع اتفاقية رعاية جديدة بين الهيئة وجمعية إنجاز الكويتية، لتبدأ بعد ذلك تنفيذ مرحلتين من مراحل عقد الرعاية .



جانب من توقيع اتفاقية الرعاية الجديدة بين الهيئة وجمعية إنجاز الكويتية - أكتوبر 2019

■ المرحلة الأولى (29 أكتوبر - 25 نوفمبر 2019):

تضمنت تنفيذ (6) ورش عمل توعوية في المرحلتين المتوسطة والثانوية من خلال متطوعي الهيئة، وشهدت تقديم البرنامجين التوعويين المعتمدين (برنامج مشروع العمر للمرحلة المتوسطة، وبرنامج مخيم الابتكار للمرحلة الثانوية) لـ (586) طالباً وطالبة في هاتين المرحلتين التعليميتين:

برنامج "مشروع العمر" – المرحلة المتوسطة				
الطلبة	المتطوعون	الورش	تاريخ تنفيذ النشاط	المدرسة
56	2	1	2019/10/29	مشعان الخضير (بنين- مشرف)
123	4	1	2019/10/31	سعاد الصايغ (بنات- جابر العلي)
162	5	1	2019/11/11	محمد عبد الله الوهيب (بنين- الجابرية)
46	5	1	2019/11/19	أم سلمة المتوسطة (بنات- الرميثة)
95	7	1	2019/11/25	القادسية المتوسطة (بنات- القادسية)
482	23		إجمالي المرحلة المتوسطة	
برنامج "مخيم الابتكار" – المرحلة الثانوية				
104	4	1	2019/11/5	فاطمة الهاشمي (بنات-العدان)
586	❖	6	إجمالي المرحلة الأولى	

❖ تكررت مشاركة معظم المتطوعين في أكثر من برنامج.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها



جانب من إحدى فعاليات المشروع الوطني في المجال التعليمي التربوي

■ المرحلة الثانية (9-19 فبراير 2020):

تم البدء بتنفيذ فعاليات هذه المرحلة بتاريخ 2020/2/9 وبعد تنفيذ فعاليتين في مدرستين إحداهما متوسطة والأخرى ثانوية، تم إرجاء تنفيذ هذه الفعاليات لاعتبارات خاصة بالالتزام بالإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية بإلغاء كافة التجمعات والفعاليات في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد دولياً، وصدر قرار مجلس الوزراء بتعطيل المدارس والجامعات والكليات الحكومية والخاصة، بيانات ماتم تنفيذه من فعاليات هذه المرحلة يوجزه الجدول التالي:

برنامج "مشروع العمر" - المرحلة المتوسطة				
الطلبة	المتطوعون	الورش	تاريخ تنفيذ النشاط	المدرسة
84	4	1	2020/2/9	مدرسة لولوه القمود (بنات- سعد العبد الله)
برنامج "مخيم الابتكار" - المرحلة الثانوية				
83	5	1	2020/2/19	ثانوية سليمان العدساني (بنين - القصور)
167	9	2		إجمالي المرحلة الثانية
753	♦	8		إجمالي المرحلتين الأولى والثانية

♦ تكررت مشاركة معظم المتطوعين في أكثر من برنامج.

■ الإحصائيات الخاصة بالمشروع:

تشير الإحصائيات الخاصة بالمشروع منذ البدء بأولى فعالياته عام 2017 وحتى نهاية السنة المالية موضوع التقرير تشير للآتي:

البيان	العقد الأول						الإجمالي
	مرحلة 1	مرحلة 2	مرحلة 3	مرحلة 4	مرحلة 1	العقد الثاني	
	2017/2/7 2017/3/28	2017/10/31 2017/12/7	2018/2/12 2018/3/27	2018/9/27 2018/11/13	2019/10/29 2019/11/25	2020/2/9 2020/2/19	
ورش العمل	61	84	28	19	6	2	200
المتطوعون	11	17	6	14	27	9	84
المدارس	11	12	6	1+19	6	2	57
الطلبة	259	413	128	1416	586	167	2969

♦ تكررت مشاركة معظم المتطوعين في أكثر من برنامج.

■ رابعاً: الحملات التوعوية:

تم خلال السنة المالية (2020/2019) تنفيذ حملتين توعويتين، وفق الآتي:

● حملة إطلاق برنامج الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل (أبريل- سبتمبر 2019):

تم تنظيم هذه الحملة بالتزامن مع تطبيق المرحلة الثانية من المشروع، وتضمنت فعاليات عدة (ندوة توعوية موسعة ، مؤتمر صحفي، برنامج توعوي موسع تضمن 10 ورش عمل توعوية، ورشة عمل خاصة بالجهات التدريبية في دولة الكويت، فيديو توعوي بالبرنامج، إصدار وتوزيع مطبوعة توعوية تعريفية بالمشروع، بيانات صحفية خاصة بالمشروع وتطورات تنفيذه، تخصيص زاوية خاصة بالمشروع في الركن التوعوي على موقع الهيئة الإلكتروني للتعريف بالبرنامج وأرشفة أنشطته).

● حملة التراخيص وممارسات الاحتيال المالي (نوفمبر 2019- مارس 2020):

تدرج هذه الحملة في إطار المشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، هدفت لتوعية عامة الجمهور و ليس مستثمري الأوراق المالية فقط بالمخالفات المتعلقة بالدعوات للاستثمار في مجالات معينة و إنما الإيحاء أحياناً بالحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية. وتضمنت الحملة أنشطة توعوية مختلفة باستخدام كافة الوسائل الإعلامية والتوعوية المتاحة، وقد تم إرجاء بعض فعاليتها لاعتبارات خاصة بالإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد .

■ خامساً: الإصدارات التوعوية:

■ الإعلانات والبيانات الصحفية:

تنوعت طبيعة الإعلانات الصادرة خلال السنة المالية موضوع التقرير بين إعلانات خاصة بتنفيذ فعاليات توعوية مختلفة وأخرى خاصة بتقديم بعض خدمات الهيئة أو مهامها، نعرض لأبرز الفعاليات والموضوعات التي تم إعداد إعلانات وبيانات بشأنها، بالجدول الآتي:

م	طبيعة الإصدار	الموضوع	التاريخ
1	بيان صحفي	الحملة التوعوية لإطلاق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	2019/4/20
2	بيان صحفي	تكريم متطوعي الهيئة المشاركين في مشروع التعاون مع جمعية إنجاز	2019/4/20
3	بيان صحفي	مواصلة البرامج التوعوية	2019/4/22
4	بيان صحفي	ورشة عمل جامعية حول موضوع تطوير السوق وترقيته	2019/5/1
5	بيان صحفي	برنامج ورش العمل التوعوية الخاص بالمتطلبات الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للشركات المدرجة غير المرخص لها	2019/7/3
6	بيان صحفي	قطع أشواط هامة على صعيد استكمال هيكل الحسابات المجمعة وتقابل الحساب الواحد للمستثمرين الأجانب	2019/9/21
7	بيان صحفي	بدء حقبة جديدة للسنداديق المحلية غير التقليدية.	2019/9/28
8	بيان صحفي	إطلاق المرحلة الأولى من برنامج المؤهلات المهنية	2019/10/5
9	إعلان	إتاحة خاصية الدفع الإلكتروني لبعض خدمات الهيئة عبر البوابة الإلكترونية	2019/10/15
10	إعلان	ورشة العمل التوعوية الخاصة بالنظام الآلي لتقارير المحافظ الاستثمارية	2019/10/30
11	بيان صحفي	افتتاح البرامج التوعوية للربع الثالث من السنة المالية	2019/10/30
12	بيان صحفي +إعلان	توقيع اتفاقية رعاية مع "جمعية إنجاز الكويتية"	2019/11/3
13	بيان صحفي	التحذير من ممارسات الاحتيال المالي	2019/11/16
14	إعلان	ورشة العمل التوعوية الداخلية الخاصة بالجرائم والعقوبات بقانون الهيئة	2019/11/24

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

م	طبيعة الإصدار	الموضوع	التاريخ
15	بيان صحفي +إعلان	ورشة العمل التوعوية الخارجية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	2019/11/26
16	بيان صحفي	ورشة العمل الخارجية الخاصة بموضوع تعديلات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة في إطار تطبيق الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل	2019/12/3
17	إعلان	ورشة عمل "دور مكتب العلاقات العامة والإعلام ومركز التواصل الحكومي"	2019/12/8
18	بيان صحفي	الورشة التوعوية الخارجية الخاصة بموضوع "تطوير سوق الصكوك في دولة الكويت" بمشاركة جهات وطنية عدة	2019/12/11
19	إعلان	البرنامج التوعوي الداخلي الخاص بموضوع "الخطة التشغيلية وثقافة التخطيط الاستراتيجي"	2019/12/30
20	بيان صحفي	الندوة التوعوية الحوارية التخصصية "دور أمناء السر في مجلس الإدارة ودور علاقات المستثمرين"	2020/1/21
21	بيان صحفي	بيان خاص بالموتمر السنوي الخامس	2020/2/15
22	بيان صحفي	إيضاح من الهيئة بشأن التمويل الجماعي عبر المنصات الرقمية	2020/3/26

■ النشرات التوعوية:

● نشرة "برنامج المؤهلات المهنية للوظائف واجبة التسجيل":

تم إعداد هذه النشرة في شهر أبريل من قبل اللجنة التوجيهية للمشروع بالتنسيق مع مكتب التوعية وتضمنت تعريفاً بالبرنامج ومؤهلاته وآلية تطبيقه والتقدم لاختباره، وسياسة الإعفاء منه.

● نشرة "بوابة الهيئة الإلكترونية خطوة حاسمة ليكنة كافة خدماتها":

تم استكمال إعداد هذه النشرة التوعوية أما ترجمتها فلا تزال قيد الاعتماد وقت إعداد التقرير، هدفت للتعريف ببوابة الهيئة الإلكترونية باعتبارها منصة خدمات جامعة.

● مطبوعة "التخطيط المالي":

تم إعداد المادة الأولية لمطبوعة توعوية خاصة بموضوع «التخطيط المالي» في إطار الإعداد لمشاركات محلية وخارجية كان من المزمع القيام بها، إلا أن التداعيات المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية للحد من انتشاره أرجأت استكمال إصدارها.

■ التقارير:

تم خلال السنة المالية (2020/2019) إعداد وإصدار التقرير السنوي الثامن للهيئة للسنة المالية (2019/2018)، إضافة لإصدار تقرير موجز بأبرز إنجازات الهيئة خلال الفترة (2019/2016)، وثلاثة من تقارير المستجندات التوعوية عن فترات زمنية مختلفة بهدف تزويد الأمانة العامة لمجلس التعاون بها بناءً على طلبها.

■ سادساً: رسائل توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي:

تم خلال السنة المالية (2020/2019) إعداد وتحديث (346) رسالة توعوية، توزعت بين (244) رسالة خاصة بمهام مختلف إدارات الهيئة، و (55) رسالة خاصة بممارسات الاحتيال المالي و (4) رسائل خاصة بورشة تطوير الصكوك في دولة الكويت، إضافة إلى (8) رسائل خاصة بندوة الحوكمة الحوارية التوعوية المتخصصة، و (35) رسالة توعوية تناولت قضايا عدة خلال فترة توقف أعمال الهيئة بسبب تداعيات إجراءات الحد من انتشار كورونا.

■ سابعاً: التوعية الإلكترونية:

● الأنفوغرافات والفيديوهات التوعوية:

تم خلال فترة التقرير إعداد وبث العديد من الأنفوغرافات والفيديوهات التوعوية، منها:

● أنفوغرافات و فيديوهات خاصة بورش العمل التوعوية الخارجية والداخلية:

كورش العمل الخارجية التي تناولت موضوعات: (تعاملات الوسيط المسجل مع عملائه، تطوير السوق وترقيته ضمن مؤشرات أسواق المال، البوابة الإلكترونية، المتطلبات الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للشركات المدرجة غير المرخص لها).

وورش العمل الداخلية التي تناولت موضوعات (دور هيئة أسواق المال وعلاقتها مع الهيئات والمنظمات الدولية، الجرائم والعقوبات بقانون الهيئة، دور مكتب العلاقات العامة والإعلام، الخطة التشغيلية وغرس ثقافة التخطيط الاستراتيجي).

● أنفوغرافات و فيديوهات خاصة بمناسبات وأحداث معينة:

كتكريم موظفي الهيئة أو التبرع بالدم أو معرض المواهب الأول، و مؤتمر طرح حصة 50 % من أسهم رأس مال شركة بورصة الكويت للاكتتاب العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى إعداد تصاميم خاصة بمجلة هيئة أسواق المال الإلكترونية، وكذلك الإعداد لتنفيذ أنفوغرافين توعويين خاصين بموضوعات تتصل بالحملة التوعوية الخاصة بممارسات الاحتيال المالي.

● مجلة هيئة أسواق المال:

بعد استكمال متطلبات الإصدار الأول من المجلة (التراخيص اللازمة، إجراءات ضمان أمن المعلومات الخاصة بالنظام الإلكتروني للمجلة، العدد التجريبي، استبيان آراء الجهات المعنية) ألفت التداعيات المتعلقة بمواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره بظلالها على المجلة و أرجأت إصدار أول أعدادها.

ب - العلاقات العامة والإعلام:

شهدت السنة المالية (2020/2019) إعداد السياسة الإعلامية للهيئة واعتمادها، كما تم إنجاز مهام عدة وفق الآتي:

■ البث الإعلامي

● الموقع الإلكتروني للهيئة والتطبيق الخاص بها على الهواتف الذكية:

عملت الهيئة على نشر كافة إصداراتها على موقعها الإلكتروني وعلى التطبيق الخاص بها على الهواتف الذكية باللغتين العربية والإنجليزية، وقد تراوحت تلك الإصدارات بين قرارات وتعليمات و تعاميم و إعلانات وبيانات صحفية و بلاغات للنيابة العامة، وكذلك قرارات مجلس التأديب، إضافةً إلى المواد ذات الصلة بورش العمل التوعوية والبرامج التأهيلية والتدريبية، وتشير الإحصائيات الخاصة بما تم نشره على هاتين الوسيلتين إلى نشر

إعلاناً

179



قراراً

156



بياناً صحفياً

46



تعميماً

14



مذكرات تفاهم

3



إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

● الجريدة الرسمية (الكويت اليوم):

تابعت الهيئة نشر كافة قراراتها وإعلاناتها وقرارات مجلس التأديب التي يستوجب نشرها وفقاً لتعليمات القرار رقم (1) لسنة 2014 في الجريدة الرسمية والتي بلغ عددها خلال السنة المالية موضوع التقرير (206) قراراً وإعلاناً.

● وكالة الأنباء الكويتية (كونا) والصحف الرسمية المحلية والعربية والعالمية:

تابعت الهيئة خلال السنة المالية الأخيرة تزويد وكالة الأنباء الكويتية «كونا» بالبيانات الصحفية الخاصة بأنشطتها وفعاليتها وأخبارها إضافة إلى الدعوات الإعلامية لوسائل الإعلام لتغطية مؤتمرات الهيئة الصحفية وفعاليتها.

■ وسائل التواصل الاجتماعي:

تم في هذا الإطار، إدارة حساب الهيئة في تطبيق تويتر وربطه بموقعها الإلكتروني ونشر تغريدات خاصة بأنشطة الهيئة وفعاليتها وكذلك نشر ماتصدره من قرارات وتعاميم وبيانات صحفية، إضافة إلى إدارة حساب الهيئة في تطبيق «يوتيوب» ونشر مواد الفيديو من خلاله، إضافة إلى إطلاق حسابات للهيئة في فيسبوك وانستغرام لنشر معلومات توعوية عن نشاط الهيئة، و الرد على الاستفسارات والاقتراحات الواردة على تلك الحسابات، وتشير الإحصائيات الخاصة بذلك عن السنة المالية (2020/2019) إلى نشر (674) تغريدة على تويتر حيث بلغ عدد متابعيه (11,700) متابعاً، و (202) تغريدة على حساب الهيئة في أنستغرام، و (220) تغريدة في فيسبوك.

■ الترجمة وتوزيع المطبوعات:

تابعت الهيئة مهام ترجمة ماتصدره من قرارات وإعلانات وتعاميم وتعليمات وبيانات صحفية، ومشروعات الاتفاقات والعقود والارتباطات ومذكرات التفاهم التي تبرمها أو تكون طرفاً فيها، إضافة إلى ترجمة المواد المتعلقة بالمؤتمرات والندوات ومختلف إصدارات الهيئة من كتيبات ومواد توعوية وتعريفية وبعض المستندات والوثائق المتعلقة بمهامها، إضافة إلى ترجمة تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة وكذلك ترجمة مجموعة من الوثائق الخاصة بالهيئة و ترجمة مذكرتي التفاهم مع كل من معهد مجلس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع Paris Europlace، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إضافة رابط للوصول لترجمة جدول التعديلات المرفق بالقرار لتسهيل اطلاع الجهات الخارجية على التعديلات بالتفصيل وقت نشر القرار.

■ إدارة بوابة الهيئة وشاشاتها الداخلية:

تابعت الهيئة مهام اعداد وبث وتحديث الأخبار المتعلقة بفعاليتها وأنشطتها وسائر برامجها ومشاركاتها داخلياً كانت أم خارجية على بوابتها الداخلية وعبر شاشاتها، مع سعيها الدائم لتطوير محتوى وآليات البث بما في ذلك تطوير البرنامج الخاص بتصميم الفيديوهات المعروضة.

■ تنظيم الفعاليات الداخلية والخارجية:

تابعت الهيئة جهودها المتصلة بتنظيم فعاليتها المختلفة الداخلية والخارجية كالمؤتمرات والندوات والاجتماعات والمحاضرات وورش العمل واللقاءات الصحفية التي تعقدها مع ممثلي وسائل الاعلام، (المؤتمر الصحفي الخاص بترقية دولة الكويت ضمن مؤشرات MSCI، والمؤتمر الصحفي الخاص بتدشين الحملة التوعوية لإطلاق مشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف الواجبة التسجيل)، إضافة إلى تنظيم الورش والندوات واللقاءات التوعوية المقامة على مدار العام، والبرامج التدريبية الخاصة بمنتسبي البرنامج التدريبي لحديثي التخرج، والفعاليات الداخلية للموظفين (حفل الاستقبال بمناسبة عيد الفطر، حفل العيد الوطني، البرنامج الداخلي الجديد لتكريم الموظفين CMA Compliments)، وفعاليات أخرى (دورة الطبخ، اليوم المفتوح، معرض المواهب الأول، أعياد الميلاد....).



جانب من احتفالات الهيئة بالأعياد الوطنية – فبراير 2020



معرض المواهب الأول لموظفي الهيئة - ديسمبر 2019



جانب من يوم التبرع بالدم لموظفي الهيئة - نوفمبر 2019

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

ج - مجال التعاون العربي والدولي المشترك

توزعت جهود الهيئة في إطار التعاون الإقليمي والدولي خلال السنة المالية (2020/2019) بين : تنظيم والمشاركة في فعاليات دولية، وتواصل وتنسيق مع جهات إقليمية ودولية مختلفة لغايات عدة كتوقيع مذكرات تفاهم وتبادل معلومات، نعرض لأبرز تلك الجهود وفق الآتي:

■ تنظيم ومشاركة في فعاليات دولية:

التاريخ	الفعالية
3 - 4 أبريل 2019	IOSCO Committee on Regulation of Market Intermediaries (Committee 3) - مدريد / اسبانيا
7 - 8 أبريل 2019	مؤتمر أيوفي السنوي الشرعي في نسخته السابعة عشرة AAOIFI - مملكة البحرين
11 أبريل 2019	الاجتماع الثالث لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق المالية مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض- المملكة العربية السعودية
17 - 18 أبريل 2019	MENA-OECD Working Group on Corporate Governance 2019 باريس
22 - 24 أبريل 2019	اجتماع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي واشنطن
28 أبريل الى 1 مايو 2019	The 17th General Assembly & Side Events ماليزيا
29 - 30 أبريل 2019	Asia Pacific Hub Conference 2019 - Islamic Finance: A Catalyst for Financial Inclusion ماليزيا
29 - 30 أبريل 2019	Focus on Islamic Banks and Sukuk Ratings Methodology البحرين
2 مايو 2019	الاجتماع الثامن عشر للجنة رؤساء هيئات الأوراق المالية العربية مسقط - سلطنة عُمان
13 - 17 مايو 2019	IOSCO 44th Annual Meeting سيدني - استراليا
11 - 13 يونيو 2019	IOSCO Committee on Regulation of Secondary Markets (Committee 2) روما - ايطاليا
17 - 28 يونيو 2019	IOSCO/PIFS- Harvard Law School Global - Certificate Program for Regulators of Securities Markets مدريد - اسبانيا
25 - 26 يونيو 2019	BaFin Seminar on Technical Co-operation فرانكفورت - المانيا
30 يونيو 2019	الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشتركة بين AAOIFI & IFSB سلطنة عُمان
1 أغسطس 2019	الاجتماع الرابع لفريق عمل استراتيجية تكامل الأسواق في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرياض- المملكة العربية السعودية

التاريخ	الفعالية
21 - 22 أغسطس 2019	الاجتماع السنوي 24 لمركز التحكيم التجاري لدول المجلس صلالة- سلطنة عُمان
4 - 6 سبتمبر 2019	IOSCO on Regulation of Market Intermediaries Committee 3 برلين
19 - 20 سبتمبر 2019	IOSCO GEMC Annual Meeting and Conference سانت بيترسبورغ
22 - 27 سبتمبر 2019	Annual Conference of the International Bar Association كوريا الجنوبية
24 - 26 سبتمبر 2019	COMCEC Workshop for Sukuk and Collective Investment Schemes, Market & Regulatory Perspectives تركيا
26 سبتمبر 2019	High-Level Seminar on Development of Sukuk Markets in the ME and Africa أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
14 أكتوبر 2019	IFSB 2nd Working Group Meeting Shariah Government Standards Review
15 - 16 أكتوبر 2019	IFSB & AAIOFI Seminar on the Prudential Implications of IFRS-9 البحرين
21 - 23 أكتوبر 2019	Third edition of Fintech ADGM مهرجان أبو ظبي الثالث للتكنولوجيا المالية ومنتدى فنتك and ADGM festival
27 - 28 أكتوبر 2019	الاجتماع التاسع عشر للجنة رؤساء هيئات الأوراق المالية بدول المجلس والاجتماع المشترك الثاني مع رؤساء الأسواق (البورصات) - سلطنة عُمان
29 - 31 أكتوبر 2019	IFSB Workshops on IFSB Standards (ICM and Takaful) في ماليزيا
3 - 4 نوفمبر 2019	AAOIFI Annual Conference البحرين
6 - 7 نوفمبر 2019	ورشة عمل "الرقابة والتفتيش على الشركات المدرجة" الأمانة العامة - سلطنة عُمان
8 نوفمبر 2019	COMCEC Capital Market Regulators Forum Secretariat تركيا
13 - 15 نوفمبر 2019	IOSCO Conference on Securities Trading Issues and Market Infrastructure اسبانيا
25 - 28 نوفمبر 2019	AMF France 2019 International Seminar باريس
29 - 30 نوفمبر 2019	IIFTI - 2nd African Islamic Fintech Summit السنغال
2 ديسمبر 2019	IIFM Awareness Seminar on Islamic Finance - IIFM السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين
3 - 4 ديسمبر 2019	IOSCO Committee on Regulation of Market Intermediaries (Committee 3) الهند

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

التاريخ	الفعالية
15 – 16 ديسمبر 2019	الاجتماع الثالث لمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية صندوق النقد العربي أبوظبي
29 يناير 2020	الاجتماع السنوي الـ 44 للجنة AMERC قطر
30 يناير 2020	المؤتمر السنوي الثالث لهيئة قطر للأسواق المالية قطر

■ مذكرات تفاهم:

- مذكرة تفاهم مع معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC Board Directors Institute) BDI – (أغسطس 2019).
- مذكرة تفاهم مع معهد حوكمة الشركات – مركز دبي المالي العالمي (أكتوبر 2019).
- مذكرة تفاهم باريس يوروليس Paris Europlace (أكتوبر 2019).

■ استكمال استبيانات:

قامت الهيئة بجهود التواصل والتنسيق مع جهات محلية ومنظمات دولية لاستكمال بيانات متعلقة باستبيانات لأغراض متعددة، وكذلك الإجابة عن الاستفسارات الواردة ذات الصلة بالتعاون المشترك ، نعرض لأبرزها كما يلي:

الاستبيان	الجهة
<ul style="list-style-type: none"> • The IFSB issues Exposure Draft of Guidance Note 7 • IFSB survey questionnaire on intermediaries in the Islamic capital market • IFSB survey questionnaire on regulatory supervisory issues in Sharia'h compliant hedging instrument • Questionnaires on Holistic Review of IFSB Technical Projects • IFSB Draft working papers for member's consultation • IFSB Survey on standard development and research agenda • IFSB-AAOIFI Survey on Revised Shari'ah Governance Framework Standard 	مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)
<ul style="list-style-type: none"> • IOSCO - WB - Global alternative finance regulation survey • IOSCO request feedback on key considerations for regulating crypto-asset trading • IOSCO - Capacity Building Survey 2019 • IOSCO FATF Digital ID Consultation • IOSCO Standards Implementation Monitoring ISIM Assessment 	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)
<ul style="list-style-type: none"> • مبادرات الخطة الاستراتيجية – القواعد الاسترشادية • استبيان الأمانة العامة حول مسح الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (2025/2021) 	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية (UASA)
<ul style="list-style-type: none"> • طلب معلومات بشأن الشخصيات الاعتبارية • طلب معلومات عدد (2) 	هيئة السوق المالية السعودية
<ul style="list-style-type: none"> • طلب معلومات • Questions استفسار 	الهيئة العامة لسوق المال سلطنة عُمان

الجهة	الاستبيان
COMCEC	<ul style="list-style-type: none"> Questionnaire on the Assessment of COMCEC Real Estate COMCEC Questionnaire Collective Investment Funds COMCEC Alternative Finance Task Force survey
استفسارات وطلب معلومات واستبيانات من جهات مختلفة	<ul style="list-style-type: none"> استفسارات دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية EFTA الرد على أسئلة وزارة التجارة والصناعة المسح الإحصائي حول قياس مدى تنفيذ قرار العمل الخليجي المشترك على أرض الواقع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية معلومات خاصة بالشروط والمعايير للمناصب والوظائف واجبة التسجيل استبيان حول استطلاع احتياجات الدول العربية وآليات استجابة الصندوق لها استفسار حول تجارب الهيئات العربية لتطوير قطاع سوق رأس المال Thematic Review Business Continuity Plans استبيان بشأن الإجراءات التي تتخذها الهيئة الرقابية على أموال وأصول العملاء المدارة من قبل شركة مرخصة استبيان حول الهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية استبيان حول دور أسواق المال في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية في الدول العربية Questionnaire on GM Participation تقييم القطاع المالي Financial sector assessment program FSAP استبيان من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Operational Risk Information Request استطلاع رأي بشأن مدى جواز بيع/ ترويج الصناديق والأوراق المالية الأجنبية بالدولة طلب استفسار من الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون إبداء ملاحظات حول ورقة عمل تقييم أعمال الفرق العاملة تحت مظلة لجنة رؤساء هيئات الأسواق طلب معلومات عن شركة World Bank questionnaire Protecting Minority Investors

■ تبادل المعلومات:

قامت الهيئة خلال السنة المالية (2020/2019) بتبادل المعلومات والبيانات واعداد الردود المتعلقة باستفسارات متبادلة لأغراض مختلفة مع جهات عدة، إقليمية وعربية ودولية، كتلك المتبادلة مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UASA، وكذلك مع هيئات مماثلة كهيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، والهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عمان، وهيئة قطر للأسواق المالية، إضافة إلى هيئة الأوراق المالية والتداول الأمريكية (SEC)، وكذلك هيئة الأوراق المالية في كندا، ومع بعض المصارف والبنوك كمصرف البحرين المركزي ومع بنك HSBC. كما تنوعت طبيعة البيانات بين أغراض تنظيمية ورقابية مختلفة كالاستفسار عن شركات أو أشخاص أو تعاملات خاصة بالمستثمرين أو معلومات متعلقة بالهيكل التنظيمية وجداول الرسوم المطبقة وقواعد استرشادية لبعض أنشطة الأوراق المالية.

إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

المجال التوعوي والإعلامي

فعاليات في إطار
التعاون العربي
والدولي

توعية إلكترونية

توعية عبر وسائل
التواصل الاجتماعي

حملات توعوية

إصدارات توعوية

أنشطة توعوية
متخصصة

فعاليات توعوية
جماهيرية

36
مشاركة خارجية

الموقع الإلكتروني
وتطبيق الهواتف
الذكية
156 قراراً
46 بياناً صحفياً

346
رسالة توعوية
تم إعدادها
وتحديثها

حملة
برنامج الاختبارات
التأهيلية للوظائف
واجبة التسجيل

22
إعلاناً
وبیاناً
صحفياً

23
ورشة خاصة بأنظمة
الاستثمار الجماعي

24
فعالية للمستثمرين
والمرخص لهم
والمعنيين

3
مذكرات تفاهم

15
انفوغراف
وفديو
توعوي

674
تغريدة (تويتر)

حملة الترخيص
وممارسات الاحتيال
المالي

3
نشرات توعوية

5
ورش خاصة بنشاط
الرقابة المكتبية

7
فعاليات توعوية
داخلية

39
طلب معلومات أو
استكمال بيانات

الإعداد لأول
إصدارات مجلة
الهيئة

220
تغريدة (فيسبوك)

202
تغريدة (انستغرام)

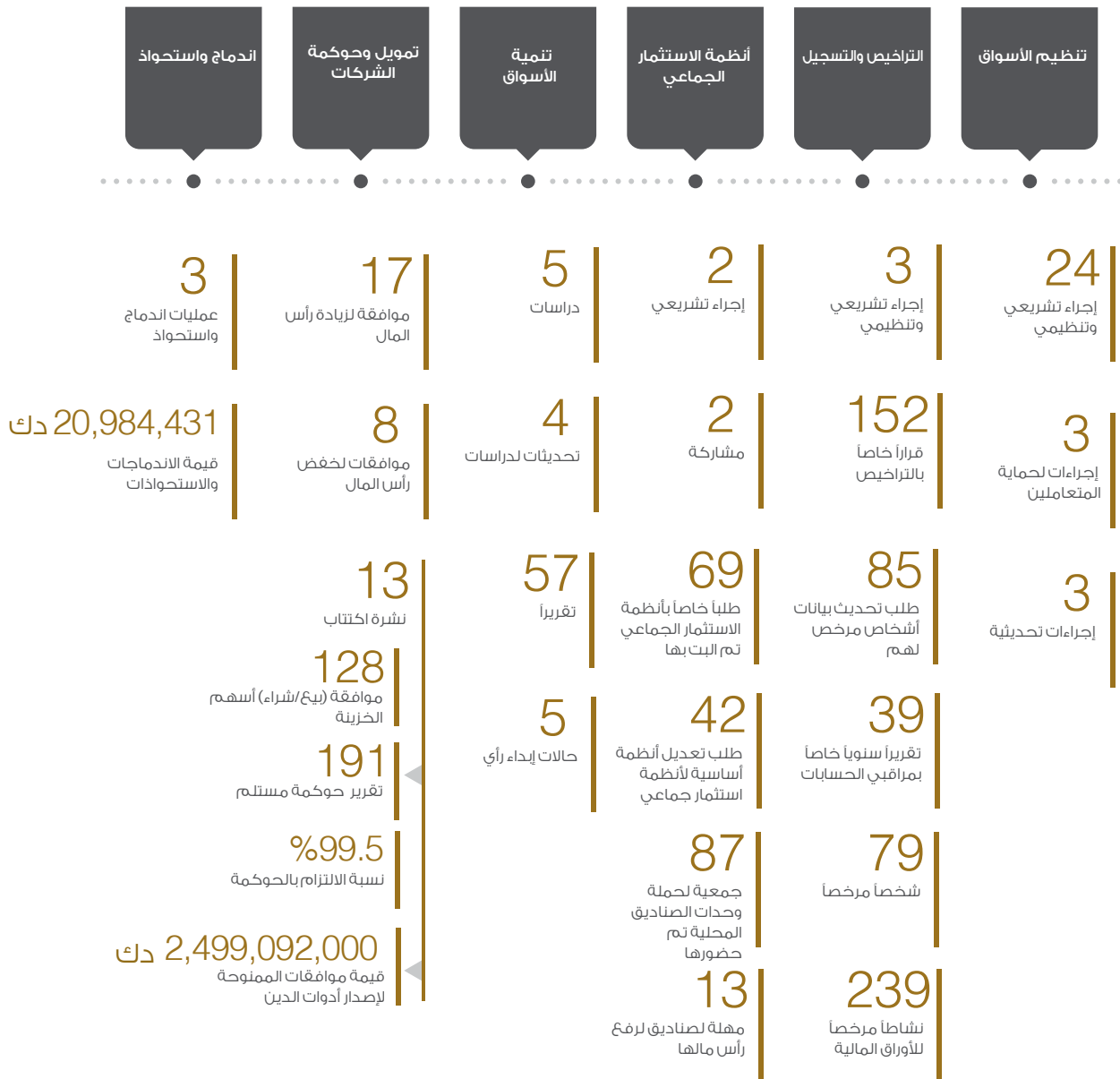
5
تقارير
توعوية

7
ورش خاصة بنشاط
متابعة عمليات
الأسواق

9
فعاليات في إطار
المشروع الوطني

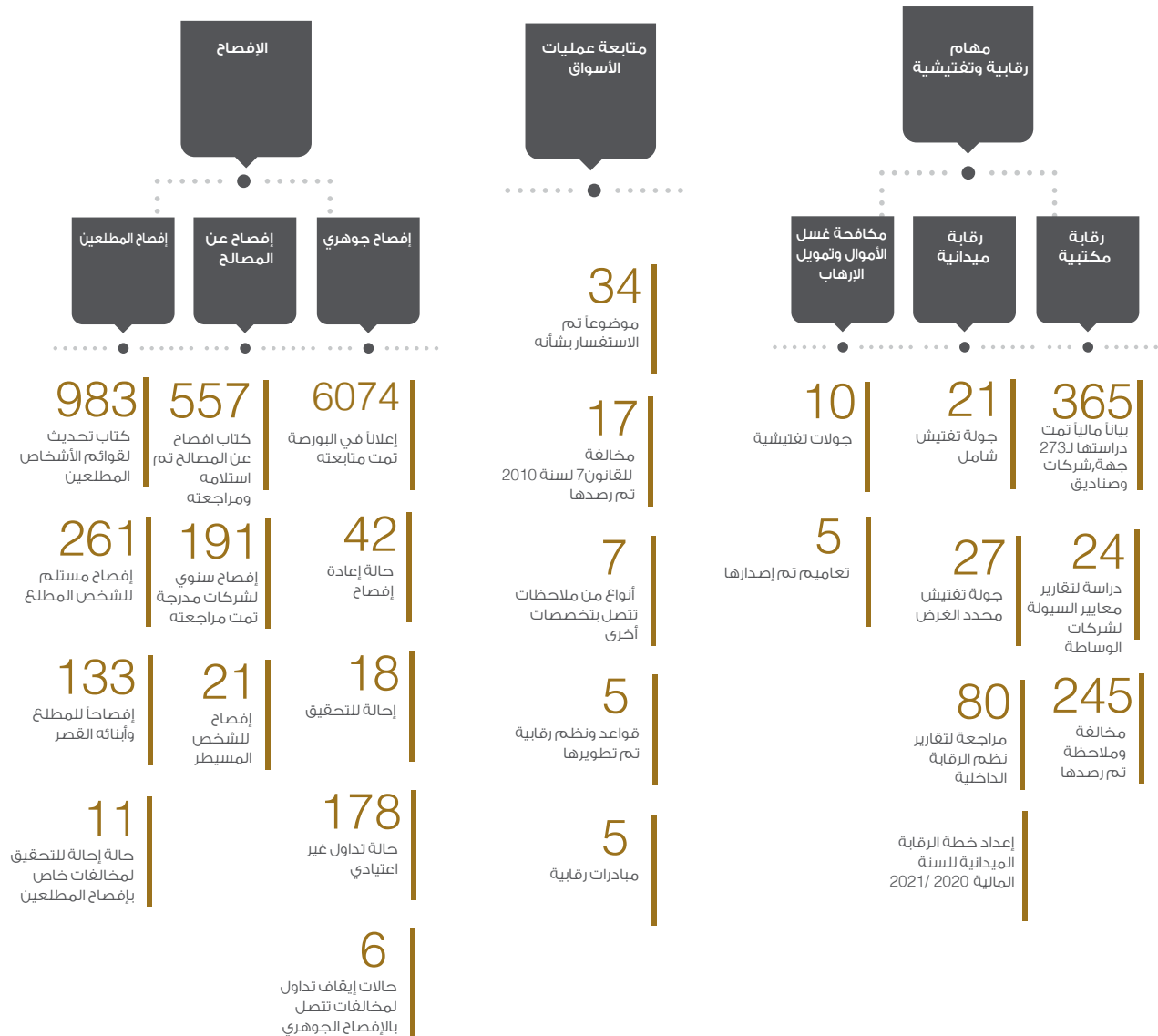
753
طالباً

المجال التنظيمي



إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها

المجال الرقابي



المجال التشريعي والقانوني

الجانب القانوني
والقضائي ومهام
التحقيق

الجانب التشريعي
واللائحي

153 قضية
130 حكماً نهائياً منها
69 حكماً نهائياً موضوعياً
83.8% لصالح الهيئة

1168
موضوعاً تم إيداء رأي
قانوني بشأنه

152
قراراً متصلاً بأنشطة التراخيص
ومراقبي الحسابات ومكاتب
التدقيق الشرعي

128
حكم درجة أولى
46 حكم موضوعي
86.96% لصالح الهيئة

86
ملفاً خاصاً بتسوية
المنازعات

26
قراراً خاصاً بجوانب مختلفة
من أنشطة الأوراق المالية

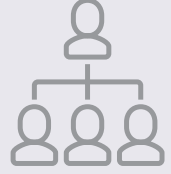
194
مخالفة أحيلت
للتحقيق

13
تعميماً خاصاً بجوانب مختلفة من
أنشطة الأوراق المالية

الباب السادس

تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

- أ- المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية
- ب - مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة
- ج - التنظيم والتحديث التقني
- د - تطوير الأداء وإدارة المخاطر



أ - المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية:

تابعت الهيئة خلال السنة المالية (2020/2019) إجراءاتها المتصلة بتطوير آليات وإجراءات الأداء وتطوير الهيكل التنظيمي بما يتماشى مع توجهاتها ومع الخطط التنموية المستهدفة ، الأمر الذي يساعد على تحسين بيئة العمل الداخلية ويمكن من سرعة تنفيذ المهام واختصار الوقت والجهد، وقد توزعت إجراءاتها تلك في مجالات عدة ، كانت كالآتي:

■ مجال شؤون الموظفين:

- تعيين (53) موظفاً جديداً وتنظيم جولة تعريفية لهم في قطاعات الهيئة المختلفة للإطلاع على طبيعة أعمالها وآليات تنفيذها .
- تطوير وتحديث وثيقة ميثاق الشرف، و إعداد دراسة خاصة بتحديد ثقافة المنظومة من خلال استبيان إلكتروني خاص .

■ مجال القوى العاملة:

- إعداد خطة القوى العاملة للهيئة و الإعلان عن الوظائف الشاغرة.
- تطوير و تحديث دليل سياسات وإجراءات التعيين للوظائف التخصصية والعامّة.
- إعداد إطار عمل مفصل لكفاءات الهيئة العشرين (الواجبة والمرتبطة بكل وظيفة على حدة) متضمناً (تعريف الكفاءة، أهميتها، مستوى الكفاءة المطلوب، المؤشرات الإيجابية، العلامات التحفيزية لاستعراض الكفاءة).
- الإعداد لمشروع نظام إدارة الأداء بالأهداف و التعريف به لدى المعنيين به من موظفي الهيئة.

■ مجال الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي:

- إجراء تعديلات خاصة بالهيكل التنظيمي لثلاث وحدات تنظيمية، وكذلك تعديل اختصاصات ثمانية وحدات تنظيمية.
- إعداد جدول ملخص لكافة وظائف هيئة أسواق المال متضمناً الكفاءات المطلوبة لكل منها، وإعداد (178) نمطاً وظيفياً لتلك الوظائف، وتطبيق تلك الأنماط الوظيفية في حملتي التوظيف لعام 2019 بما ساعد على تعيين كفاءات وظيفية مميزة.
- اعتماد (131) بطاقة وصف وظيفي، وتحميلها على بوابة الهيئة الإلكترونية.

■ المجال التأهيلي والتدريبي:

- تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والدورات التخصصية في مجالات عدة استهدفت (250) من موظفي الهيئة.
- إعداد الخطة التدريبية للسنة المالية (2021/2020).
- تنظيم برنامج تدريبي خاص بإدارة المشاريع ومهارات التخطيط وحوكمة الأعمال اجتازه (20) من موظفي الهيئة.
- تنفيذ برنامج تدريب ميداني لبعض طلبة كلية القانون الكويتية العالمية في إطار تبادل الخبرات.
- البرنامج التدريبي السادس للكويتيين حديثي التخرج:

إنطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية، وسعيها لأداء دورها على صعيد تنمية المجتمع من خلال الاهتمام بمستثمري الغد وبما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والتوجهات التنموية الحكومية الاستراتيجية، تعتمد الهيئة إلى تنفيذ برامج تنموية تستهدف شرائح مجتمعية خارج إطار مستثمري الأوراق المالية، ومن تلك البرامج برنامج الهيئة التدريبي لحديثي التخرج من الكويتيين في تخصصات عدة وفق آلية معتمدة لقبول المتقدمين واختيارهم وتقييم أدائهم، ويخضع المتدربون لبرامج مكثفة على مراحل، بعضها داخل دولة الكويت، وبعضها الآخر يخصص للتدريب الخارجي خارج دولة الكويت يتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسات تدريبية عالمية رائدة.

بدأت الهيئة تنفيذ أول هذه البرامج التدريبية في السنة المالية (2014/2013)، لتشهد السنة المالية (2020/2019) تنفيذ سادس تلك البرامج التدريبية، بدءاً بفترة الإعلان عن البرنامج التدريبي التي امتدت بين 29 سبتمبر و 10 أكتوبر من عام 2019 وقد بلغ عدد المتدربين الذين تم قبولهم في البرنامج بعد استيفائهم الشروط المطلوبة 20 متدرباً، وقد انقسم البرنامج إلى ثلاث مراحل رئيسية: الأولى منها كانت مرحلة التدريب المحلي تم تنفيذها خلال الفترة (2019/12/1 – 2020/1/23) واشتملت على

تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

مجموعة من المحاضرات والبرامج التدريبية تم تقديمها من جهات تدريبية دولية ومحلية معتمدة وبمشاركة بعض متخصصي الهيئة و تنوعت موضوعاتها بين المحاسبة والرقابة المالية والجوانب القانونية وتقنية المعلومات بالإضافة إلى التدريب على المهارات السلوكية والإدارية اللازمة، أما المرحلة الثانية فكانت للتدريب الميداني وامتدت خلال الفترة (2020/01/26 – 2020/2/3) وهي مرحلة التدريب أثناء العمل في إدارات الهيئة المختلفة ، هدفت لإكساب المتدربين المعرفة بطبيعة عمل الهيئة والتعرف على هيكلها التنظيمي ونشاطاتها المختلفة. بالإضافة الى الزيارات الميدانية لعدد من مؤسسات وهيئات الدولة كبنك الكويت المركزي و بورصة الكويت و الشركة الكويتية للمقاصة وكذلك الهيئة العامة للاستثمار و الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة لمركز صندوق النقد الدولي، بهدف تعزيز المعرفة لدى المتدربين.



جانب من مرحلة التدريب الثانية لسادس برامج الهيئة التدريبية

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فكانت للتدريب الخارجي خلال الفترة (2020/4/24-3/2) ونظراً للأوضاع الحالية والاحترازية بسبب فيروس كورونا المستجد، وحرصاً من الهيئة على تحقيق الاستفادة القصوى ونجاح البرنامج بكافة مراحله فقد تم التنسيق مع الجهة المنفذة (جامعة هارفارد) - مدينة بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية لوضع خطة تدريبية متكاملة للمتدربين بناء على الشروط التي حددتها الهيئة عن طريق التدريب عن بعد باستخدام برنامج Training online zoom technology حيث تم تنفيذها بنجاح تام. هذا، وتشير الإحصائيات الخاصة بما تم تنفيذه من هذه البرامج التدريبية حتى تاريخه إلى الآتي:

برامج الهيئة لتدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج

البرنامج	السنة المالية	عدد المتدربين	عدد المتدربين المعيّنين في الهيئة
الأول	2014-2013	20	11
الثاني	2016-2015	21	5
الثالث	2017-2016	20	10
الرابع	2018-2017	20	11
الخامس	2019-2018	19	13
السادس	2020-2019	20	-
الإجمالي		120	50

ب - مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

■ مجال المحاسبة:

- تطبيق المعيار المحاسبي المعدل رقم (IFRS 16 - Leases) في المعلومات المالية للربع الأول من السنة المالية بصورة ذاتية .
- إنجاز المعلومات المالية للسنة المالية (2019/2018)، وإقفال السنة المالية (2020/2019).
- تطبيق نظام السداد الإلكتروني لرسوم الهيئة عن طريق بوابتها الإلكترونية.
- ربط قيود الرواتب الشهرية في النظام المالي GP مع نظام وحدة المراجعة .
- تطوير نماذج تأدية مهام مالية عدة و تصميم تقارير و تطوير تقارير أخرى (الإفصاحات المالية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) إضافة إلى معالجة أوامر الشراء، وتوحيد آلية الاعتراف بالإيرادات المستحقة لفوائد الودائع لتوحيد القرارات الصادرة.
- تحديث القضايا وغرامات مجلس التأديب بشكل شهري.

■ مجال الميزانية:

- تطوير هيكل الميزانية التقديرية.
- إنشاء نظام داخلي لغرض متابعة تنفيذ الميزانية .
- إنشاء أوراق عمل لمتابعة مشاريع الهيئة لتسهيل المهام والتأكد من دقتها.
- اتخاذ إجراءات تطويرية لتقارير الميزانية الشهرية والربع سنوية، وكذلك آلية إعداد الميزانية التقديرية.

■ مجال المشتريات:

- استحداث نماذج جديدة لخدمات مالية عدة.
- إعداد لائحة التعامل مع أصول المعلومات ومحفوظات الهيئة من خلال إجراءات تطويرية خاصة ب (نموذج صرف الفواتير، عملية الأرشفة الإلكترونية، ملفات المتابعة اليومية الخاصة بالطلبات، الخدمات العامة)

■ مجال العقود والمناقصات:

- تقليص الدورة المستندية لصرف الدفعات المالية لعقود المشاريع.
- استحداث نماذج جديدة عدة (تجديد عقد، استيفاء المستندات اللازمة لصرف الفواتير، متابعة العقود وانجازاتها شهرياً) وذلك لتنظيم العمل وتقليص الدورة المستندية إضافة إلى تطوير نماذج خدمات أخرى.
- إعداد مراسلات موحدة للأعمال ومنها (كتب الغرامات، كتب إنهاء عقد، كتب قبول عرض السعر، مذكرة تبليغ الإدارة المعنية بتوقيع العقد).
- استحداث إجراءات عمل خاصة بالعقود والمناقصات بعد فصلها عن المشتريات.
- إحصائيات المهام ذات الصلة بمجال العقود والمناقصات تشير إلى متابعة (126) إجراء تنوع بين عقد أو مناقصة أو تجديد عقد أو تنظيم ملحق تعاقد، وإعداد (12) كراسة مناقصات و اعتماد (74) عقداً وملحق عقد، وإعداد (447) نموذج صرف لفواتير خاصة بعقود.

■ مجال المراجعة:

- تفعيل كل من :
 - نظام التحويلات البنكية ONLINE لدفع المستحقات المالية للجهات الخارجية.
 - النظام الإلكتروني ONLINE لتحويل الرواتب الشهرية .
- الربط الآلي مع التأمينات الاجتماعية لتحقيق مزيد من الدقة والسهولة لمراجعة ملف الهيئة لدى التأمينات.

تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

■ أعمال الخزانة:

- تطوير نظم الرقابة الداخلية للنظام الإلكتروني الخاص بالودائع الاستثمارية.
- اعتماد الدراسة الخاصة بتطوير آلية العمل في إدارة الفوائض المالية للهيئة.
- إعداد توصية خاصة بالاستغلال الأمثل للمبالغ المقرر استلامها لتعزيز احتياطات الهيئة.

■ مجال المخازن:

تلبية (1280) طلباً خاصاً باحتياجات إدارات، وتنفيذ (95) أمر شراء أصناف، وإدخال (186) أصلاً على النظام الخاص بأصول الهيئة، واستلام (133) طلب ادخال أصناف الى المخازن، وتنظيم صرف الأصناف من خلال مراقبة تقارير الصرف الخاصة بالإدارات المعنية.

ج - التنظيم والتحديث التقني

■ مجال أمن المعلومات:

- تم في هذا الإطار تطوير الخطة التوعوية لأمن المعلومات، كما تم تنفيذ مشروعين هما:
- نظام الخداع الشبكي - Deception System الذي يختص بحماية البيانات عبر إنشاء أجهزة تمويهية داخل شبكة الهيئة للإيقاع بمخترقها ومنعه من الوصول إلى البيانات السرية.
- نظام اكتشاف الرسائل المزورة - DMARC الهادف إلى التعرف ومنع الرسائل الإلكترونية المزيفة والمرسلة باسم الهيئة إلى الجهات الأخرى.
- كما تم تجديد وتطوير الأنظمة القائمة ، وهي:

- تجديد تراخيص نظام حماية مكافحة الفيروسات - Anti-Virus System
- تجديد تراخيص نظام حماية الأجهزة المحمولة - Mobile Device Management MDM
- تطوير نظام حماية الوصول لنقاط الشبكة - NAC Solution
- تطوير تراخيص نظام كشف التهديدات المتقدمة - Oday Threat Attack
- تجديد تراخيص نظام محاكاة الخداع البريدي - Knowbe4
- اختبار أمن شبكة المعلومات - Full Penetration Test

■ مجال تطوير البنية التحتية:

- تطوير كامل لمنصة مايكروسوفت في الهيئة
- تطوير برامج وتطبيقات مايكروسوفت إلى Office 365
- تطوير الربط بين مركز البيانات الرئيسي والمساند
- تنفيذ مشروع استئجار أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها
- تطوير نظام الاتصالات بالهيئة - Avaya
- نظام عقد الاجتماعات عن بعد - Avaya

■ مجال التحول الرقمي:

- تطوير بوابة الهيئة الداخلية (إصدار نماذج إلكترونية لتحديث المؤهل العلمي للموظفين وتقديم الطلبات وإعلانات التوظيف الداخلية، وتطويرها بإضافة أقسام جديدة وإجراء استبيانات)
- إطلاق نماذج إلكترونية عبر بوابة الهيئة الإلكترونية خاصة بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها الهيئة.
- تطوير نظام تقييم الأداء السنوي لموظفي الهيئة.

- نظام الحضور والانصراف والجزاءات، وكذلك نظام حضور موظفي العقود والخدمات.
- نظام لوحات المؤشرات والتقارير التفاعلية.
- تطوير تصميم الموقع الإلكتروني.
- تطوير نظام إدارة المشاريع المؤسسية.
- تطوير نظام التوظيف والمقابلات.
- تطوير نظام التراسل الإلكتروني.
- تطوير نظام قياس الأداء وإدارة المخاطر.
- تطبيق نظام الأجهزة الذكية.

■ مجال خدمات الدعم الفني

يتم في مجال خدمات الدعم الفني تلبية الطلبات الخاصة بالحوادث والأخطاء التقنية بكفاءة عالية ومرونة، وكذلك تقديم الخدمات الفنية والتقنية بالفعاليات والورش التدريبية والتوعوية والمؤتمرات الصحفية والبرامج التأهيلية (45 فعالية).

■ مجال الحوكمة والالتزام

تم تنفيذ برامج توعوية عدة خاصة بأمن المعلومات، كما تم إرسال رسائل إلكترونية توعوية، إضافة إلى إجراء أربعة اختبارات خاصة برسائل التصيد الإلكتروني، وكذلك تنفيذ ثلاث دورات للتوعية الإلكترونية.

د - تطوير الأداء وإدارة المخاطر

- تحديث جداول صلاحيات الاعتماد النهائي في الهيئة والبالغ عددها (523) صلاحية.
- إعداد إجراءات عمل مكتب الرقابة المالية والبالغ عددها (6) إجراءات.
- تطوير أدلة إجراءات عمل قطاعات الهيئة والمكاتب التابعة للمدير التنفيذي بما يتوافق مع القواعد واجبة التطبيق، ليصبح مجموعها (242) إجراءً تتوزع وفق الآتي:
 - (34) إجراء عمل للمكاتب التابعة للمدير التنفيذي.
 - (26) إجراء عمل لقطاع الشؤون القانونية.
 - (40) إجراء عمل لقطاع الأسواق.
 - (71) إجراء عمل لقطاع الإشراف.
 - (71) إجراء عمل لقطاع الخدمات المساندة.
- تطوير مؤشرات الأداء التشغيلية اللازمة لقياس إجراءات عمل الوحدات التنظيمية بالهيئة، ليصبح عدد مجموعها- (280) مؤشراً تتوزع وفق الآتي:
 - (31) مؤشراً للمكاتب التابعة للمدير التنفيذي.
 - (24) مؤشراً لقطاع الشؤون القانونية.
 - (47) مؤشراً لقطاع الأسواق.
 - (106) مؤشراً لقطاع الإشراف.
 - (72) مؤشراً لقطاع الخدمات المساندة.
- استحداث لجنة منبثقة عن مجلس المفوضين بسمى "لجنة إدارة المخاطر"، كما تم تطوير سياسة إدارة المخاطر التشغيلية بالهيئة.
- تنفيذ إجراءات تحديثية شملت كلاً من: لوائح اللجان المنبثقة عن المجلس و دليل السياسات والإجراءات التنفيذية للمشتريات والعقود والمخازن، واللائحة الداخلية للجنة فحص العروض، وكذلك دليل سياسات إدارة تقنية المعلومات.

مجال تنظيم وتطوير بيئة العمل الداخلية

تطوير الأداء وإدارة المخاطر

523
صلاحيات الاعتماد

6
إجراءات عمل

242
دليل إجراء عمل

280
مؤشر أداء تشغيلي مطور

مجال التطوير التقني

أمن المعلومات
2 مشاريع جديدة
6 أنظمة محدثة

البنية التحتية التقنية
1 مشروع
5 عمليات تطوير أنظمة

التحول الرقمي
11 نظاماً تقنياً مطوراً تم تطبيقه

الدعم الفني
45 فعالية تم تقديم الدعم لها

مجال تنظيم الشؤون المالية والخزانة

المحاسبة
1172 قيد يومي
1701 سند صرف
1370 سند قبض

الميزانية
591 طلب شراء
1025 نموذج صرف فواتير
215 نموذج مخصص سفر

المشتريات
604 طلب شراء
433 أمر شراء
463 نموذج صرف فواتير أوامر شراء
230 قائمة محدثة لموردين

المراجعة
1579 تحويل بنكي
32 شيكا
32 إشعار إنشاء وديعة

المجال الإداري وتطوير الموارد البشرية

178
نمطاً وظيفياً تم إعداده

131
وصفاً وظيفياً تم إعداده

250
موظفاً خضعوا لبرنامج تدريبي

البرنامج التدريبي السادس للحدوثي التخرج

الباب السابع

الرؤى والتطلعات المستقبلية



تتضمن الإستراتيجية الحالية للهيئة العديد من المشاريع والمبادرات تمثل بمجملها بعضاً من رؤى الهيئة وتوجهاتها في المدين القريب والمتوسط في الوقت الذي من المنتظر لإستراتيجيتها التالية التي ستبدأ مراحل إعدادها الأولى قريباً أن تتضمن توجهاتها على المدى البعيد.

بصورة أكثر تفصيلاً، يمكن بلورة تصور لرؤى الهيئة خلال الفترة الزمنية المتبقية من الإستراتيجية الراهنة من خلال الإحاطة بمشاريعها الراهنة ومبادراتها المزمع تنفيذها خلال السنوات المتبقية من تلك الإستراتيجية.

وهنا لابد من التأكيد على حرص الهيئة على إنتهاج التخطيط الإستراتيجي أساساً لعملها مع ربط مشاريعها الإستراتيجية بالخطة التنموية الحكومية، حيث ستعمل الهيئة على تطوير منهجية التخطيط الإستراتيجي لديها ووضع إستراتيجيتها للسنوات القادمة التي تعقب إستراتيجيتها الحالية، كما ستعمل على إدراج مشاريعها ضمن خطة التنمية للدولة للسنة المالية (2022/2021).

على صعيد المشاريع الإستراتيجية سيتم العمل وفق مسارين متلازمين: استكمال مشاريع بوشر تنفيذها، والبدء بمبادرات ومشاريع جديدة. فمن المنتظر أن يتم إنجاز المراحل المتبقية من مشاريع إستراتيجية كمشروع تطوير منظومة أسواق المال ومشروع الاختبارات التأهيلية للوظائف واجبة التسجيل، و مشروع إعداد تعليمات معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، إضافة إلى مشروع نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة XBRL، والمشروع الوطني لتعزيز الثقافة المالية، وأخيراً مشروع ترقية تصنيف البورصة.

أما على صعيد المشاريع والمبادرات الجديدة، فمن المنتظر أن يتم العمل في مشاريع عدة بعد أن بدأت مراحل الإعداد لبعضها ، كما أن بعضها من المنتظر إدراجه في الخطة التنموية الحكومية وهو مآتم استعراضه في ثالث أبواب هذا التقرير.

ومن ناحية أخرى، هناك العديد من الأنشطة المتصلة بمختلف مهام الهيئة (البيئة الداخلية، التشريعية، التنظيمية، الرقابية، التوعوية) والتي تخدم تلك المبادرات والمشاريع الإستراتيجية سيتم العمل في إطارها أيضاً، نشير إلى أبرزها بالآتي:

■ على صعيد بيئة العمل الداخلية:

ستتواصل أعمال مراجعة كافة العمليات المالية بالهيئة للتأكد من صحة الإجراءات المتبعة ومطابقتها للتشريعات المطبقة، إضافة إلى تفعيل مهام الرقابة المالية لتطبيق كافة الاختصاصات المنوطة بها في هذا الإطار، كما سيتم إطلاق أنظمة تقنية وقواعد بيانات مركزية خاصة بمؤشرات الأداء التشغيلية لجميع الوحدات التنظيمية في الهيئة بعد الانتهاء من أتمتة إجراءات عملها، وكذلك تفعيل النظام التقني الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية.

■ في المجال التشريعي:

ستتواصل إجراءات إصدار تشريعات جديدة أو إحداث تعديلات على تشريعات قائمة استناداً إلى متطلبات الحاجة العملية، تتناول قضايا عدة ، مثل:

■ أنشطة الاندماج والاستحواذ، وضوابط حماية حقوق الأقلية، و تنظيم عمليات الانقسام للشركات المرخص لها أو المدرجة بشكل منفصل ضمن أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ)

■ أنشطة التراخيص والتسجيل بهدف تنظيم سير العمل وسرعة الإنجاز وتجاوز المعوقات المرصودة.

■ في المجال التنظيمي:

من المنتظر أن يتم العمل على مايلي:

■ توفير منظومة محكمة للتعامل مع المخاطر المستحدثة نتيجة لتقديم أدوات استثمارية جديدة تختلف طبيعة المخاطر المحيطة بتعاملاتها عن تلك المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية في السوق الرسمي، وذلك من خلال توجهات عدة :

● تحليل التداولات الخاصة بكل من (صناع السوق، التداولات على الهامش، سوق خارج المنصة والاختراقات المحتملة فيها، الأدوات المالية المتقدمة كالمشتقات ودراسة مدى تأثير تداولاتها على التداولات في السوق الرسمي).

● إجراء اختبارات الضغط (Stress Testing) بشكل دوري لضمان فعالية منظومة الحماية من المخاطر و متابعة الضمانات المالية لأعضاء النقاص والتحقق من مطابقة المبالغ المحتسبة وفقاً للطريقة المعتمدة من قبل الهيئة.

● تصنيف أعضاء النقاص وفقاً لمعدلات المخاطر ذات الصلة: بأسواق المال وتحديد آلية التعامل معها.

الرؤى والتطلعات المستقبلية

- دراسة متطلبات جهات التصنيف العالمية بشكل دوري وبالأخص تلك المتعلقة بمستويات السيولة وكذلك دراسة أفضل الممارسات Benchmark المتعلقة بإدراج السندات والصكوك وتفعيل أسواقها الثانوية.
- توفير بيئة خصبة لعمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير تلك العمليات دون الإخلال بمبدأ المنافسة والاحتكار، مع الإحاطة بالضمانات لتفادي تعارض المصالح وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين.
- متابعة تطورات الممارسات العالمية الخاصة بالرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطوير عملية رصد الملكيات المباشرة وغير المباشرة للسيطر على شركة مدرجة.
- مراجعة وتحديث آلية عمل انتقال الترخيص الناتج عن تنفيذ عمليات الاندماج لمراعاة كافة الأحوال الواردة والناجمة من هذه العملية.
- إعداد آلية عمل لمتابعة الطلبات المتعلقة بشركات الوساطة المسجلة في بورصة الكويت والمرخص لها من قبل الهيئة في ظل قرارات الهيئة الصادرة بهذا الشأن وذلك بالتنسيق المسبق مع فريق مشروع تطوير السوق نظراً لارتباط استكمال متطلبات الترخيص بالمراحل الانتقالية للمشروع.
- تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية في دولة الكويت وتحديد تشجيع الشراكة المحلية مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتنظيم عملية إصدار ترخيص مزاوله أنشطة الأوراق المالية للراغبين بذلك ممن ينطبق عليهم أحكام قانون هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ولائحته التنفيذية.
- إعداد النظم الآلية لأسهم المنحة وأسهم الخزينة وكذلك إعداد آلية لتنظيم تأسيس الشركات ذات الغرض الخاص وكذلك تعليمات خيار شراء أسهم الموظفين.
- استحداث أدوات استثمارية تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية ومتابعة توفير أوضاع الأدوات الاستثمارية القائمة مع الضوابط المعمول بها.
- العمل على إقامة اتفاقية تعاون فني مع هيئات أسواق مال عالمية بهدف مواكبة ما يصدر عنها من نظم وتعليمات وضوابط وقوانين جديدة خاصة بأنظمة الاستثمار الجماعي. وفتح مجال الانتداب لموظفي الهيئة مع تلك الجهات للارتقاء بكفاءة الموظفين المعنيين بتلك الأنشطة.

■ في المجال الرقابي:

من المنتظر العمل على إنجاز مايلي:

- إعداد دراسة خاصة باصدار مبادئ استرشادية بشأن قدرة الشركات لتحمل المخاطر، وتطوير منهجية الرقابة المبنية على أساس تقييم المخاطر.
- تطوير نماذج لاختبارات الضغط للأشخاص المرخص لهم، وإجراء دراسة شاملة لتجارب عينة من الدول تجاه تنظيم مهنة التدقيق والمراجعة بشكل عام وتحديد دور ومسؤوليات هيئات أسواق المال في مجال الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات.
- إعداد آليات لتصنيف كلٍ من (شركات الاستثمار، شركات الوساطة المالية، مراقبي الحسابات، المدققين الشرعيين).
- إعداد خطط التفتيش بأنواعه "الشامل، محدد الغرض، التفتيش الميداني ذي الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" وذلك للسنة المالية (2020/2021).
- تطوير بعض مواد كتب اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة ذات الصلة بالإفصاح والشفافية لمواكبة آخر التطورات في هذا المجال ومعالجة بعض الإشكاليات التي ظهرت من خلال الممارسة العملية، والبدء في تطبيق نظام XBRL لمتابعة الأشخاص الملزمين بالإفصاح وفق الكتاب العاشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

■ تعزيز التواصل مع الشركات بشكل دائم لتلافي الوقوع في أي مخالفات.

■ التنسيق مع الجهات الحكومية لإجراء ترتيبات ومذكرات تفاهم خاصة بقائمة الأشخاص المطلعين من موظفي تلك الجهات على الشركات المدرجة.

■ في المجال التوعوي:

ستواصل الهيئة جهودها سواءً بمتابعة فعاليتها الدورية أو تنفيذ مبادرات توعوية جديدة، تستهدف بطبيعة الحال شرائح المستثمرين والمعينين بأنشطة الأوراق المالية إضافةً إلى فئاتٍ مجتمعية مختلفة.

■ وفي إطار التعاون المحلي:

ستواصل الهيئة جهود التنسيق محلياً مع الجهات الرقابية المحلية الأخرى كبنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة تنفيذاً لمذكرات التفاهم الموقعة مع تلك الجهات، وكذلك مع اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية لتمثيل الهيئة في مؤشر حماية حقوق المستثمرين الأقلية، كما ستواصل الهيئة جهودها التنسيقية مع الجهات الحكومية بشأن الترتيبات المطلوبة أو مذكرات التفاهم المطلوب توقيعها بشأن قائمة الأشخاص المطلعين من موظفي تلك الجهات لدى الشركات المدرجة.

■ أما على صعيد التعاون الإقليمي والدولي:

فستواصل الهيئة جهود التنسيق مع الجهات المماثلة في دول مجلس التعاون إضافةً إلى تعزيز وتفعيل تواصلها مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) والمشاركة في اجتماعاتها وكذلك فعاليات لجانها المختلفة كلجنتي (AMERC) و(GEMC) وكذلك استكمال جهود التنسيق المشتركة معها في مجالاتٍ شتى، كتزويدها بالتقارير والاستبيانات المطلوبة.

كما أن هناك توجهات عدة لتوقيع اتفاقيات تعاون فني مع هيئات مالية مماثلة لمواكبة ما يصدر من تعليمات ونظم وضوابط وقوانين خاصة ببعض أنشطة الهيئة كتلك المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي على سبيل المثال.

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى أن التوجهات المستقبلية للهيئة إنما تنبثق من رؤيتها الهادفة للتوصل إلى "الريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني" وذلك من خلال تعزيز النظام الإشرافي والرقابي ليكون داعماً لأسواق مال جاذبة وتنافسية في دولة الكويت قائمة على مبادئ العدالة والشفافية والنزاهة وتواكب أفضل الممارسات الدولية، الأمر الذي يمكنها بصورة أكيدة من أداء الدور المنوط بها في إطار التوجهات التنموية الإستراتيجية الحكومية وفق رؤية (الكويت 2035) والمتمثلة في التحول إلى مركز مالي إقليمي قوامه بيئة استثمارية مواتية تمثل المنظومة المتطورة لسوق المال إحدى أهم مقوماتها، وهي على ثقة تامة بتحقيق توجهاتها تلك لكفاءة منتسبيها وتعاون شركائها في منظومة أسواق المال، ودعم حكومي لجهودها، وتوجيهات سامية تمثل نهج عملها.

الباب الثامن

البيانات المالية للسنة المالية 2020 / 2019





هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
وتقرير مراقب الحسابات المستقل



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في صافي الموجودات
6	بيان التدفقات النقدية
22 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية

Deloitte.

دبيلوت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062
الكويت

هاتف : +965 2240 8844 - 2243 8060
فاكس : +965 2240 8855 - 2245 2080
www.deloitte.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين

هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لهيئة أسواق المال (هيئة عامة مستقلة) "الهيئة" والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2020 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في صافي الموجودات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للهيئة كما في 31 مارس 2020 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن الهيئة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الهيئة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يتقرر تصفية الهيئة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للهيئة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

Deloitte.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة أعضاء مجلس المفوضين (تتمة)
هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لراينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الهيئة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الهيئة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الهيئة عن مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.



بدر عبدالله الزمان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة "أ"
ديلويت وتوش - الزمان وشركاه

الكويت في 16 يونيو 2020

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2020 / 2019



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
2,982,577	7,077,344		حسابات جارية بالبنوك
90,674,599	112,974,762	5	ودائع لأجل
1,034,430	2,686,644	6	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
94,691,606	122,738,750		
الموجودات غير المتداولة			
-	3,200,818	7	حق استخدام أصول مستأجرة
561,573	310,082	8	موجودات غير الملموسة
1,326,538	1,944,311	9	ممتلكات ومعدات
1,888,111	5,455,211		
96,579,717	128,193,961		مجموع الموجودات
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
8,012,173	7,366,017	10	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
19,800,000	4,000,000	11	مستحق لوزارة المالية
-	1,064,265	7	التزامات مقابل عقود تأجير
27,812,173	12,430,282		
المطلوبات غير المتداولة			
7,172,358	8,895,965		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
-	15,229,102	11	مستحق لوزارة المالية
-	2,311,142	7	التزامات مقابل عقود تأجير
7,172,358	26,436,209		
34,984,531	38,866,491		مجموع المطلوبات
61,595,186	89,327,470		صافي الموجودات
يتم تمويله كما يلي: -			
40,000,000	40,000,000	12	رأس المال التشغيلي
45,457,115	71,518,636	12	الاحتياطي العام
(23,861,929)	(22,191,166)		صافي خسارة السنة
61,595,186	89,327,470		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

أ.د. أحمد عبدالرحمن الملحم
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال
والمدير التنفيذي

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 مارس 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	
			الإيرادات
2,621,622	2,507,135	13	رسوم التراخيص والغرامات
2,158,002	4,221,170		إيرادات فوائد
8,837	146,254		إيرادات أخرى
4,788,461	6,874,559		إجمالي الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى
22,096,467	23,432,454	14	تكاليف موظفين
5,518,988	3,510,241	15	مصروفات إدارية أخرى
1,034,935	2,123,030	9 و 8 و 7	استهلاكات وإطفاءات
28,650,390	29,065,725		إجمالي المصروفات
(23,861,929)	(22,191,166)		صافي خسارة السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
(23,861,929)	(22,191,166)		إجمالي الخسائر الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

بيان التغيرات في صافي الموجودات للسنة المنتهية في 31 مارس 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

المجموع	الاحتياطي العام	رأس المال التشغيلي	
83,961,707	43,961,707	40,000,000	الرصيد كما في 1 أبريل 2018
(23,861,929)	(23,861,929)	-	صافي خسارة السنة
			صافي متحصلات عملية خصخصة شركة بورصة الكويت
1,495,408	1,495,408	-	(إيضاح 12.2)
61,595,186	21,595,186	40,000,000	الرصيد كما في 31 مارس 2019
61,595,186	21,595,186	40,000,000	الرصيد كما في 1 أبريل 2019
			التعديلات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16
(115,337)	(115,337)	-	(إيضاح 2.2.1)
61,479,849	21,479,849	40,000,000	الرصيد كما في 1 أبريل 2019 المعدل
(22,191,166)	(22,191,166)	-	صافي خسارة السنة
50,038,787	50,038,787	-	تمويل الاحتياطات النقدية (إيضاح 12)
89,327,470	49,327,470	40,000,000	الرصيد كما في 31 مارس 2020

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2019	2020	إيضاح	
(23,861,929)	(22,191,166)		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			صافي خسارة السنة
			تسويات:
-	203,864	7	فوائد الإيجارات المحملة
(2,158,002)	(4,221,170)		إيرادات فوائد
1,034,935	2,123,030	7 و 8	استهلاكات وإطفاءات
1,982,727	1,876,516		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المكون خلال السنة
(23,002,269)	(22,208,926)		خسارة العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل
19,415,669	(553,203)		نعم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
1,756,788	(646,156)		نعم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
(1,829,812)	(23,408,285)		النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(245,381)	(152,909)		مكافأة نهاية الخدمة للموظفين - المدفوع خلال السنة
(2,075,193)	(23,561,194)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
2,168,686	2,551,261		إيرادات فوائد محصلة
677,053	(22,300,163)		ودائع لأجل
(230,005)	(100,362)	8	المدفوع لاقتناء موجودات غير ملموسة
(211,121)	(1,322,223)	9	المدفوع لاقتناء ممتلكات ومعدات
-	213		المحصل من بيع ممتلكات ومعدات
2,404,613	(21,171,274)		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
-	40,000,000	12.1	تمويل الاحتياطات النقدية
1,495,408	10,038,787	12.2	صافي المحصل من خصخصة البورصة
-	(1,211,552)		المدفوع من التزام الإيجار
1,495,408	48,827,235		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
1,824,828	4,094,767		صافي التغير في النقد والنقد المعادل
1,157,749	2,982,577		النقد والنقد المعادل في بداية السنة
2,982,577	7,077,344		النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. نبذة عن الهيئة

تأسست هيئة أسواق المال "الهيئة" بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية والصادر بتاريخ 21 فبراير 2010 كهيئة عامة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية يشرف عليها وزير التجارة والصناعة. بتاريخ 4 مايو 2015، تم صدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وقد تم نشر القانون بالجريدة الرسمية في 10 مايو 2015.

تهدف الهيئة إلى ما يلي:

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
 - تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.
 - توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية.
 - تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية.
 - تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
 - العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.
 - توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.
- وفقاً لأحكام المادة (24) من القانون رقم 7 لسنة 2010، يحظر على الهيئة القيام بأي عمل تجاري. كما لا يجوز لها إقراض الأموال أو إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها.

إن عنوان الهيئة المسجل هو: صندوق بريد رقم 3913 الصفاة، 13040 الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من مجلس مفوضي الهيئة بتاريخ 7 يونيو 2020.

2. أسس الإعدادات والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعدادات

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بما لا يخالف أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية. تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية. تم تطبيق السياسات المحاسبية أدناه على أساس متماثل لكل السنوات المعروضة باستثناء ما تم الإشارة إليه بإيضاح 2.2 حول تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية خلال السنة الحالية

طبقت الهيئة المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي أصبحت سارية في الفترة الحالية. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات أي أثر مادي على البيانات المالية للهيئة باستثناء ما هو مبين أدناه:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار"

الأثر العام

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار" محل المعايير والإرشادات الحالية المتعلقة بعقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار" والتفسيرات 4 "تحديد ما إذا كان الترتيب ينطوي على عقد إيجار" و 15 "عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز" و 27 "تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في يناير 2016، ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. ينص المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على أنه ينبغي الاعتراف بشكل عام بجميع عقود الإيجار والحقوق التعاقدية والالتزامات المرتبطة بها في بيان المركز المالي للشركة، ما لم تكن مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن عقد الإيجار مرتبط بأصل ذو قيمة قليلة. لذا، لن يتم تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي كما كان مطلوباً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار". لم تكن هناك عقود إيجار تتطلب إجراء تعديل على أصول حق الاستخدام كما في تاريخ التطبيق المبدي.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الأثر على السياسة المحاسبية:

حتى نهاية عام 2018، كانت عقود الإيجار يتم تصنيفها كعقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي. كما كانت المدفوعات التي تتم بموجب عقود الإيجارات التشغيلية (مخصوصاً منها أي حوافز مستلمة من المستأجر) يتم تحميلها ضمن بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار.

اعتباراً من 1 يناير 2019، يتم الاعتراف بعقود الإيجارات كأصل "حق الاستخدام" والتزام مقابل في التاريخ الذي يكون فيه الأصل المؤجر متاحاً للاستخدام من قبل الهيئة، ما لم تكن مدة الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن عقد الإيجار مرتبط بأصل ذو قيمة قليلة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناتجة عن عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. يتم استهلاك أصل "حق الاستخدام" على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار على أساس القسط الثابت، أيهما أقرب. يتم توزيع كل دفعة من مدفوعات التزامات عقود الإيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل ضمن بيان الدخل على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم خصم دفعات عقود الإيجارات باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقود الإيجارات. في حال عدم التمكن من تحديد ذلك المعدل، يتم استخدام سعر الفائدة على الاقتراض، والذي يمثل المعدل الذي يجب على المستأجر تكبدته لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل له قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بموجب شروط وأحكام مماثلة.

إن الدفعات المرتبطة بعقود الإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجارات التي تنطوي على موجودات منخفضة القيمة يتم الاعتراف بها كمصروف ضمن بيان الدخل. إن عقود الإيجارات قصيرة الأجل هي عقود الإيجارات التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل. تتضمن الأصول ذات القيمة القليلة معدات مكتبية وقطع الأثاث المكتبي صغيرة الحجم.

الوسيلة العملية

في سبيل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للمرة الأولى، قامت الهيئة باستخدام الوسائل العملية التالية وفقاً للمعيار:

- الاعتماد على التقييم السابق لتحديد عقود الإيجار التي تحقق خسائر.
- المحاسبة عن عقود الإيجارات التشغيلية المتبقي من مدتها 12 شهراً أو أقل كما في 1 يناير 2019 باعتبارها عقود إيجارات قصيرة الأجل.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل "حق الاستخدام" في تاريخ التطبيق المبدئي.
- استخدام تقديرات الإدارة عند تحديد مدة عقود الإيجارات إذا كان العقد يشتمل على خيارات تمديد أو إنهاء.
- كما اختارت الهيئة عدم إعادة تحديد ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار كما في تاريخ التطبيق المبدئي. وبدلاً من ذلك وبالنسبة للعقود المبرمة قبل تاريخ الانتقال، اعتمدت الهيئة على تقييماتها السابقة وقت تطبيق معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

الأثر على المركز المالي كما في 1 أبريل 2019

- حق استخدام أصول مستأجرة – زيادة بمبلغ 4,267,758 دينار كويتي (إيضاح 7).
- التزامات عقود الإيجارات – زيادة بمبلغ 4,383,095 دينار كويتي.
- الاحتياطي العام – نقص بمبلغ 115,337 دينار كويتي.

2.2.2

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكنها غير سارية والتي لم يتم تطبيقها بشكل مكرر

كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية، لم تقم الهيئة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

سارية على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

1 يناير 2020

تعريف المادية – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية ومعيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

ينص التعريف الجديد على أنه "تعتبر المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها أو تشويشها من المتوقع أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية ذات الغرض العام استناداً إلى تلك البيانات المالية بما يضمن توفير معلومات مالية عن منشأة محددة معدة للتقارير".

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

سارية على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد
1 يناير 2020

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

- تعريف الأعمال – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 اندماج الأعمال
- توضح التعديلات أنه لكي تصبح شركة الأنشطة والأصول مؤهلة كأعمال، ينبغي أن تتضمن مدخلاً وآلية جوهرية كحد أدنى يساهمان معاً بشكل كبير في إنتاج مخرجات. يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الأعمال قد تتحقق دون أن تتضمن جميع المدخلات والآليات اللازمة لإنتاج المخرجات، أي أن المدخلات والآليات المطبقة على هذه المدخلات يجب أن يكون لها "القدرة على المساهمة في إنتاج مخرجات" بدلاً من "القدرة على إنتاج مخرجات".
- تقدم التعديلات اختباراً تركز اختياري يسمح بإجراء تقييم مبسط لما إذا كانت شركة الأنشطة والأصول المكتسبة لا تشكل أعمالاً. استناداً إلى اختبار التركيز الاختياري، لا تعتبر شركة الأنشطة والأصول المكتسبة أعمالاً إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الأصول المكتسبة مركزة في أصل فردي قابل للتحديد أو شركة من الأصول المماثلة القابلة للتحديد.
- 1 يناير 2020 التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 14، ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 37 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة رقم 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والاقتباسات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم.
- 1 يناير 2020 المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الأدوات المالية
- التعديلات المتعلقة بمسائل ما قبل الاستبدال في سياق إصلاح سعر الفائدة بين البنوك
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.
- لا تتوقع الهيئة أن ينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للهيئة في الفترات المستقبلية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الهيئة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

تصنيف الموجودات المالية

تصنف الهيئة موجوداتها المالية عند الاعتراف المبني ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم تصنيف الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل والذمم والأرصدة المدينة الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. لم تقم الهيئة بتصنيف أي من موجوداتها المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين، وتوزيع إيرادات الفائدة على الفترات ذات الصلة. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخصائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبني. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخصائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبني.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبني مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الهيئة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبني.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

انخفاض قيمة موجودات مالية

قامت الهيئة بتطبيق المنهج المبسط وقياس مخصص الخسارة للذمم المدينة بمبلغ يعادل قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة المالية. تقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة باستخدام جدول للمخصصات بالرجوع إلى تجارب التعثر في السداد السابقة للمدين وتحليل المركز المالي الحالي للمدين المعدل بعوامل تتعلق بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة لمجالات الأنشطة التي يزاول فيها المدينون أنشطتهم وتقييم التوجه الحالي والمتوقع للظروف كما في تاريخ التقرير.

تقوم الهيئة بشطب الذمم المدينة عند وجود معلومات تشير إلى أن المدين يواجه صعوبات مالية ولا يوجد احتمال واقعي للاسترداد أو عندما يخضع المدين لعملية تصفية أو دخوله في إفلاس أو مضى على استحقاق الذمم المدينة أكثر من 180 يوم.

تطبق الهيئة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد والأرصدة لدى البنوك. تستخدم الهيئة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام الهيئة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم الهيئة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت الهيئة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر الهيئة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

- (1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
- (2) محتفظ بها للمتاجرة؛
- (3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الهيئة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات الهيئة أو الغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.2 الموجودات غير الملموسة

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم الإطفاء بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد والتي تم اقتنائها بصفة مستقلة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

يتم حذف الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عند ثبوت عدم وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الاستخدام. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد بمقدار الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الدفترية للأصل المستبعد، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.3 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

يتم احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية المقدرة. يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات. تدرج الموجودات قيد التنفيذ ضمن بند الممتلكات والمعدات حتى يتم استكمالها وتجهيزها لتكون صالحة للاستخدام، وفي هذا التاريخ يتم إعادة تبويبها ضمن الموجودات المشابهة لها، ويتم البدء في احتساب استهلاك لها اعتباراً من ذلك التاريخ.

2.3.4 انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة وغير الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم إثبات الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الشامل مباشرة.

2.3.5 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوقة فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص للمبالغ الواجبة الدفع نظير مكافأة نهاية الخدمة / مخصص أرصدة الإجازات لجميع العاملين المدرجين في كشف الرواتب بالهيئة عن فترات خدماتهم المتجمعة في تاريخ المركز المالي (نهاية كل سنة مالية) طبقاً للقواعد المعتمدة من قبل مجلس مفوضي الهيئة.

إن هذا الالتزام غير ممول ويتم احتسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية، وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام بالهيئة.

2.3.7 تحقق الإيراد

- يتم إثبات إيرادات الهيئة المترتبة على تقديم الخدمات عندما يتم تنفيذ الخدمة المتعاقد عليها، ويتم إثبات الإيرادات المتعلقة بالغرامات سواء بمقتضى حكم قضائي أو غير ذلك.
- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم التراخيص وإيرادات استثمار فوائض الأموال على مدى زمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات رسوم الإدراج وحصة من عمولة التداول والغرامات المالية في نقطة زمنية محددة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.8 المحاسبة عن عقود الإيجار

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 أبريل 2019

عندما تكون الهيئة هي الطرف المستأجر

تحدد الهيئة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف الهيئة بأصل حق الاستخدام والتزام مقابل عقد الإيجار في التاريخ الذي يكون فيه الأصل متاحاً للاستخدام من قبل الهيئة (تاريخ بدء العقد). اعتباراً من ذلك التاريخ، تقوم الهيئة بقياس حق الاستخدام بالتكلفة والتي تتكون من:

- قيمة القياس المبني للالتزام عقد الإيجار.
- أي دفعات إيجارية مسددة في أو قبل تاريخ بدء مدة عقد الإيجار، ناقصاً أي حوافز إيجار مقدمة.
- أي تكاليف مباشرة أولية؛ و
- تقدير للتكاليف التي سيتم تكبدها لإعادة الأصل محل العقد إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة، ويجب الاعتراف بها على أنها جزء من تكلفة أصل "حق الاستخدام" عندما تتكبد الهيئة الالتزام بتلك التكاليف المتكبدة في تاريخ بدء مدة العقد أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.
- في تاريخ بدء مدة العقد يتم قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات الإيجارية غير المسددة في ذلك التاريخ. اعتباراً من ذلك التاريخ، يتم خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، إذا أمكن تحديد هذا المعدل بسهولة. إذا كان لا يمكن تحديده بسهولة، تستخدم الهيئة معدل اقتراضها الإضافي.
- تتكون الدفعات الإيجارية المتضمنة في قياس التزام عقد الإيجار من للدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد الإيجار والتي لم تسدد في تاريخ بدء مدة العقد:
- الدفعات الثابتة (بما في ذلك دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات عقد إيجار متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متأكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، و
- دفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد الإيجار
- يتم الاعتراف بدفعات إيجارات عقود الإيجار قصيرة الأجل والأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في بيان الدخل.
- عند تحمل الهيئة التزام مقابل تكاليف إزالة الأصل المستأجر أو رده إلى المكان الذي يقع فيه أو إعادة موقع الأصل المعني للحالة المطلوبة وفقاً لشروط وأحكام عقد الإيجار، يتم تكوين مخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37. يتم إدراج التكاليف ضمن قيمة أصل حق الاستخدام ذو الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

القياس اللاحق

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس الهيئة أصل حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي للأصل ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تحدد الهيئة ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة وتعترف بأي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة في بيان الدخل. يبدأ الاستهلاك عند تاريخ بدء مدة عقد الإيجار.

تطبق الهيئة معيار المحاسبة الدولي 36 لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد تعرض للانخفاض في القيمة ويتم المحاسبة عن أي خسارة محددة ناتجة عن الانخفاض في القيمة كما هو مبين في إيضاح 2.3.4.

بعد تاريخ بدء مدة العقد، تقيس الهيئة التزام عقد الإيجار عن طريق زيادة القيمة الدفترية بما تعكس أثر الفائدة على التزام عقد الإيجار وتخفيض القيمة الدفترية بما يعكس أثر دفعات عقد الإيجار المسددة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- تعيد الهيئة قياس التزام عقد الإيجار (وتقوم بإجراء التسوية الملائمة على أصل حق الاستخدام ذي الصلة) عند:
 - تغير مدة عقد الإيجار أو عندما يكون هناك حدث مهم أو عندما يطرأ تغيير في الظروف نتيجة التغير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
 - تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغيرات التي طرأت على المؤشر أو المعدل أو الدفعات المتوقعة للقيمة المتبقية المكفولة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير معدل (ما لم يكن تغير دفعات عقد الإيجار بسبب التغير في معدل الفائدة ذو الطبيعة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر الخصم المعدل).
 - تعديل عقد الإيجار وعدم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام عقد الإيجار استناداً إلى مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم دفعات عقد الإيجار باستخدام سعر الخصم المعدل في التاريخ الفعلي للتعديل. توزع كل دفعة إيجار بين الالتزام وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل على بيان الدخل خلال مدة عقد الإيجار كي تنتج معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة. إن معدل الفائدة الدوري الثابت هو معدل الخصم المستخدم في القياس المبني لالتزام عقد الإيجار.
- بالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري أو أكثر مع مكون غير إيجاري واحد أو أكثر، يجب على المستأجر توزيع المقابل المالي في العقد على كل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري، والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية.

عندما تكون الهيئة هي الطرف المؤجر

- يتم تصنيف عقود الإيجار التي تكون فيها الهيئة هي الطرف المؤجر كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي. عندما تنتقل شروط عقد الإيجار كافة مخاطر ومناقص الملكية إلى المستأجر، يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي.
- وتصنف كافة عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلي.
- يتم الاعتراف بإيراد التأجير من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الإيجار. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم إطفائها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.
- عندما يشتمل العقد على مكونات إيجارية وغير إيجارية، تطبق الهيئة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتوزيع مقابل العقد على كل مكون.

المطابقة قبل 1 أبريل 2019

- يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون الهيئة هي الطرف المؤجر

- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون الهيئة هي الطرف المستأجر

- يتم الاعتراف بالمبني بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.9 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

- يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية باستخدام عملة البيئة الاقتصادية التي تقوم الهيئة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي.



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للهيئة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية.
يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

3. إدارة المخاطر المالية

عوامل المخاطر المالية

إن أنشطة الهيئة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر التغير في القيمة العادلة ومخاطر التغير في معدلات الفائدة) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأسعار.
تقوم الهيئة برصد وإدارة مخاطر السوق من خلال الإشراف المنتظم على ظروف السوق والتغيير في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السوق.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملة الأجنبية في خطر التغير في قيمة الأداة المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.
كما في 31 مارس 2020 و 2019 لا تتعرض الهيئة لذلك الخطر نظراً لعدم وجود موجودات أو مطلوبات مادية مقومة بعملة أجنبية.

مخاطر القيمة العادلة

إن مخاطر القيمة العادلة هي المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.
كما في 31 مارس 2020 و 2019 لا توجد موجودات مالية معرضة لذلك الخطر حيث أنه لا يجوز للهيئة الاستثمار في كافة الأوراق المالية كالأسهم والسندات والمشتقات المالية ووحدات الصناديق الاستثمارية.

مخاطر معدلات الفائدة

هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار معدلات الفائدة في السوق.
وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، بإمكان الهيئة استثمار فوائضها المالية في الودائع المصرفية سواء بالعملة المحلية (الدينار الكويتي) أو العملات الأجنبية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار مخاطر تذبذب أسعار العملات عند الاستثمار في ودائع العملات الأجنبية.
وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، كما من الممكن أن تشمل الودائع المصرفية البنوك العاملة في الكويت أو خارجها بما يحقق للهيئة أعلى العوائد بأقل مخاطر ممكنة وذلك وفقاً لقرار من المدير التنفيذي، ويجوز استثمار أموال الهيئة في أذون الخزانة الحكومية.
تقوم الهيئة بمراعاة المبادئ الأساسية التالية عند استثمار فوائض الأموال الخاصة بها:

- المخاطر
- السيولة
- الربحية

وعليه، تراعي الهيئة في تحديد استثماراتها أن تكون منخفضة المخاطر (المخاطر) وأن تكون ذات قابلية عالية للتسييل بأسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة (السيولة) وبحيث تحقق أكبر عائد ممكن على الاستثمار (الربحية).

بلغت الموجودات المالية المحملة بأسعار فائدة مبلغ 112,974,762 دينار كويتي كما في 31 مارس 2020 (90,674,599 دينار كويتي كما في 31 مارس 2019).

في حالة تغير سعر الفائدة بمقدار 0.5% سوف يتغير صافي الربح بمقدار 564,874 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (453,373 دينار كويتي - 2019).

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مخاطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة الهيئة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الهيئة. لا يجوز للهيئة منح القروض بأي شكل من الأشكال. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والودائع لاجل والذمم والارصدة المدينة الأخرى. تقوم الهيئة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والودائع لدى البنوك من خلال التعامل مع مؤسسات مالية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم الهيئة بمراجعة توزيع الاستثمار في أكثر من مؤسسة مصرفية لتجنب مخاطر التركيز، بحيث لا تتجاوز قيمة الأموال المستثمرة لدى أي مؤسسة مصرفية النسب المنصوص عليها في اللوائح الداخلية من إجمالي الأموال التي يتم استثمارها.

مخاطر السيولة

هي خطر عدم قدرة الهيئة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. طبقاً للمادة (21) من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته اللاحقة، يكون للهيئة احتياطيائ نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس المفوضين مقدار هذه الاحتياطيائ وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيائ، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزينة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص (إيضاح 12).

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من الهيئة والواردة في إيضاح رقم (2) يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للهيئة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية:

تحييد مدى وجود سيطرة على شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (ش.م.ك.ع.)

قامت الهيئة بتأسيس شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (شركة البورصة)، كما قامت بصداد رأس مالها بالكامل. بالرغم من ذلك، ترى الهيئة أنها لا تمارس أية سيطرة على أنشطة شركة البورصة، نظراً لما يلي:

- وفقاً لأحكام المادة (24) من القانون رقم (7) لسنة 2010، يحظر على الهيئة إصدار الأوراق المالية أو الاستثمار فيها وبالتالي لا يجوز للهيئة الاستثمار في أسهم. واستثناءً من ذلك تم تكليف الهيئة بإنشاء شركة البورصة ومن ثم خصصتها وفقاً لما ورد بالمادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010.
 - إن أعضاء مجلس إدارة شركة البورصة هم أعضاء مستقلين ولا يوجد من ضمنهم أي ممثل للهيئة. يقوم مجلس إدارة شركة البورصة بتسيير أعمال شركة البورصة بشكل مستقل دون الرجوع إلى الهيئة.
 - لا تستحق الهيئة أية توزيعات نقدية أو عوائد من أي نوع بخلاف أصل المبلغ المسدد وبالفعل لم تحصل الهيئة على أية توزيعات نقدية منذ تأسيس شركة البورصة.
 - خلال السنة الحالية، انتهت الهيئة إجراءات المزايدة على أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية. كما في 31 مارس 2020، لا تمتلك الهيئة أي حصة في شركة بورصة الكويت للأوراق المالية (إيضاح 12.2).
- بناءً على ما سبق، ترى الهيئة أنها لا تتحكم في شركة البورصة كما أنها ليست معرضة لأية عوائد متغيرة منها. ومن ثم، لم يتم تجميع البيانات المالية لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة، في حال ما إذا كانت إدارة الهيئة قد رأت وجود سيطرة على أنشطة شركة البورصة كان سيتم تجميع بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة:

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الهيئة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.3.1 انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

مطلوبات محتملة/مطلوبات

تنشأ المطلوبات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخرج بالكامل عن سيطرة الهيئة. يتم تسجيل مخصصات المطلوبات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه لقاء أي مطلوبات محتملة يستند إلى تقديرات الإدارة.

انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الهيئة سنوياً باختبار انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 2.3.4 يتم تحديد القيمة الممكن استردادها لأصل فردي على أساس طريقة القيمة المستخدمة. تستخدم هذه الطريقة توقعات حول التدفقات النقدية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل المخصوم وفقاً لمعدلات السوق.

تقوم إدارة الهيئة بتحديد الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة ومبلغ الاستهلاك والإطفاء المتعلق بها. سيتغير كل من مبلغ الاستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

خصم دفعات الإيجارات

يتم خصم دفعات الإيجارات باستخدام سعر الفائدة الإضافي على الاقتراض للهيئة. طبقت الإدارة أحكام وتقديرات لتحديد سعر الفائدة الإضافي على الاقتراض عند بدء تطبيق معيار 16.

5. ودائع لأجل

يتمثل رصيد الودائع لأجل كما في 31 مارس 2020 في ودائع لدى بنوك محلية بالدينار الكويتي وتستحق خلال فترات تزيد عن ثلاثة أشهر. بلغ متوسط معدل الفائدة على الودائع لأجل 3.64% كما في 31 مارس 2020 (3% كما في 31 مارس 2019).
يتم تقييم الودائع لأجل بأنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة لأن هذه البنوك تخضع لرقابة من قبل البنك الكويت المركزي. وبناءً عليه، تقوم الهيئة بتقدير مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل في نهاية السنة المالية بمبلغ يساوي 12 شهراً من الخسائر الائتمانية المتوقعة.

6. ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى

2019	2020
808,152	2,313,516
91,293	142,911
96,918	96,918
38,067	133,299
1,034,430	2,686,644

إيرادات مستحقة
مصرفات مدفوعة مقدماً
تأمينات مستردة
أرصدة مدينة أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

7. حق استخدام أصول مستأجرة	
قامت الهيئة باعتبارها طرف مستأجر بتأجير مقر إقامتها، تم إبرام عقود الإيجار لفترات ثابتة مع إمكانية التجديد بموافقة الطرفين.	
صافي القيمة الدفترية كما في 1 أبريل 2019 (إيضاح 2.2.1)	صافي القيمة الدفترية كما في 31 مارس 2020
إطفاءات خلال السنة	
3,200,818	3,200,818
31 مارس 2020	
1,064,265	
2,311,142	
3,375,407	
31 مارس 2020	
1,211,552	
2,423,105	
3,634,657	
31 مارس 2020	
1,066,940	
203,864	
49,710	
1,320,514	

التزامات مقابل عقود تأجير المخصصة

مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهر
مبالغ مستحقة السداد بعد 12 شهر

تحليل فترات الاستحقاق غير المخصصة

خلال سنة
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات

يوضح الجدول أدناه الأنواع المختلفة للمصروفات المرتبطة بالإيجارات والمدرجة في بيان الدخل:

مصروف إطفاءات حق استخدام أصول
مصروفات فوائد التزامات إيجارات (إيضاح 15)
مصروفات إيجارات أقل من سنة (إيضاح 15)

8. موجودات غير ملموسة	
المجموع	موجودات قيد التنفيذ
3,266,570	23,079
230,005	78,118
-	(62,050)
3,496,575	39,147
100,362	74,762
-	(60,080)
3,596,937	53,829
2,570,299	-
364,703	-
2,935,002	-
351,853	-
3,286,855	-
310,082	53,829
561,573	39,147
	4 -3

التكلفة
الرصيد كما في 31 مارس 2018
إضافات
المحول من موجودات قيد التنفيذ
الرصيد كما في 31 مارس 2019
إضافات
المحول من موجودات قيد التنفيذ
الرصيد كما في 31 مارس 2020

الإطفاء المتراكم
الرصيد كما في 31 مارس 2018
إطفاءات
الرصيد كما في 31 مارس 2019
إطفاءات
الرصيد كما في 31 مارس 2020

صافي القيمة الدفترية
31 مارس 2020
31 مارس 2019
الأعمار الإنتاجية (سنة)

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2019 / 2020



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للهيئة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

9. ممتلكات ومعدات				
المجموع	موجودات قيد التنفيذ	اثاث وتركيبات وأجهزة	تحسينات مبنائي	التكلفة
4,047,222	466,749	1,841,224	1,739,249	الرصيد كما في 31 مارس 2018
211,121	195,619	15,502	-	إضافات
(113,902)	(87,564)	(26,338)	-	استبعادات
-	(407,794)	407,794	-	المحول من موجودات قيد التنفيذ
4,144,441	167,010	2,238,182	1,739,249	الرصيد كما في 31 مارس 2019
1,322,223	1,225,731	96,492	-	إضافات
(93,574)	-	(93,232)	(342)	استبعادات
-	(61,509)	61,509	-	المحول من موجودات قيد التنفيذ
5,373,090	1,331,232	2,302,951	1,738,907	الرصيد كما في 31 مارس 2020
				الاستهلاك المتراكم
2,173,974	-	1,255,590	918,384	الرصيد كما في 31 مارس 2018
670,232	-	322,743	347,489	استهلاك
(26,303)	-	(26,303)	-	استبعادات
2,817,903	-	1,552,030	1,265,873	الرصيد كما في 31 مارس 2019
704,237	-	355,830	348,407	استهلاك
(93,361)	-	(93,066)	(295)	استبعادات
3,428,779	-	1,814,794	1,613,985	الرصيد كما في 31 مارس 2020
				صافي القيمة الدفترية
1,944,311	1,331,232	488,157	124,922	31 مارس 2020
1,326,538	167,010	686,152	473,376	31 مارس 2019
		5 - 4	5	الأعمار الإنتاجية (سنة)

بناءً على قرار المجلس البلدي بتاريخ 4 أبريل 2016، تم الموافقة على الطلب المقدم من هيئة أسواق المال لتخصيص موقع بمساحة (3800 م²) لإنشاء مقر رئيسي للهيئة مجاناً، وذلك شريطة استيفاء بعض الشروط المحددة من قبل المجلس البلدي. تتضمن الموجودات قيد التنفيذ مبلغ 1,253,081 دينار كويتي تمثل قيمة المسددة مقابل أعمال استشارات والتصاميم لإنشاء المقر الرئيسي للهيئة.

10. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		
2019	2020	
1,304,241	256,913	ذمم دائنة
1,896,217	1,768,481	إيرادات مقبوضة مقدماً*
2,439,757	2,999,753	مخصص الإجازات
1,637,755	1,808,407	مخصصات ومصروفات مستحقة**
240,327	-	محتجزات دائنة
493,876	532,463	أرصدة دائنة أخرى
8,012,173	7,366,017	

* يتمثل رصيد الإيرادات المقبوضة مقدماً في مبالغ رسوم التراخيص السنوية المقبوضة مقدماً عن رسوم تجديد التراخيص السنوية لشركات الوساطة والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

** يتضمن رصيد مخصصات ومصروفات مستحقة مبلغ 1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2020 (1,222,644 دينار كويتي كما في 31 مارس 2019) تتمثل في إيرادات الإيجارات المحصلة من مستأجري مبنى السوق حيث قررت الهيئة عدم الاعتراف بإيرادات مبنى السوق المحصلة من قبل السوق بعد تاريخ 1 يناير 2014 (تاريخ انتهاء حق استغلال المبنى) وحتى تاريخ 3 أكتوبر 2016 وذلك لحين البت في أحقية الاعتراف بتلك الإيرادات.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

11. مستحق لوزارة المالية

وفقاً للمادة رقم 156 من القانون رقم 7 لسنة 2010، آلت إلى الهيئة بعض الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 1 إبريل 2018. قام سوق الكويت للأوراق المالية بإبرام اتفاقية ترخيص استغلال مع وزارة المالية والتي بموجبها تم الترخيص للسوق بشغل واستغلال المبنى المملوك للدولة وساحة الأرض الملحقة به ليكون مقراً لسوق الكويت للأوراق المالية. يسري هذا الترخيص لمدة خمس وعشرون سنة تبدأ من سنة 1989. إن هذه الاتفاقية تقضي بالتزام السوق بأن يدفع لوزارة المالية كمقابل سنوي لشغل واستغلال مبنى السوق نسبة 50% من الفائض الذي تظهره الميزانية السنوية المعتمدة من لجنة السوق بعد خصم الاحتياطيات التي تقرها اللجنة. لم يتم السوق بسداد أي مبالغ لوزارة المالية حيث رأت إدارة السوق أنها لم تخالف بنود الاتفاقية كما لم يتم احتساب أية مخصصات لهذا الغرض.

لاحقاً، قرر مجلس الوزراء بالقرار رقم (697) الصادر باجتماعه رقم (2015/22) بتاريخ 11 مايو 2015 إعادة المبنى إلى أملاك الدولة وإلزام هيئة أسواق المال بسداد ما يترتب بذمتها لصالح وزارة المالية بشأن المبالغ المستحقة نتيجة استغلال مبنى السوق من تاريخ 12 إبريل 1989 وحتى 27 مارس 2011 بواقع 900,000 دينار كويتي سنوياً. وعلى ذلك قرر مجلس المفوضين تكوين مخصص بكامل المستحقات البالغة 19,800,000 دينار كويتي وتحملها على الرصيد الافتتاحي للاحتياطي العام كما في 1 إبريل 2015، لم يتم سداد أية مبالغ مستحقة من ذلك الرصيد حتى تاريخ هذه البيانات المالية.

بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين كل من هيئة أسواق المال ووزارة المالية بتاريخ 26 يناير 2020، تم الاتفاق على سداد مبلغ وقدره 19,800,000 دينار كويتي مستحق لوزارة المالية خلال فترة خمس سنوات تبدأ اعتباراً من السنة المالية 2020\2021 بواقع 4,000,000 دينار كويتي تسدد في الربع الأول من بداية كل سنة مالية على أن يتم سداد المبلغ المتبقى من رصيد المطالبات في السنة الأخيرة وقدره 3,800,000 دينار كويتي. يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات المخصوصة وغير المخصوصة لذلك الرصيد:

2020
4,000,000
15,229,102
19,229,102

تواريخ استحقاق المطالبات المخصوصة كما يلي:

مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات

2020
4,000,000
15,800,000
19,800,000

تواريخ استحقاق المطالبات غير المخصوصة كما يلي:

مبالغ مستحقة السداد خلال 12 شهراً
أكثر من سنة ولا يتجاوز 5 سنوات

12. رأس المال التشغيلي والاحتياطي العام

12.1 وفقاً للمادة (21) من القانون رقم 22 لسنة 2015 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010، يكون للهيئة احتياطيات نقدية تضمن لها استقراراً مالياً على المدى الطويل لمقابلة الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية، ويتحدد بقرار يصدره مجلس الوزراء - بناءً على اقتراح المجلس - مقدار هذه الاحتياطيات وكيفية تكوينها، وتقوم الهيئة بتوظيف هذه الاحتياطيات، فإذا وصلت إلى المقدار المحدد يحول الفائض إلى الخزينة العامة للدولة، وإذا نقصت في أي وقت عن المقدار المحدد تقوم الحكومة باستكمال وأداء مبلغ النقص. كما يكون للهيئة رأس مال تشغيلي مقداره 40,000,000 دينار كويتي يستخدم للصرف منه على جميع أوجه نشاط الهيئة، ويدفع ويغطي مباشرة من الاحتياطيات النقدية للهيئة، وطبقاً للقواعد التي تنص عليها في اللائحة. ويجوز زيادة رأس مال الهيئة بمرسوم.

بتاريخ 4 مايو 2016، تم تكوين رأس مال تشغيلي تفعيلاً لنصوص القانون رقم 7 لسنة 2010 ولانحته التنفيذية وذلك تحويلاً من الاحتياطي العام للهيئة.

بتاريخ 24 مارس 2019، قامت اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن مجلس الوزراء الموقر في اجتماعها رقم (2019/11) بمناقشة ما انتهت إليه دراسة هيئة أسواق المال بشأن مقدار الاحتياطيات النقدية المطلوبة، وقررت اللجنة الاقتصادية في ذات الاجتماع تكليف كل من الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة أسواق المال لإعداد مذكرة مشتركة تتضمن المقترحات والتصورات اللازمة لتكوين الاحتياطيات النقدية لمواجهة الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية، والمدى الزمني المقترح لتكوينها، وطريقة إدارتها، وسحب واسترداد المبالغ المدفوعة منها.

البيانات المالية للهيئة للسنة المالية 2019 / 2020



هيئة أسواق المال
هيئة عامة مستقلة
دولة الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

بناءً على هذا التكليف، وبتاريخ 11 أبريل 2019، قامت كل من هيئة أسواق المال والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية بالتوقيع على المذكرة المشتركة والتي تضمنت تحديد مقدار الاحتياطيات بمبلغ 450 مليون دينار كويتي، وقد حددت المذكرة المشتركة مقدار الاحتياطيات وكيفية تكوينها، حيث سيتم دفعها كالتالي:

- مبلغ 250 مليون دينار كويتي في صورة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار.
- مبلغ نقدي قدره 200 مليون دينار كويتي (يدخل ضمن ذلك ما لهيئة أسواق المال من احتياطيات نقدية حالية)، ويؤدي مبلغ 120 مليون دينار كويتي من الاحتياطي العام للدولة على مدى ثلاث سنوات بواقع 40 مليون دينار كويتي كل سنة اعتباراً من السنة المالية 2019 - 2020. بحيث يكون الاحتياطي العام للهيئة مبلغ وقدره 200 مليون دينار كويتي.
- وقد أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (1044) المتخذ في اجتماعه رقم (2019/31) المنعقد بتاريخ 29 يوليو 2019 بالموافقة على طلب هيئة أسواق المال تكوين احتياطيات نقدية بقيمة 450 مليون دينار وآلية تأديتها وفق ما جاء بالمذكرة المشتركة الموقعة بتاريخ 11 أبريل 2019. وكجزء من تطبيق القرار، تم تمويل الاحتياطيات النقدية بهيئة أسواق المال بمبلغ 40 مليون دينار كويتي من قبل وزارة المالية.

12.2 خلال السنة المنتهية في 31 مارس 2019، قامت الهيئة بتحصيل مبلغ 21,192,229 دينار كويتي من عملية خصخصة 50% من رأس مال شركة البورصة. تم استخدام مبلغ 19,696,821 دينار كويتي في سداد الرصيد المدين المستحق من شركة البورصة. تم تحويل المبالغ الزائدة (مبلغ 1,495,208 دينار كويتي) إلى الاحتياطي العام للهيئة وفقاً لقرار مجلس مفوضي الهيئة رقم م.م.هـ 4-5 لسنة 2019.

بتاريخ 1 أكتوبر 2019، تم فتح باب الاكتتاب العام للمواطنين لتخصيص نسبة 50% من أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية تطبيقاً لأحكام المادة (33) من القانون رقم 7 لسنة 2010 والمعدلة بموجب القانون رقم (22) لسنة 2015. بلغ المحصل من أعمال الاكتتاب وتخصيص ال 50% من أسهم شركة بورصة الكويت للأوراق المالية 10,038,787 دينار كويتي. تم تحويل تلك المبالغ إلى الاحتياطي العام للهيئة وفقاً لقرار مجلس المفوضين رقم م.م.هـ 4-5 لسنة 2019.

13. رسوم تراخيص وغرامات

2019	2020
1,279,483	1,756,011
1,342,139	751,124
2,621,622	2,507,135

رسوم تراخيص
رسوم الغرامات والعقوبات

إن إيرادات الهيئة تتمثل في الرسوم المقررة لممارسة أنشطتها مثل رسوم التراخيص والإدراج والغرامات المفروضة بموجب أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولانحته التنفيذية.

14. تكاليف موظفين

2019	2020
13,694,723	14,515,448
1,982,727	1,876,516
1,848,771	1,841,442
921,137	998,048
3,649,109	4,201,000
22,096,467	23,432,454

رواتب وأجور
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
إجازات
تأمينات اجتماعية
مكافآت

15. مصروفات إدارية أخرى

2019	2020
1,193,038	49,710
2,253,043	1,246,363
929,746	757,582
172,018	223,305
452,996	501,681
518,147	527,736
-	203,864
5,518,988	3,510,241

مصروفات إيجارات
مصروفات استشارات
مصروفات تدريب
مصروفات سفر وانتقال
مصروفات أخرى
مصروفات صيانة
مصروف فوائد التزيمات إيجارات (إيضاح 7)

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2020 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

16. معاملات مع أطراف ذات صلة
- تتمثل الأطراف ذات الصلة في رؤساء القطاعات في الهيئة. في إطار النشاط الاعتيادي للهيئة تمت خلال السنة معاملات مع بعض الأطراف ذات الصلة وفيما يلي بيان بالمعاملات والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:
- | 2019 | 2020 | المعاملات
رواتب ومكافآت |
|---------|---------|--|
| 173,930 | 391,325 | |
| 421,008 | 518,623 | الأرصدة
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى |
- إن رواتب ومكافآت مفوضي هيئة أسواق المال تحدد بمرسوم.
17. موجودات / مطلوبات محتملة
- موجودات محتملة
- بالإشارة إلى إيضاح (12) فيما يتعلق بتحديد مقدار الاحتياطيات النقدية للهيئة، استلمت الهيئة خطاب ضمان صادر من الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ 250 مليون دينار كويتي. يتم دفعه بالاشتراطات التالية:-
- تم استنفاد مبلغ الاحتياطي النقدي وذلك لمواجهة الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية على أن تلتزم الهيئة بالتعريف الذي وضعته للخطر النمطي.
 - ألا تستخدم الاحتياطيات النقدية لدعم المراكز المالية للشركات تحسباً من الوقوع في التعثر المالي.
- إن قيمة خطاب الضمان غير مثبتة بالقوائم المالية حيث أنها موجودات محتملة، ويتم إثباتها عند التحصيل الفعلي.
- مطلوبات محتملة
- يوجد بعض القضايا المتداولة على الهيئة، كما تحل هيئة أسواق المال محل سوق الكويت للأوراق المالية في حقوقه والتزاماته المقام فيها الدعاوي والطعون القائمة قبل اتفاقية تحويل مرفق البورصة ونقل أصول المرفق المادية والمعنوية والتي أبرمت خلال عام 2016. وبرأي المستشار القانوني للهيئة، ليس من المتوقع أن تكون للقضايا المقامة ضد الهيئة وسوق الكويت للأوراق المالية تأثير مادي على البيانات المالية للهيئة.
18. ارتباطات رأسمالية
- كما في 31 مارس 2020، يوجد لدى الهيئة ارتباطات رأسمالية متعلقة بمشروعات قيد التنفيذ بمبلغ 635,889 دينار كويتي.
19. عدم التأكد
- تم تأكيد ظهور فيروس كورونا المستجد (Covid-19) في جمهورية الصين والذي انتشر لاحقاً إلى العديد من البلدان الأخرى حول العالم. لقد تسبب هذا الحدث في اضطرابات واسعة النطاق للأعمال، مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي. إن نتيجة هذا الحدث غير معروفة، وبالتالي لا يمكن بشكل معقول تحديد الأثر المالي على الهيئة كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية.

الباب التاسع

بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

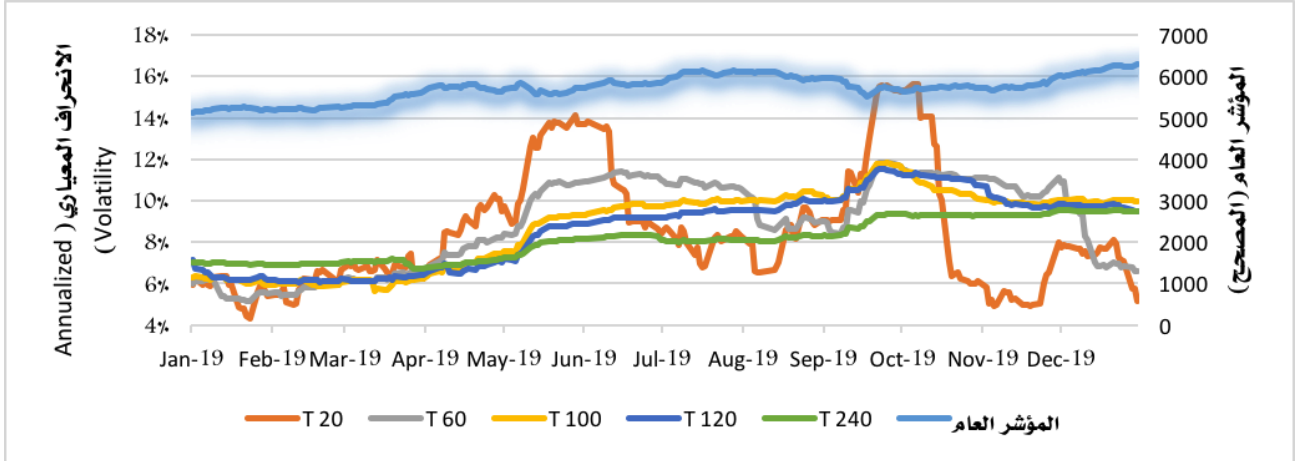


بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

أولاً: ملخص تداولات بورصة الكويت للأوراق المالية

■ قياس تذبذب بورصة الكويت

يوضح الشكل البياني نسبة تذبذب المؤشر العام على فترات: 20 يوم تداول و 60 يوم تداول و 100 يوم تداول و 120 يوم تداول و 240 يوم تداول

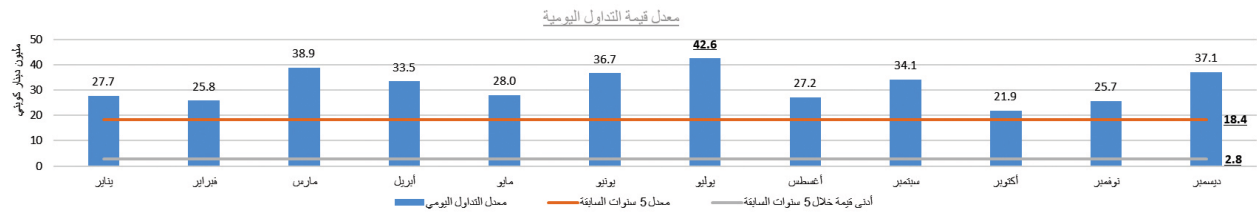


• تم احتساب قيم الانحراف المعياري (Trailing Volatility) على أساس سنوي بناءً على تقلبات المؤشر العام للفترة المحددة حيث تزداد هذه النسبة بزيادة انحراف قيم المؤشر اليومية عن المتوسط لنفس الفترة.

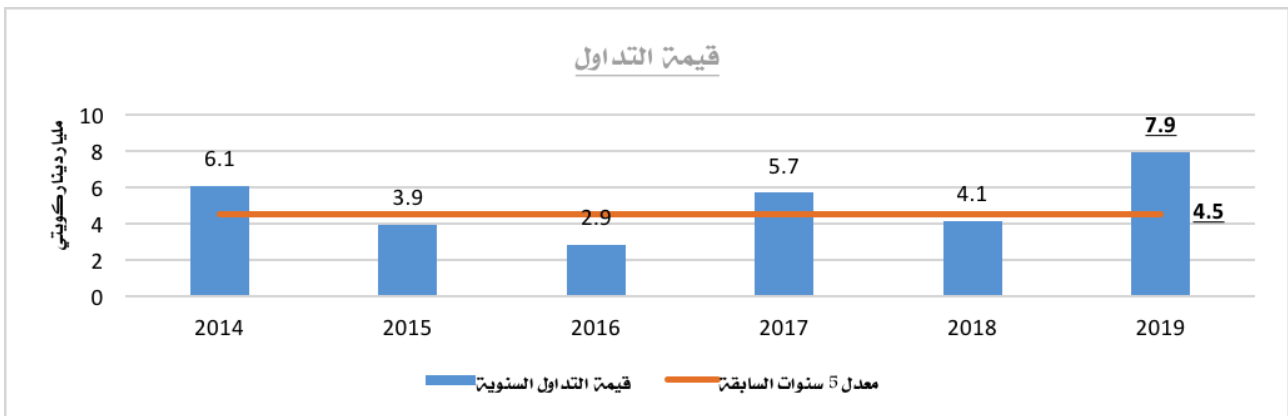
• تم تصحيح المؤشر الوزني للفترة ما قبل أبريل 2018 وذلك للتمكن من احتساب الانحراف المعياري للفترة المطلوبة وذلك وفقاً لآخر قيمة وصل لها المؤشر الوزني (415.78) مقارنة بالقيمة الجديدة للمؤشر العام (5000) بمعامل يساوي 12.025 (5000/415.78)

■ قيمة التداولات

يوضح الشكل البياني التالي معدل قيمة التداول اليومية خلال عام 2019 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:

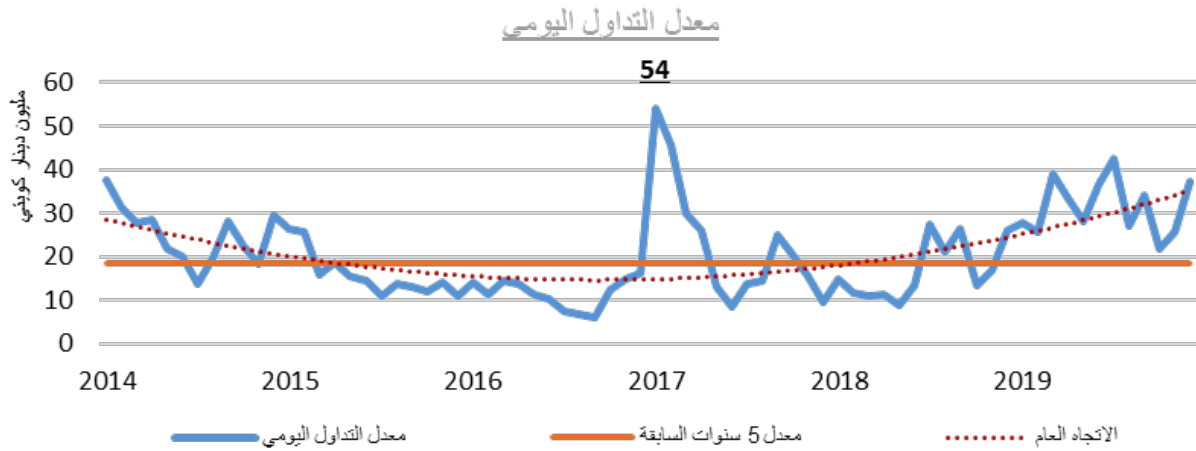


بلغ معدل قيمة التداول اليومية ذروته خلال عام 2019 في شهر يوليو بقيمة بلغت 42.6 مليون دينار كويتي، كما بلغ متوسط هذا المعدل خلال السنوات الخمسة السابقة 18.4 مليون دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.



شكل بياني يوضح قيمة التداول الإجمالية خلال الفترة (2019/2014) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمسة السابقة البالغ 4.5 مليار دينار كويتي.

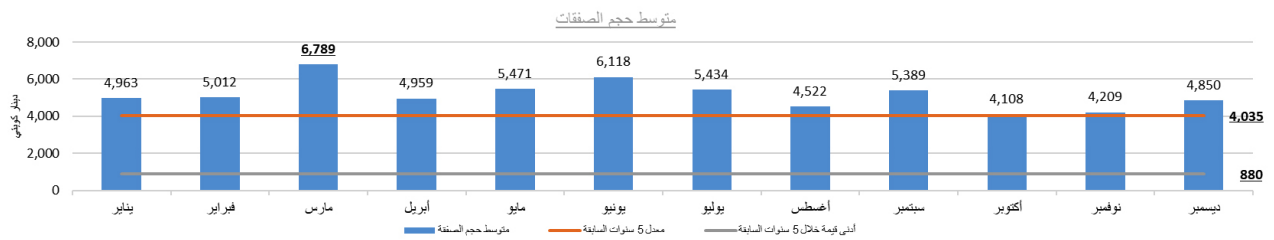
بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019



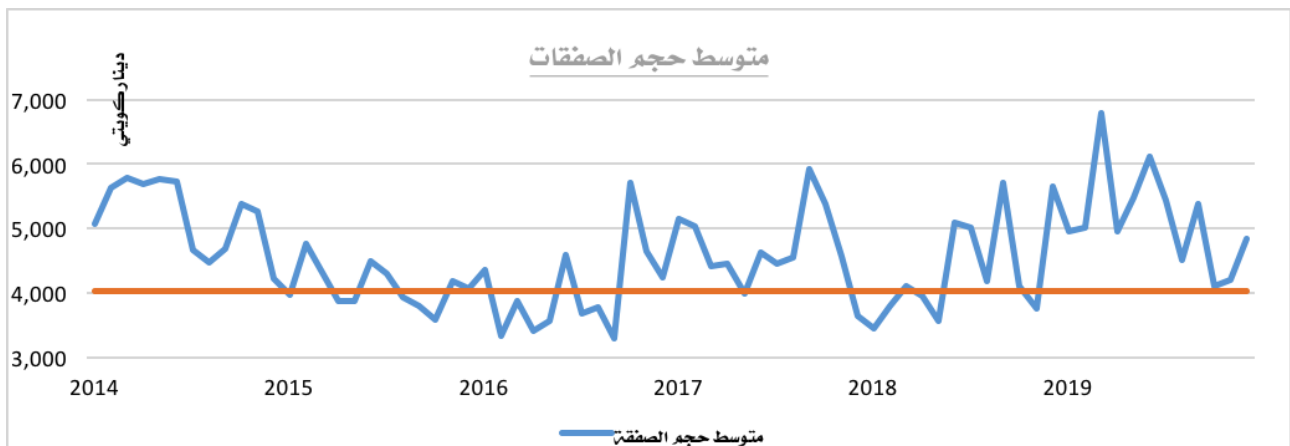
شكل بياني يوضح معدل قيمة التداول اليومية خلال الفترة (2019/2014) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمسة السابقة البالغ 18.4 مليون دينار كويتي

■ حجم الصفقات

يوضح الشكل البياني التالي معدل حجم الصفقات اليومية خلال العام 2019 ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة:



بلغ معدل حجم الصفقات اليومية ذروته خلال العام 2019 في شهر مارس بقيمة بلغت 6,789 دينار كويتي، كما بلغ متوسط قيمة هذا المعدل خلال السنوات الخمسة السابقة 4,035 دينار كويتي، ويعتبر ارتفاع هذا المؤشر استدلالاً إيجابياً.

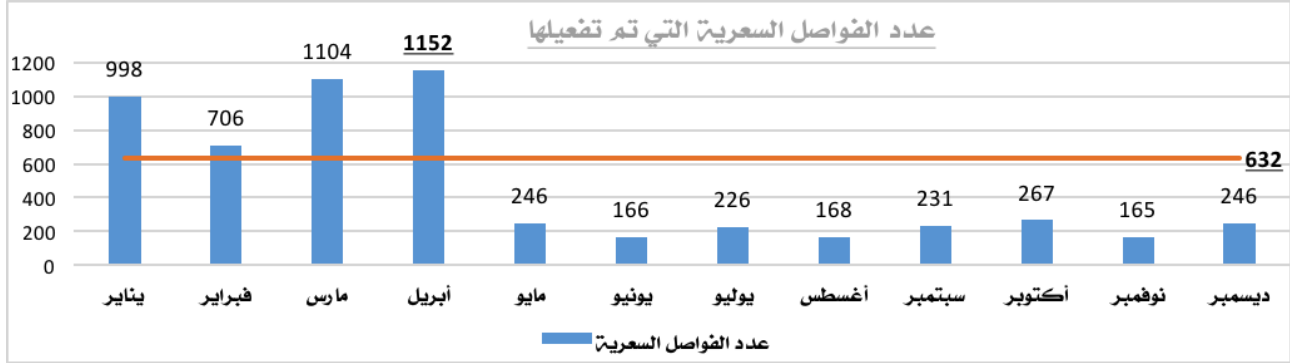


شكل بياني يوضح معدل حجم الصفقات خلال الفترة (2019/2014) ومقارنتها مع معدل السنوات الخمس السابقة

بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

■ الفواصل السعرية

يوضح الشكل البياني التالي عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها خلال العام 2019 ومقارنتها مع متوسط تلك الفترة:

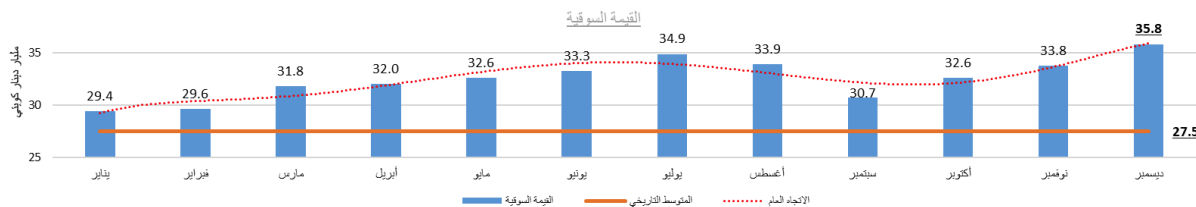


- دخل نظام الفواصل السعرية حيز العمل في شهر أبريل 2018 مع إطلاق المرحلة الثانية من مشروع تطوير منظومة سوق المال، وقد بلغ عدد الفواصل السعرية أعلى مستوياته خلال العام 2019 في شهر أبريل حيث تم تفعيل (1152) فاصلاً سعرياً. علماً بأنه تم تعديل نسبة فاصل تداول الأسهم في نهاية شهر أبريل ليصبح $\pm 10\%$ بدلاً من $\pm 5\%$.
- بلغ متوسط عدد الفواصل السعرية التي تم تفعيلها شهرياً منذ بداية العمل بها في شهر أبريل 2018 (532) فاصلاً سعرياً شهرياً.

■ القيمة السوقية:

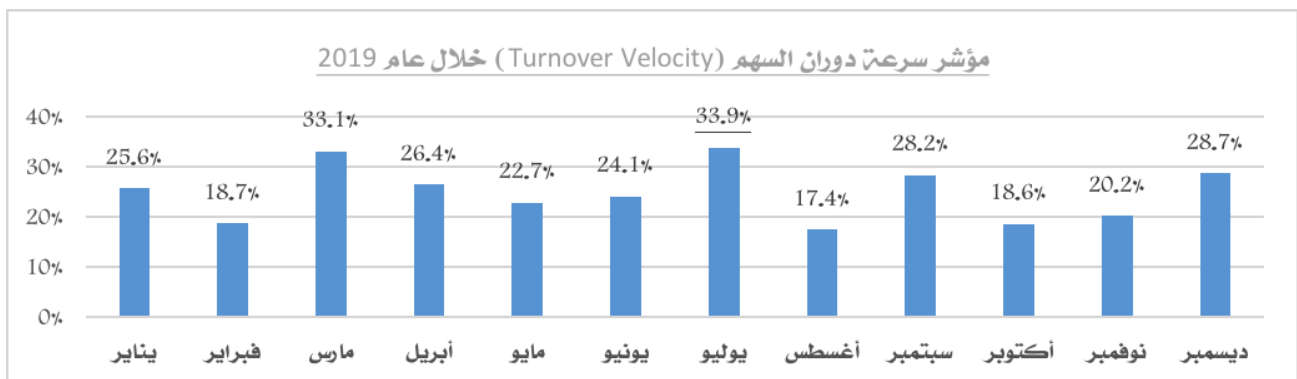
بلغت القيمة السوقية لبورصة الكويت 35.8 مليار دينار كويتي في نهاية العام 2019 وهي أعلى قيمة سوقية سجلت خلال العشر سنوات الماضية، وبلغ معدل القيمة السوقية التاريخي 27.5 مليار دينار كويتي.

الشكل البياني التالي يوضح القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة الكويت في نهاية سنة 2019 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة.



■ مؤشر سيولة السوق

يوضح الجدول التالي معدل مؤشر سرعة دوران السهم (Turnover Velocity) خلال العام 2019 ومقارنته مع معدل العام 2018:



بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

السنة	القيمة المتداولة	القيمة السوقية	معدل دوران السهم Annaualized Turnover Velocity
2018	4,137,964,491	28,574,976,335	%14.5
2019	8,119,558,696	35,797,932,488	%22.7

- بلغ مؤشر سرعة دوران السهم (Annualized Turnover Velocity) خلال العام 2019 ما نسبته 22.7 %، ارتفع هذا المؤشر بنسبة 8.2 % مقارنة بنسبة العام 2018 البالغة 14.5 %.
- بلغ المؤشر ذروته خلال هذه السنة في شهر يوليو الماضي بنسبة 33.9 % وذلك بعد الإعلان في نهاية شهر يونيو عن ضم الكويت المشروط للدخول ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المرتقب في سنة 2020.
- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم خلال الشهر (Monthly Turnover Velocity) على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم الشهري} = \frac{\text{قيمة التداول الشهرية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية الشهر}} \times 12$$

Monthly Turnover Velocity

- تم احتساب مؤشر سرعة دوران السهم (Annual Turnover Velocity) خلال السنة على النحو التالي:

$$\text{مؤشر سرعة دوران السهم السنوي} = \frac{\text{قيمة التداول السنوية}}{\text{القيمة السوقية في نهاية السنة}}$$

Annual Turnover Velocity

■ القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع

يلخص الجدول التالي القيمة السوقية والتداولات حسب القطاع في نهاية سنة 2019:

القطاع	القيمة السوقية	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة التداول	النسبة من إجمالي قيمة التداول	كمية التداول	النسبة من إجمالي كمية التداول	عدد الصفقات	النسبة من إجمالي عدد الصفقات
بنوك	21,684,547,323	60.6%	4,874,584,949	61.4%	11,723,858,482	30.0%	530,402	34.4%
خدمات مالية	2,752,994,998	7.7%	1,045,262,513	13.2%	13,334,854,045	34.2%	366,653	23.8%
عقار	2,237,758,933	6.3%	452,723,447	5.7%	8,143,726,807	20.9%	235,293	15.2%
تأمين	336,624,955	0.9%	11,469,089	0.1%	45,873,821	0.1%	3,239	0.2%
صناعات	3,167,060,907	8.8%	725,078,296	9.1%	2,314,605,948	5.9%	198,224	12.8%
مواد اساسية	767,240,836	2.1%	138,669,508	1.7%	264,320,668	0.7%	34,759	2.3%
خدمات استهلاكية	541,745,827	1.5%	59,755,123	0.8%	496,340,244	1.3%	31,801	2.1%
اتصالات	3,423,024,437	9.6%	575,757,902	7.3%	1,542,243,091	3.9%	102,353	6.6%
النفط والغاز	249,704,576	0.7%	28,246,929	0.4%	958,999,457	2.5%	24,793	1.6%
تكنولوجيا	7,099,986	0.0%	100,367	0.0%	1,252,803	0.0%	280	0.0%
رعاية صحية	438,688,127	1.2%	723,370	0.0%	655,957	0.0%	65	0.0%
سلع استهلاكية	190,610,227	0.5%	25,403,285	0.3%	219,897,811	0.6%	15,266	1.0%
إجمالي السوق	35,797,101,132	100%	7,937,774,779	100%	39,046,629,134	100%	1,543,128	100%

- تصدر قطاع البنوك القطاعات الأكبر من حيث القيمة السوقية بقيمة إجمالية بلغت 21.7 مليار دينار كويتي و بنسبه بلغت 60.6 % من إجمالي القيمة السوقية.
- كما تصدر قطاع البنوك القطاعات الأعلى من حيث قيمة وكمية التداول وعدد الصفقات، حيث بلغت قيمة التداول 4.9 مليار دينار كويتي وشكلت ما نسبته 61.4 % من إجمالي القيمة المتداولة في السوق، وبلغت كمية التداول 11.7 مليار دينار كويتي وشكلت ما نسبته 30 % من إجمالي الكمية المتداولة في السوق، وبلغ عدد الصفقات 530,402 صفقة وشكلت ما نسبته 34.4 % من إجمالي عدد الصفقات في السوق.

بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019

■ قيمة ملكيات الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت

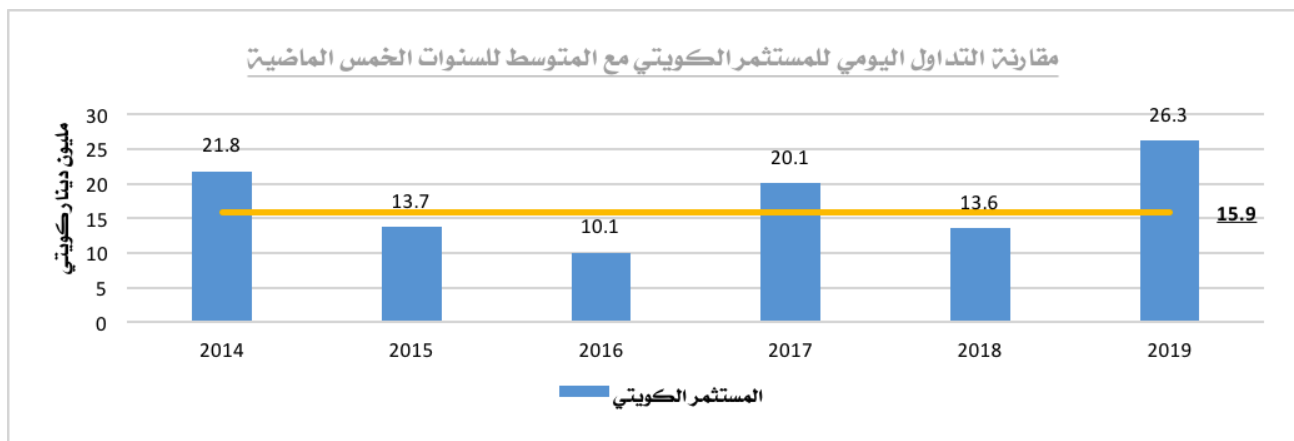
اسم الجهة	2019		2018		الفرق في قيمة الملكية	نسبة التغيير
	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية	قيمة الملكية (دينار كويتي)	النسبة من إجمالي القيمة السوقية		
الهيئة العامة للاستثمار	2,233,034,836	6.2%	1,738,222,879	6.1%	▲494,811,956	28.5%
الهيئة العامة لشؤون القصر	597,494,396	1.7%	414,229,376	1.4%	▲183,265,020	44.2%
الامانة العامة للأوقاف	415,004,676	1.2%	284,398,573	1.0%	▲130,606,103	45.9%
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	161,896,577	0.5%	142,929,807	0.5%	▲18,966,770	13.3%
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	31,213,022	0.1%	41,047,293	0.1%	▼-9,834,271	-24.0%
مؤسسة الخليج للاستثمار	36,266,586	0.1%	46,534,891	0.2%	▼-10,268,305	-22.1%
مؤسسة البترول الكويتية	24,312,486	0.1%	22,366,246	0.1%	▲1,946,241	8.7%
إجمالي ملكية الجهات الحكومية	3,499,222,578	9.8%	2,689,729,065	9.4%	▲809,493,513	30.1%
إجمالي السوق	35,797,101,132	100%	28,574,976,335	100%		

- بلغت إجمالي قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت 3.5 مليار دينار كويتي وتمثل الملكية 9.8 % من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت وارتفعت قيمة ملكية الجهات الحكومية الكويتية في بورصة الكويت بمقدار 809.5 مليون دينار كويتي ونسبة بلغت 30.1 % مقارنة بعام 2018 حين مثلت ملكية الجهات الحكومية الكويتية 9.4 % من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت في نهاية عام 2018.

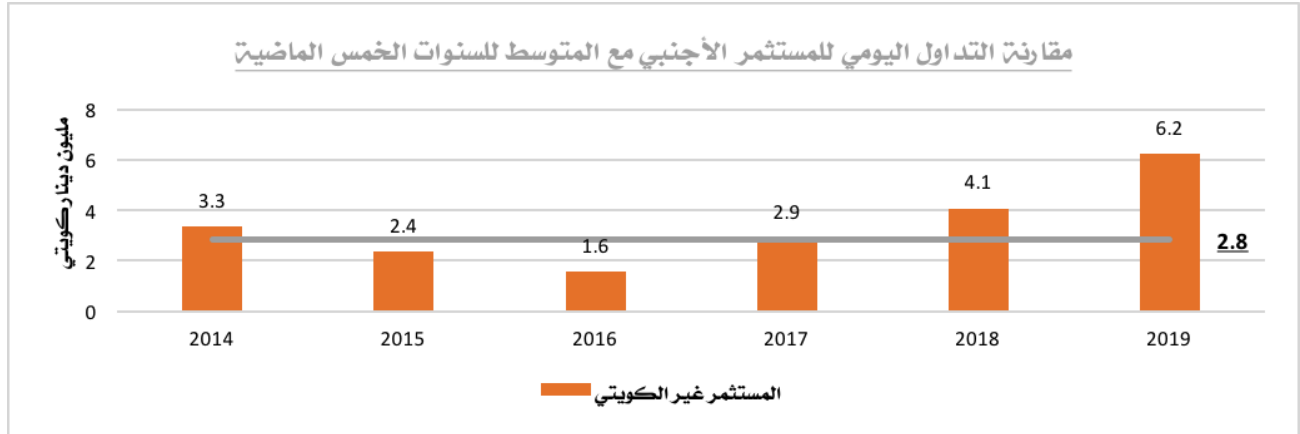
ثانياً: ملخص التداول حسب الجنسية والفئة

■ التداول حسب الجنسية

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الكويتيين والأجانب خلال الفترة من 2014 إلى 2019 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:



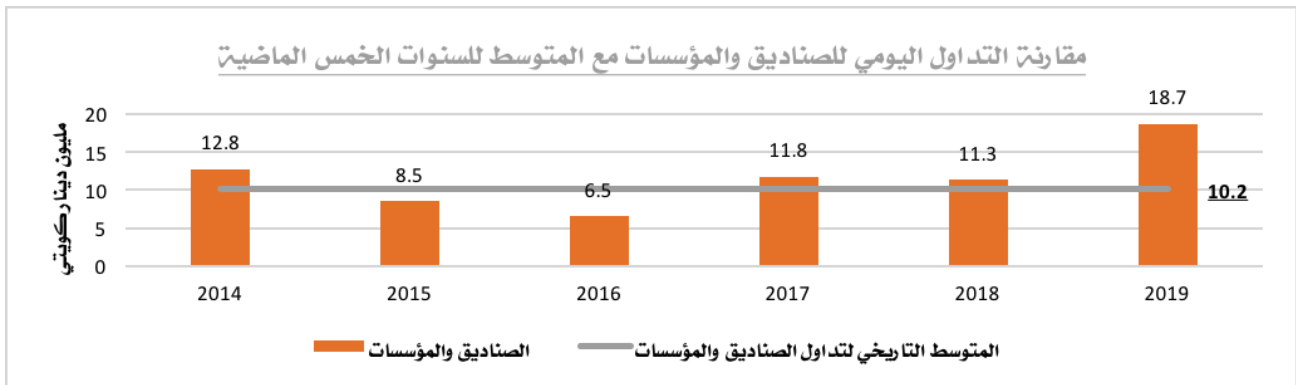
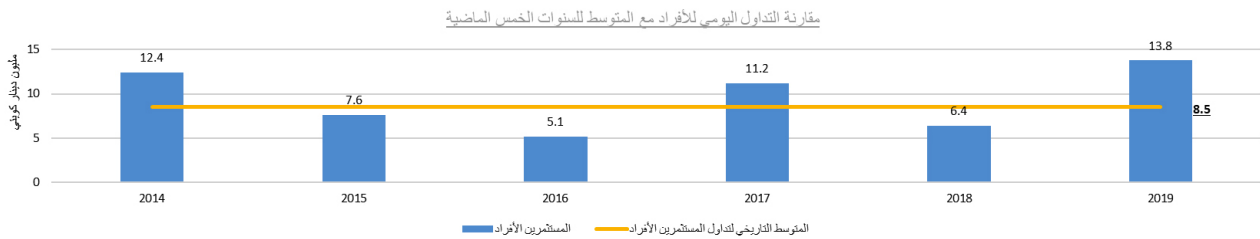
بعض مؤشرات التداول في بورصة الكويت لعام 2019



- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الكويتيين اليومية خلال عام 2019 (26.3 مليون دينار كويتي) مرتفعة بقيمة تقدر بـ 12.7 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2018 .
- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأجانب اليومية خلال عام 2019 (6.2 مليون دينار كويتي) مرتفعة بقيمة تقدر بـ 2.1 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2018، وتمثل قيمة تداول الأجانب اليومية خلال عام 2019 أعلى قيمة خلال الفترة من 2014 إلى 2019 وذلك بعد إعلان ضم الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المرتقب في سنة 2020 وانضمام الكويت إلى كل من مؤشر FTSE للأسواق الناشئة الثانوية ومؤشر S&P DJI للأسواق الناشئة.

■ التداول حسب نوع المستثمر

يوضح الشكل البياني التالي متوسط قيمة تداول الأفراد والمؤسسات خلال الفترة من 2014 إلى 2019 ومقارنتها مع متوسط السنوات الخمس السابقة:



- بلغ متوسط قيمة تداول المستثمرين الأفراد اليومية خلال عام 2019 (13.8 مليون دينار كويتي) مرتفعة بقيمة تقدر بـ 7.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2018 .
- بلغ متوسط قيمة تداول الصناديق والمؤسسات اليومية خلال عام 2019 (18.7 مليون دينار كويتي) مرتفعة بقيمة تقدر بـ 7.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط عام 2018.



www.cma.gov.kw



+965 22903000



@cma_kwt



@cma_kwt



@cma_kwt



cma-kw



@cmagovkw

